



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

الأزمات الخليجية
وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة
(٢٠١٧-٢٠١٣)

الأزمة القطرية الخليجية نموذجاً

إعداد

سلمان احمد عبدالله العراده

الرقم الجامعي (١٥٧٠٦٠٠٠١٨)

المشرف

الأستاذ الدكتور هاني أخورشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت الأردن

٢٠١٩

تفويض

أنا سلمان احمد عبدالله الغراده، أقرض جامعة آل البيت بتكوريد نسخ من رسالتي للمكتبات أو
المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: S.A

التاريخ: ٢٠١٩ / ٤ / ٨

الأزمات السياسية الخليجية وأثرها على دول مجلس التعاون
الخليجي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

إعداد الطالب:

سلمان أحمد عبد الله العرادة

(١٥٧٠٦٠٠٠١٨)

أعضاء اللجنة:

- | | |
|----------------|-------------------------------------|
| (رئيسا ومشرفا) | ١- الأستاذ الدكتور هاني أخوارشيدة |
| (عضوا) | ٢- الأستاذ الدكتور صايل السرحان |
| (عضوا) | ٣- الدكتور عبدالسلام سلامة الخوالدة |
| (عضوا خارجيا) | ٤- الدكتور وصفي عقيل الشرعة |

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية/معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

توقفت هذه الرسالة وتمت اجازتها بتاريخ / ٢٠١٩.

الإهداء

إلى من حصد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم

روح والدي

إلى الحب الصادق والحنان المتدفق الذي يكفي العالم

أمي الغالية

وفاءً و عرفاناً مني بالجميل

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى

الأستاذ الدكتور هاني أخو ارشيدة

الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....	٥
ملخص.....	ح
Abstract.....	ي
الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....	١
المقدمة.....	١
أولاً: أهمية الدراسة.....	٣
ثانياً: أهداف الدراسة:.....	٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:.....	٤
رابعاً: فرضية الدراسة:.....	٤
خامساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة:.....	٤
سادساً: الإطار النظري.....	٦
سابعاً: حدود الدراسة:.....	٨
ثامناً: منهجية الدراسة:.....	٨
تاسعاً: الدراسات السابقة:.....	٨
الفصل الثاني ماهية إدارة الأزمة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.....	١٥
المبحث الأول: تعريف الأزمة وإدارتها في العلاقات الدولية.....	١٦
المطلب الأول: تعريف الأزمة:.....	١٦
المطلب الثاني: أساليب إدارة الأزمة الدولية:.....	٢٣
المبحث الثاني: التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي:.....	٢٨
المطلب الأول: طبيعة النظام الإقليمي الخليجي:.....	٢٨
المطلب الثاني: المقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي:.....	٣٠
المبحث الثالث: نبذة عن مجلس التعاون الخليجي:.....	٣٨
المطلب الأول: النشأة والأهداف:.....	٣٩

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٤٦	
المبحث الرابع: طبيعة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي..... ٥٧	
المطلب الأول: طبيعة نظم الحكم في دول مجلس التعاون:..... ٥٧	
المطلب الثاني: البنية السياسية في دول مجلس التعاون:..... ٥٩	
المطلب الثالث: العلاقات البينية في مجلس التعاون:..... ٦١	
الفصل الثالث الأزمات الخليجية بعد عام ٢٠١١..... ٦٥	
المبحث الأول: الأزمة الخليجية- القطرية في عام ٢٠١٤:..... ٦٦	
المطلب الأول: نبذة عن الأزمة الخليجية عام ٢٠١٤:..... ٦٧	
المطلب الثاني: تطور الخلافات القطرية الخليجية:..... ٧٥	
المبحث الثاني: الأزمة القطرية - الخليجية في عام ٢٠١٧:..... ٨٠	
المطلب الأول: أسباب الأزمة الخليجية القطرية عام ٢٠١٧:..... ٨٠	
المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة القطرية - الخليجية..... ٨٥	
المبحث الثالث: الأزمة في البحرين ٢٠١١..... ٨٨	
المطلب الأول: مراحل تطور الأزمة البحرينية:..... ٨٩	
المطلب الثاني: الاحتجاجات البحرينية ٢٠١١:..... ٩١	
الفصل الرابع تداعيات الأزمات الخليجية على دول مجلس التعاون الخليجي..... ٩٦	
المبحث الأول: تداعيات الأزمات الخليجية على أمن دول الخليج العربي واقتصادها..... ٩٧	
المطلب الأول: التداعيات الأمنية للأزمات الخليجية على دول المجلس:..... ٩٨	
المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية للأزمة على دول الخليج العربي..... ١٠٨	
المطلب الثالث: التداعيات السياسية للأزمة على دول الخليج العربي..... ١١٤	
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الخليجية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي:..... ١٢٣	
المطلب الأول: التداعيات الجيوسياسية للأزمات الخليجية :..... ١٢٥	
المطلب الثاني: تسوية النزاعات الخليجية..... ١٣١	

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية للأزمة الخليجية:.....	١٣٤
المطلب الأول: مسارات حل الأزمة الخليجية القطرية ٢٠١٧:.....	١٣٦
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمجلس التعاون الخليجي.....	١٣٨
الخاتمة.....	١٤٠
النتائج :.....	١٤١
التوصيات:.....	١٤٤
قائمة المصادر والمراجع.....	١٤٥
أولاً: المصادر:.....	١٤٥
ثانياً: المراجع العربية:.....	١٤٥
ثالثاً: المراجع الأجنبية:.....	١٥٧

الأزمات السياسية الخليجية

وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

إعداد

سلمان احمد عبدالله العراده

المشرف

الأستاذ الدكتور هاني اخورشيدة

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقديم عرض مفاهيمي عن الأزمات السياسية وادارتها. وبيان طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتقديم لمحة عن الأزمات السياسية بين الدول الخليجية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وتأثيراتها السياسية والأمنية واستشراف مستقبل التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٧، وأنبثق من أهداف الدراسة وتساؤلاتها الفرضية التالية: يوجد علاقة تأثيرية سلبية للأزمات السياسية الخليجية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، واعتمدت الدراسة على توظيف: منهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم، والمنهج المؤسسي، وخرجت الدراسة بالنتائج من أهمها تقوم العلاقات الدولية على مجموعة من الاجراءات والتفاعلات يمكن تقسيمها إلى صنفين: الأول: وهو النمط التعاوني القائم على مبدأ التعاون والذي تتأسس عليه التحالفات الإقليمية، أما الصنف الثاني فيمكن في النمط الصراعي والذي يتضح في العلاقات الدولية بين القوى العالمية والتي بالرغم من ما تقوم به من اتفاقيات وتحالفات شديدة اللهجة، ونظراً لتداعيات الأزمة الخليجية على دول الخليج العربي وعلى كافة مستويات ومجالات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن

مواجهة هذه التدايعات والتحديات تتطلب بناء كيان سياسي أكبر وأقوى ليتمكن من التعامل مع هذه التحديات بشكل مستقل، في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي: ضرورة وضع استراتيجية مشتركة في مواجهة التحديات الاقليمية، وضرورة مراعاة التفاوت النسبية بين دول الخليج، وضرورة نشر ثقافة الحوار والتقارب بين فئات المجتمع الخليجي وتشكيل هيئة حكفاء البث الإعلامي في الخليج تناقش المخالفات الإعلامية وتتصدى لها.

The Gulf Political Crises and Their Impact On The GCC Countries During 2013-2017

Prepared by

Salman Ahmad Abdallah Al-Aradah

Supervisor

Professor Hani Akho Rashideh

Abstract

The study sought to present a conceptual presentation on political crises and their management. in addition to clarifying the nature of relations between the GCC countries during the period between 2013-2017, their political and security effects and the prospect of cooperation between the GCC countries after 2017. Study objectives and questions resulted in the following hypothesis: The Gulf crises have a negative impact on the GCC countries in the period between 2013-2017. The study adopted decision-making approach, system analysis approach and the institutional approach.

Some of the most important study findings are is that the international relations are established on a number of procedures and interactions that can divided into two categories. The first category is the cooperative pattern established on the principle of cooperation and on which regional alliances are based. As for the

second category, it is the conflict pattern which is clear in the international relations between global powers, despite the firm agreements and alliances they establish. Given the repercussions of the Gulf crises on the Gulf countries on all levels and sectors of the GCC countries, addressing these repercussion and challenges will require building a larger and stronger political entity that it able to deal with these challenges independently.

In the light of the study findings it stresses the importance of setting a joint strategy to face regional challenges. The importance of taking into account the relative disparities between the Gulf states. The importance of spreading the culture of dialogue and rapprochement between the different Gulf society classes in addition to forming a gulf media broadcast committee that discusses media violations and counters them.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

المقدمة

إن الظروف الموضوعية التي تمر بها المنطقة الخليجية منذ عام ٢٠١١، وما يترافق مع ذلك من أطماع ومخططات خارجية، وما يشكله ذلك من أخطار وتهديدات خارجية لدول مجلس التعاون، يحتم على دول المجلس أن تحقق نقلة نوعية في أداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نقلة لعل من أبرز ملامحها تطوير هيكلية فعّالة لتحقيق الأمن الجماعي لدول هذا المجلس، وبشكل لا يؤثر على السيادة الوطنية، ودول الخليج كصاحبة تجربة طويلة في مجال التعاون المشترك، وكشعوب متجانسة، من هنا جاء طرح فكرة الاتحاد بين الدول الخليجية الست من قبل الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في خطاب ألقاه في كانون الأول ٢٠١١، حيث دعا مجلس التعاون الخليجي إلى الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وذلك بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط الشامل فيما بين الدول الأعضاء في جميع المجالات والتحرك بالمجلس إلى الأمام من خلال آلية مرنة دون فرض شيء على أي دولة، والاتحاد المقترح لا يفرض على الدول تغيير أنظمتها، سواء كانت برلمانية أو فيدرالية، ولا يتدخل في قراراتها، وحتى عند التصويت فإن الدولة العضو عندما تصوت ضد قرار لا تصبح ملزمة بتنفيذه حتى وإن أقرته بقية الدول، المشروع ليس إلا وسيلة تتيح لدول مجلس التعاون (السعودية وقطر والإمارات والكويت وسلطنة عمان والبحرين) إمكانية العمل عبر هيئات ومؤسسات فاعلة تتمتع بالمرونة والسرعة والقدرة على تحقيق ما يرسم لها من سياسات وبرامج، وبالتالي زيادة قدرة المجلس على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية المؤثرة على دول المجلس.

فالاختلافات الخليجية-الخليجية ليست ظاهرة جديدة؛ فالاختلافات في وجهات النظر؛ تؤدّي أحياناً إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى، وأن بعض هذه الخلافات يبقى سرّياً وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج العربي، ويتعلّق بخلافات حدودية وتنافس ما بين الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأدائه، وقد سبق وأدّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوّرت أحياناً إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام ٢٠٠٢.

وفي العام ٢٠١٤، حدث خلاف دبلوماسي بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، واتهامات بشأن السياسة الخارجية القطرية، وصدر بيان عن منظمة التعاون الخليجي يشير إلى "أن قطر فشلت في تطبيق اتفاق نوفمبر ٢٠١٣ بالامتناع عن مساندة أي جهة تهدد أمن دول منظمة التعاون الخليجي واستقرارها سواء كمجموعة أم كأفراد وذلك من خلال عمل أممي مباشر أو نفوذ سياسي، وبالامتناع عن دعم أي إعلام عدائي". وفي يوم ٥ يونيو ٢٠١٧ قررت كل من: السعودية، البحرين، اليمن، الإمارات العربية المتحدة، مصر، ليبيا، وجزر المالديف، جزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث في تأثير الأزمات الخليجية والتي حدثت بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين وتداعياتها على دول المجلس خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية):

الجانب العلمية: تبرز الأهمية العلمية للدراسة كونها ستسهم في تحليل تأثير الأزمات الإقليمية الخليجية على دول المجلس بما يسهم في توفير معلومات وبيانات لمتخذي القرار والباحثين والدارسين حول الأزمات الدولية الخليجية.

الجانب التطبيقي: ستسهم الدراسة في تحليل تأثير الأزمات الخليجية – الخليجية على دول المجلس، حول تناول هذا الموضوع الذي أكتسب أهمية كبيرة في ظل الأزمة الخليجية – القطرية عام ٢٠١٧، وتداعياتها السلبية على دول الخليج العربي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- تقديم عرض مفاهيمي عن الأزمات السياسية وادارتها.
- بيان طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تقديم لمحة عن الأزمات السياسية بين الدول الخليجية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.
- بيان التأثيرات السياسية والأمنية للأزمات السياسية على الدول الخليجية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.
- استشراف مستقبل التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٧.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز مشكلة الدراسة في التأثيرات السلبية الكبيرة للأزمات الخليجية على المنطقة والشعوب الخليجية في ضوء التقارب الجغرافي والتهديدات الخارجية الكبيرة المؤثرة على دول المجلس. وعليه تكمن مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما واقع العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ما الأبعاد السياسية للأزمات الخليجية- الخليجية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.
- ما مستوى تأثير الأزمة القطرية الخليجية على الدول الخليجية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

رابعاً: فرضية الدراسة:

ينبثق من أهداف الدراسة وتساؤلاتها الفرضية التالية: يوجد علاقة ارتباطية سلبية للأزمة القطرية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

خامساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة:

تعاون: التَّعاونُ في علم الاقتصاد والسياسة: هو مذهب سياسي واقتصادي شعاره: الفردُ للجماعةِ والجماعةُ للفرد، ومظهرُهُ: تكوينُ جماعات للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأعضاء والاستغناء عن الوسيط (المعجم الوسيط).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: منظمة إقليمية عربية أُعلن عن تأسيسها في شباط من العام ١٩٨١، وضمت في عضويتها كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة

البحرين، في أعقاب مؤتمر قمة عقده الدول الست الأعضاء في هذا المجلس في أبو ظبي في ٢٥ أيار ١٩٨١، وانتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذه المنظمة الخليجية وصلحياتها (شدود، ٢٠٠٢: ٢٥).

الدولة: بأنها ظاهرة سياسية وقانونية، تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون لنظام سياسي، وهذا ما يطلق عليه اصطلاحاً تعبير سيادة الدولة داخلياً وخارجياً" (القطار، ١٩٦٦: ١٢٤).

النزاعات الإقليمية في الخليج العربي: هي النزاعات الإقليمية التي وقعت بين الدول الواقعة داخل حدود الخليج العربي الواقع جنوب غرب آسيا، وتشمل هذه الدول: الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

الأزمة السياسية: عرف مجمع سلوك الأزمة الدولية (ICB) الإدارة بالأزمات (أنها موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية، أو الداخلية للقرار السياسي)، وحدد ثلاث سمات أساسية للأزمات وهي: الشعور بالخطر المحدق، واحتمال الدخول في مواجهة ملحة، وحدودية الوقت اللازم للرد على هذا الخطر. ولكن يلاحظ أن هذا التعريف يركز على مواقف تنطبق أيضاً على من تحرك الأزمة هذه، وعلى من يفتعل الأزمة بأن واحد، أي: أراد الانطلاق من نظرة شمولية لإدارة الأزمات أو الإدارة بالأزمات. ويعرف الباحث (كويك) الإدارة بالأزمات (باتخاذ القرارات التي قد تؤدي إلى تفوق المنشأة أو بقائها أو انهيارها واختفائها ورأى أن مهمة صانع القرار أو أطلق عليه المدير الاستراتيجي اتخاذ القرارات التي تحقق الاستخدام الأفضل لموارد المنشأة التنظيمية في ظل بيئتها الداخلية والخارجية المتغيرتين) (شدود، ٢٠٠٢: ٥٩).

الإدارة بالأزمات: من المقارنة بينها وبين إدارة الأزمات ويقول: (يخلط بعضهم بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات، فإدارة الأزمات هي كيفية التغلب عليها بالأدوات العلمية، في حين أن الإدارة بالأزمات تقوم على افتعال الأزمات، وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة لدى الفرد أو المنظمة، ومن هنا يطلق بعضهم على الإدارة بالأزمات علم صناعة الأزمة للتحكم والسيطرة في الآخرين وهي تتميز بإيقاعها السريع المتلاحق، فكل أزمة هدف يتعين أن تصل إليه) (عثمان، ١٩٩٧: ٥٧).

سادساً: الإطار النظري

تعددت الدراسات التي تناولت عملية إدارة الأزمة الدولية في أدب العلاقات الدولية، وتنوعت تلك الدراسات في تناولها لمختلف أبعاد عملية إدارة الأزمة الدولية وفي تناولها بالتحليل لأدوات إدارة الأزمة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدراسات على كثرتها يحيط به قدر من الغموض في تناولها لمفهوم إدارة الأزمة، فقد استخدم الكسندر جورج مفهوم إدارة الأزمة بمعنى القيود التي ترد على عملية ممارسة الضغط الإكراهي في العلاقات الدولية، بمعنى أن إدارة الأزمة تعني السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب، كما عرف ويليامز إدارة الأزمات بأنها: "سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب"، كما أشار هانز بيتر نيوهولد إلى أن إدارة الأزمات تعني "احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد مهمة حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع" (مرعي، ٢٠١٠: ١٦).

يرى رواد مدرسة النسق أن الربط بين الأزمات وتزيّد احتمال الحرب، يعود أساساً إلى الربط بين الأزمات والصراع المستمر بين أطرافها إذا كان النظام الدولي القائم هو في الأساس نظام تنافسي يقوم على سعي كل طرف إلى تعظيم قوته القومية والحفاظ عليها، فالتنافس الموجود قبل الأزمة هو السبب وراء اتخاذ قرار الحرب، وتكتسب تحليلات مدرسة النسق للأزمة الدولية أهمية كبرى عند تحليل الأزمات التي تكون القوى العظمى في النظام الدولي أطرافاً مباشرة أو غير مباشرة فيها، حيث تزيد في هذه الحالات قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي، وتزيد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ويمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الأزمة الدولية (العماري، ١٩٩٣: ٤٣).

أن الأزمة الدولية، ظاهرة سياسية عرفتها المجتمعات الإنسانية في إطار العلاقات وأنماط التفاعلات القائمة بينها حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الوحدة السياسية – القانونية التي تعرف بالدولة، ومن قبل أن تنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها دولة (فهيم، ٢٠١١: ٢٢٢).

على الرغم من أن الأدبيات الخاصة بدراسة الأزمة وإدارة الأزمات قد حققت تقدماً واضحاً إلا أن قدرًا من الخلط مازال قائمًا بين مفهوم الأزمة وغيره من المفاهيم الأخرى. وتأتي أهمية التمييز بين مفهوم الأزمة وغيره من المفاهيم الأخرى، ووضع حدود فاصلة بين تلك المفاهيم أن هذا التداخل قد ينعكس سلبًا على طريقة إدارة الأزمة، فالخطأ في تشخيص موقف ما يؤدي في الغالب إلى خطأ في المعالجات. فالأزمات الخليجية كان لها تأثير كبير على شعوب ودول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على تحقيق التنمية الشاملة.

سابعاً: حدود الدراسة:

حدود زمانية: تقتصر فترة الدراسة على الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. حيث شهد عام ٢٠١٣ بداية الأزمات القطرية الخليجية فيما شهد العام ٢٠١٧ الأزمة الخليجية الأخيرة بين دول الخليج وقطر.
حدود مكانية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثامناً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على توظيف:

منهج تحليل النظم: تعتمد هذه الدراسة بالأساس لاختبار فرضياتها على منهج تحليل النظم الذي يعتمد على مفهوم أساسي هو "النظام" باعتباره وحدة التحليل الرئيسة في النظام السياسي، وتم استخدام المنهج في تحليل طبيعة الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي.

المنهج المؤسسي: هو منهج دراسة النظم السياسية، يركز على المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم (التشريعية والتنفيذية)، والدساتير التي تستند إليها وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة، وتم استخدام هذا المنهج في تحليل آليات حل النزاعات التي تقع بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

الدراسات العربية:

١. دراسة **جمال عبد الله (٢٠١٧)**، بعنوان: "الأزمة القطرية – الخليجية"، سعى الباحث في هذه الدراسة إلى تناول الأزمة الخليجية – القديمة الجديدة- بالعرض والرصد

والتحليل، محاولاً الغوصَ في جذورها، والتنقيبَ في مسبباتها وربطها بسياقها الإقليمي والدولي؛ كما يجتهد الباحث انطلاقاً من نظريات العلاقات الدولية، وتلك التي تُعنى بإدارة الأزمات والوساطات في النزاعات بين الدول، في تقديم عددٍ من الرؤى للسيناريوهات الممكن طرحها للخروج من هذه الأزمة التي أحدثت شرخاً عميقاً في بنية منظومة إقليمية كان يُعَوَّلُ عليها لوقتٍ قريبٍ في أن تكون تجربةً ناجحةً لاتحادٍ يضم ستةً من الدول العربية الخليجية يجمعها دينٌ واحد ولسانٌ واحد وثقافةٌ واحدة.

دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٧)، بعنوان: "أزمة العلاقات الخليجية.. المقدمات والأسباب والدوافع"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أسباب ودوافع أزمة العلاقات الخليجية، وخلصت الدراسة إلى أنه قد تميّزت السياسة الخارجية القطرية منذ عام ١٩٩٥ بالدينامية والمرونة والقدرة على المناورة ومحاولة إيجاد علاقاتٍ متوازنةٍ مع أكثر القوى الإقليمية والدولية، فبنت قطر علاقاتٍ متينةً مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستضافت في "العديد" إحدى أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، في وقتٍ انفتحت فيه على القوى الإقليمية الأخرى، على الرغم من التناقضات الكبيرة بين هذه الدول.

١. دراسة مركز الخليج للأبحاث (٢٠١٥)، بعنوان: "الخليج في عام ٢٠١٤-٢٠١٥: الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل" صدر عن مركز الخليج للأبحاث في جدة بالمملكة العربية السعودية كتابه السنوي، (كتاب الخليج في عام ٢٠١٤-٢٠١٥) وهو كتاب موسوعي يصدر سنوياً يتضمن رصداً وتحليلاً عميقاً لمختلف القضايا التي تشهدها وتهم دول الخليج ويرأس تحريره الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر- رئيس مركز الخليج للأبحاث، ويأتي الرصد والتحليل والتوقعات بأقلام نخبة من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين من دول الخليج، ودول العالم ممن لديهم

دراسة عميقة بالشأن الخليجي والقضايا الخليجية والإقليمية، وحمل كتاب هذا العام عنواناً هو (الاتحاد العربي الخليجي هو المستقبل)، حيث ركز على أهم القضايا والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون وكيفية التصدي لها ومواجهتها بالعمل الخليجي الجماعي تحت ظل الاتحاد الخليجي العربي المرتقب والتحول من صيغة " التعاون " الحالية إلى صيغة " الاتحاد " المستقبلية.

٢. دراسة إسلام خالد حسن (٢٠١٥)، بعنوان: الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل، مثلت أزمة سحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لسفرائها من الدوحة، وهو الحدث الأول من نوعه على مرّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، علامة فارقة في طبيعة الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست. ويعدُّ هذا الخلاف من أهمّ الخلافات التي عصفت بالمنطقة في السنوات الأخيرة، وكاد يُهدِّد العمل الخليجي المشترك، ويؤثِّر سلبياً على منظومة دول مجلس التعاون؛ بما أثاره من تساؤلات طرحها في أروقة البيت الخليجي، وتحولات في الأجندة السياسية، وتغيُّرات في موازين القوى في المنطقة. تناقش هذه الورقة أسباب هذه الأزمة الخليجية التي نشبت في آذار ٢٠١٤، وتستعرض قضاياها، وتطوراتها، وصولاً إلى تجاوزها بعودة السفراء إلى الدوحة، بعد أن وقَّعت دولة قطر اتفاق الرياض التكميلي في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤. ويصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الآثار المستقبلية لهذه الأزمة على مسيرة التعاون الخليجي تظل باقية، منوهاً إلى أنه ربما تكون أزمة سحب السفراء قد أنتهت، ولكن ستبقى هناك أزمة ثقة بين دول مجلس التعاون.

٣. دراسة الغيلاني، عبد الله بن محمد (٢٠١٤)، بعنوان: "موجبات الاتحاد وتحديات السياسة" قدمت هذه الورقة للمؤتمر الخامس لرابطة علماء الشريعة في الخليج الذي انعقد في البحرين في الفترة من ٢٣-٢٤ مايو، ٢٠١٤. تسعى هذه الورقة إلى تلمس التحديات السياسية التي تعترض سبيل الوحدة الخليجية، في حدها الأدنى وهو النموذج الكونفدرالي. حيث أن التحديات السياسية لا يمكن أن تعالج بمعزل عن نظيراتها الاقتصادية والاستراتيجية، ويعاني المجلس من تيبس في مفاصله، وهو بحالته الراهنة يبدو عاجزاً عن الاستجابة لمقتضيات المرحلة. فغياب التوافق المفاهيمي مقروناً بغياب الرؤية المشتركة لمفهوم الأمن القومي الإقليمي وشراسة النظام السياسي في مقاومة التغيير كلها تشكل عناصر إنهاك وتبديد لمواطن القوة.

٤. دراسة الشايجي (٢٠١٣)، بعنوان: "تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي" في سياق مناخ استقطاب إقليمي تعيشه منطقة الخليج؛ مشابه للأجواء والظروف التي سادت عشية تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ثلاثة عقود، فقد أعلن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، في ديسمبر ٢٠١١، مبادرته لانتقال المجلس من مرحلة "التعاون" إلى مرحلة "الاتحاد"، وجاء الإعلان عن المبادرة مع تنامي استقطاب إقليمي متعدد الجوانب؛ يتمثل في تصاعد نفوذ إيران وزيادة استفزازها لدول المجلس وتدخلها في شؤون دوله كما في البحرين، بحيث أصبحت العلاقة بين الدول الخليجية وإيران تأخذ ملامح "حرب باردة" على أكثر من جبهة؛ فضلاً عن أسباب أخرى. وإلى جانب الدوافع الملحة التي تدعو دول المجلس إلى الانتقال إلى مرحلة "الاتحاد"، توجد أسباب "تجسيد الفكرة" بصورة فعلية. وتتمثل أهم تلك الأسباب في مخاوف لدى الدول الصغيرة من السيطرة، أو تقديم تنازلات في مجال

الاستقلال والسيادة؛ وبخاصة أنه في أي تحالف، أو اتحاد تكون القوة والسيطرة عادة بيد الدول الكبيرة والأقوى. كما أن هناك رفضاً صريحاً لفكرة "الاتحاد الخليجي" داخل بعض مكونات النسيج الاجتماعي في عدد من دول المجلس، وبرغم تلك التحديات التي تقف في وجه الاتحاد الخليجي، تبقى الدوافع والمصالح المشتركة لإقامة المشروع أقوى وأكثر إلحاحاً من كل العراقيل؛ وهو ما يجعله مطلباً واستحقاقاً يمثل توجهاً استراتيجياً دائماً لدول المجلس.

٥. دراسة إدريس، محمد السعيد (٢٠١٣)، بعنوان: "إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت" يواجه مشروع الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي الست تحديات ومشاكل كثيرة تحول دون ظهوره كمؤسسة بديلة للمجلس منذ أن طرحت الفكرة بمبادرة من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية (الرياض ديسمبر ٢٠١١). فقد ظهرت الفكرة مجدداً في القمة التشاورية (الرياض مايو ٢٠١٢) وأعيد تأجيلها إلى الاجتماع الوزاري الذي عقد في سبتمبر ٢٠١٢ من منطلق أن الفكرة بحاجة إلى المزيد من الوقت للدراسة الشاملة والدقيقة، وكان من المفترض أن يكون موضوع هذا الاتحاد على رأس جدول أعمال القمة الخليجية التي عقدت في الكويت ولكنها ولأسباب تتعلق بالموقف العماني الرفض جرى استبعادها وليس مجرد إرجاؤها، الأمر الذي يضع مستقبل المجلس نفسه أمام تساؤلات وتحديات شديدة الأهمية نظراً لغموض السياسات البديلة من ناحية والظروف الإقليمية شديدة الصعوبة من ناحية ثانية.

٦. دراسة الشمري، عبد المحسن (٢٠١٢)، بعنوان: "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتجارب الوجدوية التي شهدتها، وأهم

المستجدات التي أعقبت قيام المجلس في عام ١٩٨١، بالإضافة إلى تحديد أهم ملامح الاتحاد المحتمل بين دول الخليج العربية وتحديد نوع الاتحاد الملائم بينها، وإبراز أهم العوامل التي تدفع دول الخليج العربية إلى البحث عن الاتحاد فيما بينها، وكذلك المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربية في السير في طريق الاتحاد، وقد انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى مرحلة الاتحاد الفيدرالي، ومن خلال فصول الدراسة المختلفة التي حاولت الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التي أثارته فرضية الدراسة وأهدافها، تُبنت صحة فرضية الدراسة بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى نموذج الاتحاد الفيدرالي .

الدراسات الأجنبية:

دراسة مؤسسة "راند" الأمريكية (٢٠١٦) بعنوان "نظرة على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (The Outlook for Arab Gulf Cooperation)"، وقد ساهم في إعدادها كل من: جيفري مارتيني، المحلل المتخصص في شؤون منطقة الشرق الأوسط، وبيكا واسر، وداليا داسا كايي، مديرة مركز السياسات العامة للشرق الأوسط، ودانيل إيغل، وكورداي أو جليترى، وتناولت مناقشة عوامل الترابط وأسباب الانقسام بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتأثيرات المحتملة على هذا التماسك، وذلك من وجهة نظر أمريكية، حيث شرح معدو التقرير الأسباب التي تجعل من العلاقات الأمريكية-الخليجية مهمة في المستقبل، ودور الترابط الخليجي في تحقيق أهداف

الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرين أن لواشنطن مصلحة مباشرة في زيادة الترابط بين دول مجلس التعاون، حيث سيكون من الأفضل توقيع اتفاقيات سياسية واقتصادية مع جهة موحدة، بدلاً من التعامل مع كل دولة على حدة، وخاصة فيما يتعلق بالتنافس في سوق بيع الأسلحة، لأن التكامل العسكري الخليجي سيتيح لدول المجلس الست إبرام صفقات موحدة مما يتيح مرونة أكبر في سوق السلاح، ويزيد حصة أمريكا السوقية لدى التعاقد مع دول المجلس مجتمعة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحدثة طرحها لموضوع الدراسة، ومحاولتها بيان واقع الخلافات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن أي من الدراسات السابقة التي تم عرضها لم تتناول موضوع الخلافات السياسية والأزمات بين دول مجلس التعاون الخليجي وانعكاسها على دول المجلس وشعوبها وعلى عمل مجلس التعاون الخليجي. حيث تتميز الدراسة الحالية كونها تسلط الضوء على الداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية للأزمات القطرية الخليجية على دول وشعوب المنطقة.

الفصل الثاني ماهية إدارة الأزمة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

كان لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين نتائج شديدة الأهمية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي. وتواجه العملية التعاونية في إطار عمل مجلس التعاون الخليجي العديد من المعوقات والتحديات التي يمكن أن تحد من مسيرتها ووتيرتها، فمن أهم تلك التحديات؛ تحصين البيت الخليجي داخلياً بإزالة كل مسببات الاختلاف وفي مقدمتها حل قضايا الحدود العالقة(الدسوقي، ١٩٩٣ : ١٩٥_٢٠٥)، حيث أثبتت الأحداث أن تركها لعامل الزمن وعدم مواجهتها قد زادها تعقيداً، وتظل التحديات الأمنية تحتل أولوية غير مرغوبة على جدول أعمال مجلس التعاون، فالبيئة الإقليمية لا تدعو للاطمئنان، ولا يزال التحدي الأمني هاجس المجلس ودوله التي تدرك أن مخاطر وعوامل عدم الاستقرار لا تزال تحيط بها(كروان، ١٩٩٨ : ٧٣).

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الأزمة وإدارتها في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي

المبحث الثالث: نبذة عن مجلس التعاون الخليجي

المبحث الرابع: طبيعة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المبحث الأول: تعريف الأزمة وإدارتها في العلاقات الدولية

أن الأزمة هي "حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات، ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة"، ولذلك فعملية إدارة الصراع أو الأزمة هي "عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج استجابة استراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتخبين والمختارين مسبقاً والمُدرِّبين تدريباً عالياً وخاصاً، والذين يستخدمون مهاراتهم، بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى أدنى حد" (حسين، ١٩٩٤: ٤).

المطلب الأول: تعريف الأزمة:

أشار سبانيير إلى "إن حدوث أزمة كبيرة في ظل الاستقطاب الثنائي أفضل من نشوب حرب صغيرة في وقت لاحق، وأن الأزمة دليل على السعي للحفاظ على توازن القوى، فالأزمة تعكس الطبيعة العامة للسياسة الدولية؛ ففي حالة وجود دوافع متناقضة لا بد من إجبار أحد الخصوم على إعادة تقييم موقفه وتقديم تنازلات، وتكون هناك صعوبة في إجبار الخصم على وقف نشاطاته كما كانت الحال في أزمة برلين" (Spanier, 1972: 197).

أما بالنسبة لتشارلز ماكلياند فيرى أن هناك ثلاثة مواقف يمكن أن تؤدي لبروز أزمة دولية تتمثل في سعي الأنظمة السياسية إلى الحفاظ على موقفها من خلال البحث عن مصدر خارجي للتهديد، وبالتالي الدخول في صراع خارجي لتحقيق الوحدة الداخلية. كذلك في حال أن تشهد الأطراف المشاركة في النظام الدولي تحولاً في مؤسساتها الاجتماعية نتيجة انضمامها لتحالفات أو انسحابها منها، وأخيراً في حالة

انهيار نظام القطبية الثنائية، الأمر الذي تنجم عنه صعوبة إعادة الأطراف الرئيسية تشكيل استراتيجيتها وتكييفها وفقاً للأوضاع الجديدة (سيد، ١٩٩٤: ٦).

بينما يرى "أوران بونج" أن الأزمة الدولية هي "مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام، أو أي من نظمه الفرعية فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانيات وقوع العنف داخل النظام الدولي" (Oran R. 1968: 15). وعليه يمكن وصف الأزمة بأنها "نقطة تحول في أحداث متعاقبة تصل إلى قمة الصراع الدرامي، وتحتاج إلى ردود فعل سريعة، حتى لا تشكل نتائجها تغييراً في المستقبل، يعود بالضرر على المصالح القومية للدولة، ولذلك فتظهر الأزمة من عناصرها: فهي حدث مفاجئ، وتهدد المصلحة القومية، وأن مواجهتها تتم في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات" (Lloyd. Singer & Jan 987: 8-9).

وتختلط ألفاظ إدارة الأزمة وإدارة الصراع وإدارة الحرب، فيعرّفها أمين هويدي فيقول (جراهام، ١: ١٩٧١) "أن الغرض الرئيسي من إدارة الأزمة هو منع المواجهة المباشرة بين أطرافها باستخدام القوات المسلحة فإن لم يحدث هذا وبدأ القتال اعتبرت إدارة الأزمة فاشلة"، والصراع ظاهرة معقدة متشابكة، فهو ليس إلتعارضاً عميقاً في المصالح والأهداف والقيم بين أطراف الصراع، والبحث في الصراع يقوم على توجيه نسقي يفترض أن الحياة الاجتماعية كلّها تتكون من تفاعل داخلي بين النظم الاجتماعية (عز الدين، ١٩٩٠: ٢١-٢٤).

المشكلة Problem: يشير مفهوم المشكلة إلى الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، والتي تحتاج في الغالب إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها (عليوة، ٢٠٠٣: ٧٩-٨٠). وتمثل المشكلة مرحلة من مراحل الأزمة ولكنها لا

تمثل الأزمة بجميع جوانبها (فهيمى، ٢٠١١: ٢٢٦). وفي تعريف آخر، فإن المشكلة هي عائق أو مانع يحول بين الفرد والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه (أحمد، ٢٠٠١: ٢٦) وبهذا المعنى، فإن ما يميز المشكلة عن الأزمة أن الأولى لا يشكل ضغط الوقت العنصر الرئيسي فيها، بمعنى أنها تتسم بمدى زمني أطول سواء فيما يتعلق بعمر المشكلة أو فيما يتعلق بالمدى الزمني المتاح لحل المشكلة وتسويتها، وذلك على العكس من حالة الأزمة.

وقد صور البعض العلاقة بين المشكلة والأزمة والكارثة باعتباره "تعبير عن تطور في خط متصل"، فالمشكلة قد تتحول إلى أزمة، التي قد تتحول بدورها إلى كارثة في حالة عدم النجاح في إدارتها والسيطرة عليها (أحمد، ٢٠٠١: ٢٧).

الكارثة Catastrophe or Disaster: تتحدد الكارثة بأنها "اضطراب بيئي يفوق قدرة المواجهة العادية ويؤثر على المجتمع مما يتطلب مساعدة خارجية وتعتبر الكارثة عن نكبة مفاجئة وضخمة. وفي تعريف آخر هي حدث يرتبط بمأساة مميزة تتدرج من البلاء الشديد على التلف والدمار، وقد تمثل الكارثة لحظة انفجار الأزمة، ولكنها ليست الأزمة بكل مراحلها. وبمعنى آخر، يمكن النظر إلى الأزمة في هذه الحالة باعتبارها وليدة كارثة ولكنها لا يتطابقان في باقي المراحل. وعلى سبيل المثال تمثل البراكين والزلازل نوعاً من الكوارث التي تمثل لحظة ولادة لعدد كبير من الأزمات، مثل حدوث أزمة في الاتصالات وأخرى في الكهرباء، ولذلك يعد مفهوم الكارثة من أكثر المفاهيم ارتباطاً بمفهوم الأزمة (عليوة، ٢٠٠٣: ٧٩-٨٥).

الصراع Conflict: يعبر الصراع عن حالة من تصادم الإرادات والمصالح بين طرفين أو أكثر، يسعى فيها كل طرف إلى إلحاق الدمار أو الهزيمة، كلياً أو جزئياً، بالطرف الآخر. كما يلاحظ أن أحد العوامل التي تميز الأزمة عن الصراع هو المدى

الزماني لكل منهما، سواء فيما يتعلق بعمر الصراع أو حجم الوقت الزماني المتاح لحل الصراع أو الأزمة، فبينما يتسم العمر الزماني للصراع بمدى زمني طويل قد يصل إلى ما يزيد عن نصف قرن كامل (حالة الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع الهندي - الباكستاني حول كشمير والليزان يعودان إلى منتصف القرن العشرين) أو فيما يتعلق بالمدى الزماني المتاح لتسوية الصراع (فإلى الآن لم يتم تسوية أي من الصراعات السابقين دون أن يترتب على ذلك اختفاء أو تعرض أطراف الصراع للفناء أو التدمير الكلي). ومن ناحية أخرى، ربما يشهد الصراع تطور العديد من الأزمات، ويقدم الصراعات السابقان نموذجين واضحين على ارتباط الصراع بنشوء سلسلة من الأزمات الدورية في علاقات أطراف الصراع. مع ملاحظة أن الأزمة تنطوي على درجة من درجات الصراع، فالأزمة - وفق أحد التعريفات السابقة - هي (الصراعات التي تنشأ بين عناصر علاقة ما وتهدد طبيعة هذه العلاقة) (جبر، ١٩٩٩: ٨٢-٨٣).

مفهوم الإدارة بالأزمات:

هناك عدة رؤى وتعريفات لإدارة الأزمة، ومنها تعريف أحمد يوسف أحمد بأنها "تحديد إتباع أساليب أخرى لتفادي نتائج معينة، وأنه كان ممكناً مثلاً تفادي العنف لو أنه حدث كذا وكذا"، ويرى برهان غليون "إدارة الأزمة هو فحص الاستراتيجيات المختلفة التي كانت متواجدة في الأزمة وبعدها، والاستراتيجيات تنطوي على تعيين الأطراف الأساسية المتصارعة، كما تعني تحديد الأهداف بكل طرف وإعداد الإدارة المناسبة لتحقيق هذه الأهداف" (أحمد، ٢٠٠١: ٨٧).

وتعني إدارة الأزمة أن تقوم فيها الدول الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد باتخاذ إجراءات وخطوات للتحكم في مسار أي

أزمة دولية للحيلولة دون اندلاع حرب كبرى. وتعتبر إدارة الأزمة كطريق جديد لحل الصراعات الدولية، لأنها تمثل الوعي من القوى المسيطرة على الأزمة بأن لها مصالح عامة مشتركة، ويعرّفها السيد عليوة بأنها "رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة في المنظمات الإدارية، والتي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجئة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها". أما على مستوى السياسة الخارجية فإن إدارة الأزمة تعني "تمرين في الفوز يكون هدفه دفع العدو إلى الخلف والحصول على تنازلات منه، وينظر إلى إدارة الأزمة طبقاً لهذا المفهوم بأنها تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من التنازلات من قبل العدو أو تقديم أقل التنازلات من قبل الذات، ولذلك ينظر لإدارة الأزمة في السياسة الدولية على أنها محاولة لموازنة المجابهات أو المنازعات بقصد المصالح المشتركة دون اللجوء للحرب (عليوة، ٢٠٠٣: ٨٨).

وعادة ما تلجأ الدول في إطار تعاملها مع إدارة الأزمات إلى افتعال أزمات قد تكون متتابعة ومختلفة من خلال اتخاذ القرارات اللازمة ذات التأثير الجوهري على أهداف الدولة المعنية ومخططاتها. ويطلق على تلك النوعية من القرارات والأزمات المفتعلة الإدارة بالأزمات. وتعد في جوهرها ومضمونها وأهدافها جزءاً أساسياً مكملاً لإدارة الأزمات. والإدارة بالأزمات على الرغم من أنها تركز على الافتعال المستمر للأزمات، إلا أنها ظاهرة تتطلب تنظيمياً دقيقاً، ومتابعة مستمرة، وارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية العامة للدولة. (Tanter, 1980: 182-183)

وأن الإدارة بالأزمات هي فعل ورد فعل إنساني، فعل يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع، بقصد إحداث تغيير في هذا النشاط، أو الوضع لصالح مدبره، ويصل بعد ذلك إلى استنتاج أنه عند قيام أحد أطراف الأزمة باستخدام أسلوب الإدارة بالأزمات يلجأ إلى أسلوب إدارة الأزمات لمواجهته. وعلى الرغم من أن النتيجة المفترضة نظرياً لتقاطع هذين الأسلوبين أو للتفاعل القائم بينهما، هي أن يحقق أحدهما قدراً من المكاسب يعادل ما يتكبده الطرف الآخر من خسائر، أو ما يعرف بالمباراة ذات الحصلة الصفرية (فهيمى، ٢٠١١: ٢٢٩).

وهناك بعض الأزمات التي تسفر عن فائدة مشتركة للطرفين. ويعرف جيمس ريتشاردسون الإدارة بالأزمات (بأنها الدراسات الخاصة بإدارة الأزمات التي يجب ألا تؤدي إلى تجنب الأزمة، أو الحد من تصاعدها، وهو الهدف الذي يسعى إليه كل أطرافها، حيث تلجأ الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية إلى افتعال الأزمة، والتخطيط لها وتصعيدها). وعرف مجمع سلوك الأزمة الدولية (ICB) الإدارة بالأزمات (أنها موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية، أو الداخلية للقرار السياسي)، وحدد ثلاث سمات أساسية للأزمات وهي: الشعور بالخطر المحدق، واحتمال الدخول في مواجهة ملحة، وحدودية الوقت اللازم للرد على هذا الخطر، ولكن يلاحظ أن هذا التعريف يركز على مواقف تنطبق أيضاً على من تحرك الأزمة هذه، وعلى من يفتعل الأزمة بآنٍ واحد، أي: أراد الانطلاق من نظرة شمولية لإدارة الأزمات أو الإدارة بالأزمات (شدود، ٢٠٠٢: ٥٩).

والإدارة بالأزمات وسيلة تعتمد على صناعة الأزمة بصورة حقيقية أو مفتعلة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التخطيط لخلق الأزمة ثم استثمار الفرص التي يمكن أن تنتج عن أزمة حقيقية لتحقيق بعض الأهداف التي كان يصعب تحقيقها في الظروف العادية، وتقوم الإدارة بالأزمات على افتعال الأزمات وتغذيتها وتصعيدها واستقطاب عوامل مؤيدة لها وإجبار الكيان المستهدف على الخضوع لتأثيرها). ثم يصل إلى استنتاج أن الإدارة بالأزمات ليست عملية استراتيجية، ولكنها عملية وقتية هامشية تنتهي بسرعة. وإن هذا المفهوم يحاول أن يباعد ويفصل بين الاستراتيجية وإدارة الأزمات. ولكن لا بد من القول إن الإدارة بالأزمات ترتبط في النهاية بالاستراتيجية العامة للدول، وهي وسيلة وأداة لتحقيقها وفق الظروف والمستجدات القائمة. وفي تحديده لمفهوم الإدارة بالأزمات من خلال تركيزه على (استخدام الدول الكبرى الإدارة بالأزمات كأسلوب لتنفيذ استراتيجياتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم، ولتأكيد قوتها، وفرض إرادتها، وبسط نفوذها وبشكل لا يفقدها أصدائها، ولتحديد أعدائها وتدمير مصالحهم، وفي الوقت ذاته لتقوية تحالفاتها القديمة بل لتحقيق أهدافها الخفية طويلة المدى التي لا تستطيع الإعلان عنها أو حتى مجرد التنويه عنها وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المشاهدات التي تم رصدها) (زهران، ٢٠٠١: ٤٨).

وجد الباحث (كارل سلايكي) مفهوماً عاماً للإدارة بالأزمات بأنها (حالة مؤقتة من الاضطراب، ومن اختلال التنظيم تتميز بقصور الفرد في مواجهة هذه الحالة بالطرق المعتادة لحل المشكلات، كما تتميز بما تنطوي عليه تلك الحالة من إمكانات لحدوث نواتج ومترتبات موجبة أو سالبة بشكل جذري، ومن هنا يمكن النظر إلى

الإدارة بالأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في العوامل والوسائل إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج، وتبرز الأزمات المتتالية بأنها نتاج مجموعة من التراكمات والتفاعلات تغذي كل منها الأخرى). ورأى الباحث (شومان) أنها علم (الذين يفوزون، ويعرفون متى وكيف يفوزون، إنها العملية التي يتسابق الناس من خلالها للسيطرة على الامتيازات والقوة، لأن القوة روح الحكم وجوهره). وحاول الباحث (الموند) أن يحدد تعريفاً يربط بين النظام القائم والإدارة بالأزمة. ورأى (أنهما يشكلان ذلك النظام من التفاعلات التي توجد في سائر المجتمعات المستقلة بحيث يسهم نظام التفاعلات هذا في تحقيق وظائف التكامل والضبط على الصعيدين الداخلي والخارجي، عن طريق استخدام قوة الإكراه المادية المشروعة أو التهديد باستخدامها بشكل من الأشكال) (جبرائيل إيه، ١٩٩٨ : ١٦٦).

المطلب الثاني: أساليب إدارة الأزمة الدولية:

تقوم استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية على مجموعة من المبادئ والمهام، حيث يشير مفهوم إدارة الأزمة الخارجية إلى التلاعب بالعناصر المكونة لها والأطراف الداخلية منها، أي ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في مواجهة موقف طارئ تحت ثلاثة ضغوط حادة هي: ضيق الوقت، والتهديد باستخدام القوة والعنف، وعدم توافر المعلومات الكافية للتوصل إلى حل أو تسوية، فإدارة الصراع الدولي تتأثر أولاً بمدى وجود صراع داخلي على السلطة، ومدى الاستقرار السياسي، ومدى قوة تركيز السلطة لدى القائم بإدارة هذا الصراع (الخضري، ١٩٩٠ : ١٩). من هنا فإن عملية إدارة الأزمات بين القوى النووية هي صراع شامل وعنيف يعتمد على الوعي بوجود مصلحة مشتركة في تجنب الدمار الشامل إلى جانب وجود مصالح أخرى متعارضة نابعة من اختلاف النظم والعقائد والمطامع، وأن الهدف الأساسي من وراء إدارة

الأزمات والصراعات هو البحث عقلانياً عن وسائل يمكن بها إعداد بدائل تقلل من تهديد العدو وتزيد من تأكيد مطالبه بدون التورط في الحرب (عليوه، ١٩٨٨ : ٤٦-٤٧).

وتكمن أبرز خصائص الأزمة الدولية في عناصر التهديد والمفاجأة، ويقع هذا التهديد على مجالاتٍ عدّة (السياسي، الاقتصادي، العسكري، الثقافي، البيئي، الاجتماعي)، وتتعدد مصادره بين داخلية وخارجية بفعل المتغيرات الدولية. وتلعب الأمم المتحدة (الجمعية العامة، ومجلس الأمن) دوراً في إدارة الأزمات الدولية، ذلك بحكم الاختصاصات الوظيفية التي حددها ميثاق منظمة الأمم المتحدة. كما يتكامل دور المنظمات الإقليمية مع دور الأمم المتحدة في سجل تسوية النزاعات بالطرق السلمية (ربيع، ومقلد، ١٩٩٠ : ١٦٤).

تتركز مهام إدارة الأزمات على التوقع والرصد في البداية، وصولاً إلى السيطرة على مجرياتها تمهيداً لإنهائها، ومع ما يقتضي هذا التدرج من متابعة وتنسيق الأعمال، وعلى ذلك، تتحدد إدارة الأزمات الدولية في كيفية توجيه مسارها، وتفادي سلبياتها، وزيادة درجة إيجابياتها، عند معالجتها ووضع حدٍ لها. بمعنى أن طرق التعامل مع الأزمات تكون متعددة تبعاً لطبيعتها الداخلية أو الخارجية (زهران، ٢٠٠١ : ٨٣):

أ- في الأزمات الداخلية، يعتمد أسلوب محاصرة الأزمة، أو عزل القوى المؤثرة فيها، أو إنكارها تمهيداً لمعالجتها.

ب- وفي الأزمات الخارجية- على الصعيد الدولي- تلجأ الدولة إلى التفاوض من أجل حل الأزمة بالمفاوضات القسرية (الإكراهية)، أو المفاوضات التصالحية (التوفيقية).

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، اعتمدت الإدارة الأمريكية ما يسمى بـ"شرعية الأمر الواقع"، أي فرض تسويات معينة تحت وطأة القوة والمفاوضات القسرية، وقد سعت إلى التفرد بتوجيه النظام العالمي تبعاً لمصالحها وتعزيز نفوذها العالمي. في هذه المرحلة انكفأ دور الطرف الثالث، وبرزت أزمات معقدة لها علاقة بالأمن الوطني والإقليمي مع تفجر النزاعات العرقية والطائفية والجيوسياسية من البلقان إلى آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط إلى إفريقيا، ويمكن ملاحظة أسلوب إدارة الأزمة الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب من قبل الولايات المتحدة، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، حيث برزت سياسة القوة، وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية، وطغيان المفاوضات القسرية في الإطار الدبلوماسي أو التفاوض تحت وطأة التهديد باستخدام القوة.

أن إدارة الأزمات الدولية اختلفت جذرياً في مرحلة الانفراج والوفاق الدولي عنه في مرحلة الحرب الباردة، أن تحليل السمات البارزة لدبلوماسية الأزمات في فترة الحرب الباردة يجعلها تبدو كالاتي (عليوه، ١٩٨٨: ١٦٦):

١. الإثارة الدعائية؛ فإنه من العناصر الثابتة والملاحظة بوضوح في استراتيجية إدارة الأزمة الدولية في مرحلة الحرب الباردة أيضاً التركيز على أسلوب الإثارة الدعائية المكثفة التي حاولت الأطراف الكبرى في تلك الأزمات أن تحيط بها تصرفاتها، وفي مثل هذا المناخ الممتلئ بكل عوامل الإثارة الدعائية، تضعف مقدرة أطراف الأزمة الرئيسية على التحكم في زمامها، وبالتالي يرتفع احتمال اتخاذ قرارات انفعالية لا تعبر بدقة عن تحديات الأزمة كما هي في الحقيقة والواقع.

٢. التركيز على وسيلة التهديد بما يصابها من تضيق دائرة الاختيارات المتاحة وتصعب مهمة التفاوض الدبلوماسي، فقد تلازم مع الأسلوب السابق شيوع التهديد

المتبادل بين أطراف الأزمات الدولية، وكانت الفكرة المسيطرة هي أن مثل تلك التهديدات كانت أداة فعّالة ومؤثرة من أدوات الردع أو الابتزاز، ولأنها في رأيهم كانت هي وحدها القادرة على نقل الانطباع وتعميقه بأن سياسات كل طرف في مواجهة الأزمة كانت تدار من مركز القوة.

٣. إن عمليات الاستقطاب الثنائي التي مارستها الكتلتان المتصارعتان أدت إلى ارتفاع تأثير الأطراف الثالثة في الأطراف الرئيسية في الأزمات الدولية، وهذا التأثير الجانبي كان يعقد من الكيفية التي تدار بها الأزمات الدولية ويعوق طريق تسويتها بطريقة مقبولة (ربيع، ومقلد، ١٩٩٠: ١٦٨).

وقد تمحورت ملامح دبلوماسية الأزمات الدولية في مرحلة الانفراج والوفاق الدولي بالشكل الآتي (Pasternak, 1972):

أ- استحالة مواجهة الأزمات الدولية بوسيلة الحرب النووية الشاملة: فمن أبرز جوانب الاتفاق المشترك التي بلورتها سياسات الوفاق، وبخاصة بين القوتين العظمتين، إقرارهما باستحالة الالتجاء إلى وسيلة الحرب النووية العامة في مواجهة الأزمات الدولية التي تقع أياً كانت خطورة تلك الأزمات، أو ما تواجه به أطرافها من تحدٍ أو تهديد. وتستند هذه القناعة المشتركة إلى مفهوم محدد، مؤداه أنه طالما كان توازن الرعب النووي هو الذي يحكم العلاقة بين القوى النووية الرئيسية في المجتمع الدولي، فإنه يصبح من غير الواقعي تصور الأهداف التي تشتمل عليها صراعات تلك القوى النووية – بالغاً ما كانت أهميتها – يمكن أن تبرر الإثارة المتعمدة أو المدبرة للحرب النووية على المستوى الاستراتيجي العام.

ب- التراجع نهائياً عن تطبيق منهاج سياسات الحافة في إدارة الأزمات الدولية، وعليه فإن حلول الأزمات لم تعد تفرض من مركز القوة، وإنما أصبحت تأتي وهي أكثر انصياعاً لمقتضيات الواقع الدولي بكل أبعاده ودلالاته أو بتحديد أدق، فإن هذه الحلول لم تعد تخرج عن كونها التعبير المباشر عن مختلف الحقائق الاستراتيجية والسياسية، التي تتحكم في التوازن العام للنظام الدولي القائم.

ج- إن إجراءات مجابهة الأزمة الدولية لم تعد بعيدة بحال عن مستوى توقعات الرأي العام العالمي، وبهذا أضحت النزعة الأوتوقراطية القديمة التي حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الأطراف في تلك الأزمات بغض النظر عما كانت تخلفه هذه التصرفات من ردود فعل دولية (عليه، ١٩٨٨: ١٧٨).

د- إن الشرعية الدولية لم تعد شرعية الأمر الواقع، كما كان الحال في السابق، ويرجع ذلك إلى أن النمط التصارعي القديم في علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره العنيفة السابقة، وحل محله نمط في التعامل يبني على التعاون والتنسيق. ومن هنا فإن استمرار المنطق الذي يعتقد في شرعية الأمر الواقع لم يكن يعني سوى تخريب أساس العلاقات المتطورة بين الكتلتين وتحويلها من جديد إلى صراعات قوى مجردة، وهي نتيجة لا يقبلها ولا يسعى إليها أي منهما بعد أن اتضحت لهما النتائج التي يمكن أن تؤول إليهما من توسيع آفاق سياسات الوفاق.

إن تفاعل الاعتبارات السابقة وغيرها أدى إلى بلورة استراتيجية جديدة تقوم على محاولة تطويق الأزمة الدولية بوسيلة الاتفاق بين القوى الكبرى المسؤولة. ويلاحظ أنه في كل الأزمات الدولية التي وقعت في مرحلة الوفاق، كان هناك استمرار عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق في موضوع التدابير والإجراءات الدولية المضادة اللازمة، سواء تم ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها.

المبحث الثاني: التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي:

يتألف النظام الإقليمي الخليجي، بصفة أساسية من ثمانية عناصر أو وحدات هي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج العربي: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. وإذا كان مصطلح النظام الإقليمي الخليجي على هذا النحو المذكور قد بات مألوفاً وشائعاً في أغلب الأوساط الأكاديمية، وبخاصة في السنوات التي أعقبت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية، فإن هذا لا يعني أن استخدام هذا المصطلح لم يثير قدراً لا بأس به من الغموض والحساسية في بعض الأوساط الأكاديمية والسياسية العربية، إذ يوجد من ينكر فكرة وجود نظام إقليمي خليجي من أساسها، وهناك من يقبل بالفكرة جزئياً ويعترض فقط على مشاركة إيران أو العراق أو كليهما. أن مثل هذا الإنكار والرفض يعود، في أغلبه، إلى أسباب ودوافع سياسية خشية أن يؤدي وجود مثل هذا النظام إلى تكريس حالة التجزئة وتعميق التفكك بين أجزاء الوطن العربي (الزايد، ٢٠٠٣).

المطلب الأول: طبيعة النظام الإقليمي الخليجي:

- ويكتسب النظام الإقليمي الخليجي صفته كنظام للأسباب التالية (إدريس، ٢٠٠٢: ٥٢):
١. وجود أكثر من ثلاثة أعضاء وارتباطه بمنطقة جغرافية معينة هي منطقة أو إقليم الخليج العربي.
 ٢. ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني.
 ٣. وجود درجة كبيرة من التجانس بين أعضاء النظام.

٤. وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح هذا النظام مختلفاً أو مميزاً (Differentiated) في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي - الإسرائيلي)، وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام، فإن هذه التحفظات ترجع إلى اعتبارين: الأول نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الست الأخرى، والثاني عدم إطلالة العراق على شواطئ الخليج.

٥. ربما يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية السبع، بما فيها العراق، أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منها فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى. كما أن التجانس ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الإقليمي. هذا الشرط ربما يكون خاصاً بالنظم الإقليمية القومية أكثر منه بالنظم الإقليمية الأخرى. فالتفاعل هو المعيار الأهم، وإذا أخذ التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي، فإن إيران والعراق ستكونان في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام (سليم، ٢٠٠٦).

ويمكن إبراز تهمين أهمية الخليج بالنسبة لإيران من خلال دراسة البيئة الجيوستراتيجية للموقع الإيراني. فالحدود الشمالية كانت تواجه الاتحاد السوفياتي بكل ضخامته وازدادت الخطورة السوفياتية بعد التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان. أما في الشرق، فإن إيران تواجه إلى جانب الوجود السوفياتي في أفغانستان منطقة شبه

القارة الهندية بكل اتساعها وضخامة سكانها الذين يتجاوزون المليار نسمة. وفي الغرب من إيران هناك تركيا والعراق. هذا يعني أنه من دون الخليج في الجنوب الإيراني كان يمكن لإيران أن تصبح بلداً مغلقاً من دون أية منافذ بحرية مثل أفغانستان (المرهون، ٢٠٠٧). إلى هذا الحد ترتبط إيران بالخليج، وربما العراق أيضاً وبالدرجة نفسها والمدلول العملي لهذا الارتباط هو وجود درجة عالية ومكثفة من التفاعلات الإيرانية والعراقية في الخليج، ويكفي أن الخليج شهد ثلاثة حروب على مدى اقل من عشر سنوات كانت إيران طرفاً مباشراً في إحداها، وكان العراق طرفاً مباشراً في الاثنتين ضمن الصراع على تأكيد النفوذ الإقليمي.

المطلب الثاني: المقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي:

يتميز الخليج بموقع استراتيجي وفق الكثير من المعايير، بيد أن بنيته الجيوبوليتيكية حملت في آن واحد أشكالاً متقابلة من عناصر القوة والوهن، إن التكوين الجيوسياسي المتنازع عليه، والميراث الصراعي الناجم عنه، قد شكلا عاملي طرد مستمر لفرض الأمن في الإقليم، إن غياب التوازن في توزيع القوة الديمغرافية بين دول الإقليم، واختراق النسيج الاجتماعي لعدد من هذه الدول، يعد عامل آخر لتهديد الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي (الرقبة، ٢٠٠٦).

ومن جهة أخرى، يعتبر النفط أحد أهم مقومات القوة الجيوسياسية للمنطقة، حيث عزز الموقف التفاوضي لوحداته المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وعزز من فرص تحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي من ناحية أخرى أن الرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته قد ضاعف في الوقت نفسه من حساسية موقعه في

الاستراتيجيات الدولية، وزادت من احتمالات اللجوء للقوة لحسم الصراعات فيه، بل وكثفت من التقاطب الدولي المرتبط به. وفي التحليل الأخير، فإن النفط أضحي عامل طرد آخر لفرص الأمن في هذه المنطقة وتعتبر كل من الجغرافيا والبنية الديموغرافية والثروة النفطية أبعاداً هيكلية في مقاربة العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي، (سليم، ٢٠٠٦).

أولاً: الجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج العربي:

يمكن النظر إلى المعطى الجغرافي باعتباره بُعداً جوهرياً على مستوى الربط بين أمن الخليج العربي وأمن المنطقة، إن مضائق هرمز وباب المندب والسويس، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً على مستوى الحساسية الاستراتيجية، وإن التطورات في جزر (عصب ومصوع وجزر فاطمة الإريترية)، تعكس نفسها على أمن الملاحة ووضع الممرات الاستراتيجية في باب المندب وهرمز، كما تتأثر هذه الممرات بالتطورات في شمال البحر الأحمر، وتحديداً في العقبة ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى مستوى الامتدادات النطاقية، تجد منطقة الخليج والجزيرة العربية عمقها الجغرافي شمالاً في سوريا وغرباً في مصر. أي أن هذا العمق يبقى عمقاً عربياً. ويتمتع الخليج وشبه الجزيرة العربية بأهمية استراتيجية بالغة، وهناك تداخل شديد بين الخليج وشبه الجزيرة العربية، فمن ناحية يعتبر الخليج الحد الشرقي لشبه الجزيرة، في حين يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي والجنوب الغربي المحيط الهندي وخليج عُمان وخليج عدن. ومن ناحية أخرى، تحتضن الجزيرة دولاً تجمع بين صفتها كدول جزيرية، أي تنتمي إلى الجزيرة، وصفتها كدول خليجية تطل على الخليج، وذلك باستثناء اليمن الذي ليس له سواحل على الخليج، والبحرين التي هي في الأصل أرخبيل كان منفصلاً عن شبه الجزيرة العربية، وذلك حتى العام ١٩٨٦

حين تم تشييد جسر الملك فهد، الذي يربطها بالمملكة العربية السعودية، فالجزيرة العربية عامة. وتُستثنى إيران والعراق من الانتماء الجزيري، حيث لكل منهما سواحل المطل على الخليج دون أن يكون جزءاً من شبه الجزيرة، وهذه النقطة تستدعي ضرورة التمييز بين التحديد الجغرافي للدول الخليجية، والتحديد السياسي لها. فمن الناحية السياسية استبعدت الدولتان من مجلس التعاون الخليجي رغم أنهما يحملان الصفة الخليجية في حين وجد مسعاً لربط اليمن بالمجلس رغم أنه لا يطل على الخليج، وتبلغ مساحة شبه الجزيرة العربية (٢,٣٣٧,٧٦) كلم^٢، أي ما نسبته (١٧,٣%) من إجمالي مساحة الوطن العربي، بينما تبلغ مساحة الخليج (٩٢٥٠٠) ميل مربع، بمياه يبلغ حجمها (٢٠٠٠) ميل مكعب، وبعرض يصل إلى (٢١٠) ميل، وبطول يبلغ (٦١٥) ميل، أي ما يعادل (٦٩%) من إجمالي مساحة الوطن العربي – كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١) (سليم، ٢٠٠٦)

جدول رقم (١)

المساحة الجغرافية لدول النظام الإقليمي الخليجي واليمن

الدولة	المساحة (كم ^٢)
الإمارات	٨٣٦٠٠
البحرين	٣٦٠٠
السعودية	١٩٦٠٥٨٢
عُمان	٣٠٩٥٠٠
قطر	١١٤٣٧
الكويت	١٧٨١٨
العراق	٤٣٨٣١٧
اليمن	٥٥٠٠٠٠
إيران	١٦٤٨٠٠٠

Source: several Websites from the internet, depending on engine search:

www.google.geocities.serachengine.html.

ويقع الخليج في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي عن خط عرض ٣٠° شمالاً وخط طول ٤٨° شرقاً، على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض ٢٠° شمالاً وخط طول ٥٦° شرقاً، ويعتبر هذا المضيق القناة التي توصل الخليج بالعالم وتجعله بحراً شبه مغلق. وتكاد سواحل الخليج تنقسم إلى قسمين، القسم الشرقي الذي تسيطر عليه إيران، والقسم الغربي الذي تتقاسمه دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق، حيث تعتبر إيران الدولة الوحيدة المطلة على سواحله الشمالية الشرقية والشرقية والتي يبلغ طولها ١٩٧٢ كم، في حين يقع العراق في الشمال منه ويبلغ طول سواحله ٥٨ كم، والكويت على سواحله الشمالية الغربية التي يبلغ طولها ٤٩٩ كم، بينما تسيطر السعودية والبحرين وقطر والإمارات على سواحله الجنوبية (المرهون، ٢٠٠٧).

يعتبر مضيق هرمز منفذاً رئيسياً لدول الخليج ومنه يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي. فهو القناة الرئيسية الطبيعية التي تربط مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عُمان ثم بالعالم، ورغم أن عرض مضيق هرمز يتراوح بين ٧٥، ٢٠-٣٠ ميلاً، إلا أن قناة النقل الأساسية به ذات عرض يتراوح بين ٥-٨ أميال وبعمق يصل إلى ٣٠٠ قدم، ويعتبر هذا المضيق الطريق المفضل للملاحة في الخليج رغم أن المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات قد حددت إلى جانبه طريقين آخرين، هما طريق جزر الطنب - الفاو ورأس تنورة، وتكثر الجزر الصغيرة به مما يزيد من وعورته وخطورة الإبحار به، ولذلك تتم الملاحة في الطريق الثاني وهو الجزء الجنوبي منه أي في المياه الإقليمية التابعة لعُمان (سليم، ٢٠٠٦).

وتتأثر حركة الملاحة في المضيق بوجود عدد من الجزر. جزيرة الغنم التي تقع في داخله قرب شبه جزيرة مسندم، وتسيطر على طريق المواصلات البحري في الاختناق الموجود بداخله، جزيرة سلامة وبناتها التي تقع داخل الاختناق أيضاً، وجزيرة هرمز جزر أبو موسى التي تقع على بعد ١٦٠ كم من مدخل الخليج، وتبعد بمسافة ٧٥ كم عن الساحل الإيراني، وبحوالي ٦ كم عن الساحل العربي، وطنب الكبرى والصغرى اللتان تبعدان بمسافة ٥٠ و ١٣ كم عن جزيرة أبو موسى على التوالي. ويعتبر مضيق باب المندب، الذي يمثل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والذي يربطه بخليج عدن وقناة السويس، الحلقة الثانية في طريق ناقلات النفط الخليجية المتجهة إلى أوروبا، فمنه يتم المرور بالبحر الأحمر فقناة السويس فالبحر الأبيض المتوسط، أي أنه حلقة الوصل بين طريق الملاحة الخليجية والعربية فالعالمية، ويمتاز بأنه يفضي لأقصر الطرق وأكثرها أمناً لناقلات النفط. وقد تزايدت أهمية طريق باب المندب- البحر الأحمر مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها ناقلات النفط العملاقة في المحيط الهندي، فبات ينقل عبر هذا الطريق، وتحديداً طريق خط شمال ميناء ينبع حوالي ٩٠% من صادرات النفط السعودي، وما يزيد عن ٤٠% من الصادرات النفطية للدول الخليجية الأخرى. وينظر إلى مضيق هرمز وباب المندب على أنهما يشكلان منطقة إستراتيجية على شكل حرف U تتحكم بمداخل ومخارج الخليج العربي والبحر الأحمر، ويمتد مضيق باب المندب شمالاً باتساع يصل إلى ٢٠٠ كم، ومضيق تدريجياً كلما تحركنا تجاه الجنوب، حتى يصل اتساعه إلى ٤٠ كم، مما يسهل عملية التحكم فيه، ويبلغ عرض المضيق ٢٣ كم بين رأس باب المندب على الساحل اليمني ورأس سيان

على الساحل الأفريقي، ويصل عمقه إلى ٣٢٢م، ويعتبر البحر الأحمر ذراعه الأيسر وخليج عدن ذراعه الأيمن، ويعتبره الجغرافيون الامتداد الطبيعي للبحر الأحمر (الهيصمي، ٢٠٠٢).

يواجه مضيق باب المندب من المشكلة ذاتها التي يُعاني منها مضيق هرمز، فمن جهة يطل عليه من ناحية الشرق اليمن، ومن الغرب جيبوتي والذي يقع في مياهها الإقليمية، في حين يبلغ إجمالي عدد الدول المطلة على البحر الأحمر والتي تعتبره منفذاً لها تسع دول، من بينها إريتريا، التي يبلغ طول سواحلها المطلة عليه ٨٠٠كم، وهذا التعدد يولد بين هذه الدول وبدرجات متفاوتة، علاقات تنافسية لإدراك كل منها أهميته الحيوية لأمنها القومي والإقليمي. وهنا كترتيبات مستحدثة بين إريتريا وأثيوبيا بخصوص وصول هذه الأخيرة إلى موانئ البحر الأحمر (عبد العظيم، ٢٠٠٢، ٢٠٦).

ويختلف مستوى اهتمام الدول المختلفة بأمن المضيق والبحر الأحمر، باختلاف أطوال سواحلها المطلة عليه ومدى تعدد منافذها البحرية، فالسودان الذي يملك سواحلاً يبلغ طولها ٨٠٠كم، وليس له منفذ بحري سوى ذلك المطل على البحر الأحمر هو الأكثر تضرراً من تهديد أمن المضيق ومع ذلك ونتيجة إنشغاله بمشاكل الحدود مع الجوار، ومشاكله الداخلية هو الأقل مشاركة في أي ترتيب أمني في المنطقة. وبالنسبة لمصر فإن سواحلها على البحر الأحمر هي حدودها الشرقية، كما أن لأمن هذه المنطقة تأثيراً على أمن السودان ومنابع نهر النيل اللذان يمثلان مكونين أساسيين من مكونات الأمن القومي المصري، إلى جانب تأثيره على حركة السفن وناقلات النفط في قناة السويس (المرهون، ٢٠٠٧).

ونتيجة عدم استقرار أوضاع كل من الصومال وجيبوتي، اللتان تمثلان الضفة الغربية للمضيق، حرصت الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وتحديداً مصر والسعودية، والأردن إلى حدٍ ما - والذي يطل على الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأحمر عن طريق خليج العقبة - على ربط هاتين الدولتين بالنظام الإقليمي العربي بشتى الوسائل بما في ذلك انضمامها إلى جامعة الدول العربية. وتسيطر جيبوتي على الممر الغربي لمضيق باب المندب من خلال سواحلها التي يبلغ طولها ٣٠٠ كم، في حين يبلغ طول السواحل الصومالية ٣٢٠٠ كم. (حوات، ٢٠٠٦)

وتجدر الإشارة إلى أن السواحل العربية المطلة على البحر الأحمر والقريبة من مضيق باب المندب ذات طبيعة قاحلة، حيث تتاخم الصحاري، فضلاً عن افتقارها لشبكة اتصالات ومواصلات، تسمح باستخدامها لتأمين المضيق وتحقيق المصالح الحيوية للدول المطلة عليه، ويزيد من صعوبة ذلك تدني تكنولوجيا التسليح لهذه الدول. ومن ناحية أخرى، يعاني مضيق باب المندب من محدودية وضيق طرق الملاحة فيه فضلاً عن خطورتها، فهناك ممران للملاحة أحدهما شرق جزيرة بريم، التي هي مفتاح السيطرة عليه والتي تبعد عن الساحل اليمني بمقدار ٣,٨ كم وعن السواحل الأفريقية بنحو ٢١,١ كم، ويقع بين شبه جزيرة الشيخ سعيد على الشواطئ اليمنية وجزيرة بريم، ويبلغ عرض هذا الممر الشرقي ٣,٨ كم وهو غير صالح للملاحة بالنسبة للناقلات الكبيرة، بسبب ضحالة مياهه التي لا تزيد عمقها عن ٨م ونظراً لصغر حجمه فهو لا يخضع للقواعد القانونية الدولية المنظمة للملاحة في المضائق الدولية، إذ يخضع للقواعد التي تقرها الحكومة اليمنية. (الهيصمي، ٢٠٠٢)

أما الممر الآخر فيقع بين جزيرة بريم من جهة الغرب والساحل الأفريقي، وهو جزء من المياه الإقليمية لليمن وجيبوتي ويبلغ عرضه نظرياً ٢١,١ كم وملاحياً ١٧ كم، والملاحة فيه بطيئة لتجنب الاصطدام بالأرصفة المرجانية المنتشرة فيه بكثافة، ولتفادي التأثير بالتيارات الهوائية القوية التي تتسبب في جنوح السفن ثم ارتطامها. فرغم خطورة الملاحة في هذا الممر إلا أنه لا يوجد أمام السفن خيار آخر. كما يرجع هذا البطء في الملاحة إلى كثرة عدد الجزر الموجودة في هذا الممر. وعادة ما تعتمد السفن العابرة في المضيق على ميناء عدن، للتزود بالوقود بدلاً من ميناء جيبوتي الذي يقع على خليج تاجورة، وذلك لأن الأخير يقع بين كتلتين صخريتين عملاقتين، مما يعني ضرورة الانحراف عن المسار الأصلي بمسافة ٢١٠ كم ذهاباً وإياباً، وبذلك وقع الجزء الصالح للملاحة من هذا المضيق في المياه اليمنية (عبد العظيم، ٢٠٠٢، ٢٠٦-٢٠٨).

ثانياً: الثروات الطبيعية (النفط والغاز)

يمثل النفط بعداً هيكلياً في أمن الخليج العربي وتحوي منطقة الخليج ٥٣% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، أي ما يبلغ ٤٧٧,٦٢٦ مليار برميل، أي أنها تستأثر بمعظم الاحتياطيات النفطية الموجودة في المنطقة العربية، والتي تمثل ٦١.١% من الاحتياطي العالمي المؤكد. كما تتفاوت القدرة الإنتاجية للدول الخليجية، وإن كان ما يتحكم في إنتاجها ليس المعطيات الفنية فقط، وإنما الضرورات الاقتصادية والتنموية الوطنية، جنباً إلى جنب مع الاعتبارات السياسية. فرغم أن إجمالي ما تستهلكه الدول الخليجية لا يتعدى مليونين ونصف (٢,٢٢٧,٠٠٠) إلا أنها تنتج ١٥,٢٦٣,٠٠٠ برميل يومياً، أي أنها تنتج بما يزيد عن حاجتها بحوالي ١٣ مليون برميل، ويزداد الاستهلاك الخليجي للنفط سنوياً بمقدار ١,٤٥% مع ملاحظة أن معدل الاستهلاك

الفردى قد ارتفع فى كل من قطر والسعودية والكويت، فى حين انخفض فى الإمارات والبحرين، وذلك نتيجة تنفيذ هذه الدول وبدرجات متفاوتة سياسات إلغاء الدعم لأسعار الطاقة فى السوق المحلية منذ العام ١٩٩٩.

وقد ازدادت الأهمية النسبية للغاز الطبيعى كثانى مصدر من مصادر الطاقة والدخل، لدول الخليج وغيرها من الدول العربية من ٤١,٣% من إجمالى احتياطات الطاقة فى العام ١٩٩٧ إلى ٤٣,٣% فى العام ٢٠٠٠ وإلى ٤٣,٦% لعام ٢٠٠١، وقد برر البعض اتجاه الدول الخليجية لزيادة توجهها نحو الغاز الطبيعى منذ مطلع العام ٢٠٠٠، بإتباعها سياسات استخدام الغاز فى توليد الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيمياوية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٣).

المبحث الثالث: نبذة عن مجلس التعاون الخليجي:

لقد دخلت دول الخليج العربى مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١ حين قرر قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت إقامة مجلس للتعاون يؤطر العلاقات الوثيقة والروابط الاجتماعية والتاريخية بين دولهم وشعوبهم بما يؤمن الاستقرار للمنطقة والازدهار لشعوبها ويعد مجلس التعاون منظمة إقليمية استناداً إلى معايير ميثاق الأمم المتحدة من حيث خضوعه لمبادئها وقدرته على حفظ السلم فى منطقتة. ولقد جاءت المنطلقات واضحة فى ديباجة النظام الأساسى التى أكدت على العلاقات الخاصة التى تربط بين الدول الست والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف (الأشعل، ١٩٩٠: ٣٢).

المطلب الأول: النشأة والأهداف:

أدركت دول المجلس أن معطيات التعاون فيما بينها الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية والجغرافية توفر متطلبات إرساء إطار شامل للترابط والتكامل والتوحد، وأن هناك من التحديات الاقتصادية والأمنية ما يوجب عليها تبني منهاج للعمل المشترك يكفل لها تنمية مستدامة وأمناً مستقراً فالمجلس وتطور طبيعي للروابط والعلاقات المميزة بين شعوبه ودوله وهو تجاوب منطقي مع تحديات تنوع القاعدة الاقتصادية في دول تعدد على عائدات النفط والغاز كمصدر أساسي للدخل واقتصاديات تلاحقها هموم تقلبات الأسعار ومرحلة ما بعد النفط (موينيهان ، ١٩٩٨ : ٨٣-٨٦).

يمكن القول بأن قمة الكويت الثانية حددت مجلس التعاون كخيار استراتيجي لا رجعة عنه في جوانبه الأمنية والسياسية والاقتصادية وفي تعميق جذوره وتصليب مؤسساته كما خرجت القمة بقناعة جماعية بأن الأمن الخليجي كل لا يتجزأ ورسخت المفاهيم الأمنية الموحدة وجوهرها سلامة دول مجلس التعاون والحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدة ترابها وفوق ذلك الحفاظ على الصيغة الأمنية الإقليمية في حدودها المتوارثة وتأمين استمرار الوضع الجغرافي الراهن دون حصول طرف ما على مكاسب إقليمية تدمر المعادلة المعترف بها إقليمياً والمقبولة دولياً. وتمثل فكرة مجلس التعاون درجة عالية من النضج السياسي واستيعاباً عميقاً لمسار العلاقات بين الدول والشعوب نحو التكتل والتوحد وإقامة التجمعات الإقليمية، حيث لا مكان مريحاً للكيانات الضعيفة فهو في هذا السياق إعداد وتحصين للمنطقة أمام تيار التجمعات التجارية الذي تجتاح العالم خاصة منذ مطلع الثمانينات (الأشعل ، ١٩٩٠ : ١٠).

وفي ضوء تجربة العمل العربي المشترك، فإن صيغة التعاون التي يطرحها المجلس والتي اقتضت عضويته على الدول الست تمثل الخيار العملي والمنطقي، وضمن هذا السياق، فإن العمل الجماعي الخليجي منسجم مع ميثاق الجامعة العربية وداعم لأهدافها في تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى فيما بين الدول العربية، فمن أهم عناصر القوة في المجلس هي أنه يستمد عافيته من استناده إلى قاعدة شعبية متجانسة ثقافياً واجتماعياً ودينياً وصلات أسرية بين شعوبه وقمة يجمعها المنظور السياسي والاقتصادي الواحد. وهما من المعوقات الأساسية التي كفلت لمسيرة مجلس التعاون الانطلاقة السلسلة والاستمرار (الحسن، ١٩٨٢: ٤٣).

وقد تعززت عناصر المتانة والديمومة هذه باعتماد المجلس منذ البداية منهاجاً يستند إلى التدرج والتأني في المسيرة التعاونية بحيث تعطى الدول الأعضاء الفرصة كاملة لتكوين القناعات كي تمضي مسيرة العمل المشترك نحو أهدافها بخطوات مدروسة وواثقة وإن بدت بطيئة أحياناً.

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

أولاً: يتكون مجلس التعاون الخليجي من الهيئات التالية:

- ١- **المجلس الأعلى:** وهو السلطة الأعلى للمجلس ويضم رؤساء الدول الأعضاء ومن مهامه إقرار السياسات والأنظمة والقوانين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجتمع مرة واحدة في كل عام في إحدى عواصم دول المجلس الست.

٢- **المجلس الوزاري:** ويضم وزراء الخارجية ويقترح السياسات ويرفع التوصيات والمشاريع الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء ويجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

٣- **الأمانة العامة:** وهي التي تختص بإعداد المشاريع والخطط الخاصة بالتعاون والتنسيق وتضم في جهازها ستة قطاعات في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والقانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمالية والإدارية إضافة إلى مركز المعلومات.

ثانياً: الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون الخليجي

وافق المجلس الأعلى في دورته الثامنة المنعقدة بدولة الكويت، عام ١٩٩٧ ووافق منها على إنشاء هيئة استشارية تابعة له. وبناء على مقترح من سلطنة عمان وافق المجلس الأعلى على أن يكون للهيئة مقر دائم في مسقط، كما وافق على تشكيل لجنة لإعداد تقرير حول تطوير عملها. وتتشكل اللجنة من ثلاثين عضواً من مواطني الدول الأعضاء، حيث تقوم كل دولة بتعيين خمسة أعضاء من مواطنيها لمدة ثلاث سنوات، ويجوز للدولة أن تقوم بتجديد مدة أعضائها كافة في الهيئة أو بعضهم أو تقوم بتغييرهم، مع مراعاة كل دولة عند اختيار ممثليها أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة. وتعتبر الهيئة جهازاً فرعياً منبثقاً عن المجلس الأعلى الذي يعد الجهاز الرئيسي الذي يملك زمام السلطة العامة في مجلس التعاون الخليجي (حياتي، ٢٠٠٣).

وتقوم الهيئة بدراسة المواضيع التي يحيلها عليها المجلس الأعلى، وتصدر توصياتها بأغلبية الثلثين، وتختار رئيساً لها من بين ممثلي الدولة التي ستتولى رئاسة

الدورة التالية للمجلس الأعلى. ومدة الرئاسة سنة واحدة، وللهيئة أن تشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائها لدراسة كل أو بعض ما يحال إليها. ولها عند الحاجة أن تستعين بمن تراه من المختصين والخبراء من مواطني الدول الأعضاء. وقد عقدت الهيئة اجتماعها الأول في دولة الكويت في ١١/٧/١٩٩٨ واختارت السيد عبد الله بشارة من الكويت كأول رئيس لها.

قامت الهيئة منذ تأسيسها حتى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٣ بدراسة العديد من المواضيع المحالة من المجلس الأعلى. من بينها توظيف الأيدي العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس وتقويم مسيرة التعاون الاقتصادي بدول المجلس وإعداد ملف استرشادي حول تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة (٢٠٠٥-٢٠٠٠) وموضوع التعليم وتطوير المنظومة التعليمية، والطاقة والبيئة، واستراتيجية المياه والبحث العلمي والتقني والشباب ووسائل رعايتهم وقضايا الإعلام والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وموضوع المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري والمعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية في دول المجلس. وكان المجلس الأعلى قد أقر في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في الدوحة عام ٢٠٠٢ إنشاء مقر دائم للهيئة الذي افتتح رسمياً في ١٠/٢٠٠٣/٢٢ في مسقط. وقد أثنى السيد عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون، على الدور المميز الذي بذلته سلطنة عمان لتوفير هذا المقر وتجهيزه على أكمل وجه (بيان دائرة الشؤون الإعلامية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، ١٩/٨/١٤٢٤ هـ الموافق ١٥/١٠/٢٠٠٣).

ومن حيث العدد، يتم اختيار خمسة أعضاء عن كل دولة، بحيث يصبح عدد أعضاء الهيئة ثلاثين عضواً، فهذه مسألة تخضع لاعتبارات عديدة دعت قادة دول المجلس إلى تحديد مثل هذا العدد، من بينها اتفاقها مع طبيعة العمل في الأجهزة التشريعية التي تكون، عادة، موسعة لشمولها على تخصصات متنوعة قدر الإمكان ليتسنى لأعضاء الهيئة تناول الموضوعات التي تعرض عليهم بمهنية مطلوبة. إن فكرة إيجاد جهاز تشريعي لمجلس التعاون هي فكرة يفترض وجودها مع بداية إنشاء المجلس، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال استقراء نص ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون، وأهدافه المنصوص عليها في المادة الثالثة من النظام. ففي الديباجة والأهداف جاء أن النية تتوجه أن لا يكون مجلس التعاون عبارة عن منظمة منشأة بين الحكومات بحيث تكون اللاعب الوحيد فيها. بل أن الحاجة أصبحت تستدعي إيجاد نوع المشاركة الشعبية، أيّاً كان حجمها ومقدارها من خلال استحداث مثل هذه الهيئة، وإذا كان إنشاء الهيئة يأتي تجسيداً لما تم التعبير عنه في النظام الأساسي إلا أنه يبدو من خلال التطورات التي شهدتها دول المجلس خلال عقد التسعينات (من القرن العشرين) من خلال قيام دول المجلس أثناء مجالس شورى لديها، قد أسهمت بشكل أو بآخر بالإسراع في إنشاء الهيئة.

وهكذا فإن الطبيعة القانونية للهيئة الاستشارية في ظل بعض الأطروحات والدراسات تسبغ عليها، بصورة أو بأخرى، صفة البرلمان الخليجي، بينما يعكس نظام الهيئة والواقع السياسي وآلية عملها الطابع الاستشاري عليها واستبعاد الطابع البرلماني الشعبي وذلك لأن اختصاصها العام يكاد ينحصر في دراسة أي شأن يحيله إليها المجلس الأعلى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك نظريتين تنازعتا هذه الطبيعة للهيئة (عبيد، ١٩٩٨ : ٧٩):

النظرية الأولى: وهي التي تعتبر الهيئة مجلساً شبه برلماني، وذلك استناداً إلى كونها جزءاً من التنظيم المؤسسي الخليجي. وأن هذه الهيئة تمثل انعكاساً للحد الأدنى للبناء الدستوري التمثيلي القائم في غالبية الدول الخليجية الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إضافة إلى أن تطور هذه الهيئة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى التطور السياسي والمؤسسي في دول الخليج، في ضوء حقيقة أن التحولات الدولية، وبوجه الخصوص، التحولات نحو الديمقراطية منذ نهاية فترة الثمانينيات، والتطورات الاجتماعية الداخلية، تدعو مجلس التعاون للتكيف معها، ومن ذلك تعاضم قضية المشاركة السياسية في هذه الدول بعد الدخول العراقي إلى الكويت (١٩٩٠) بحيث أصبحت تمثل أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون. حيث اعتبر الكثيرون أن معظم الأزمات المعاصرة للنظام الإقليمي الخليجي هي محصلة لغياب المشاركة السياسية. كما بدأ بعض أعضاء النخب السياسية الخليجية يتناولون هذه القضية وبصورة مباشرة وصريحة، ويدعون إلى ضرورة إعادة النظر في كثير من الأوضاع السياسية الخليجية. خاصة وأن معظم دول الخليج، ورغم أن تنظيمها الاجتماعي والسياسي يركز إلى حد كبير على ركيزتين هما الميراث القبلي والإسلام كوجه عقيدي وقيمي وكمنظم للحياة السياسية، فإن هذه الدول ومنذ أن نالت الاستقلال وهي تسعى جاهدة لتحديث دساتيرها وهيكلها التنظيمية والدستورية وتطويرها (ساعاتي، ١٩٩٧: ٦٥-١٢٣)، هذا مع الإقرار أن دول المجلس تفتقر إلى مجالس تشريعية منتخبة من الشعب، باستثناء دولة الكويت وسلطنة عمان.

ويستفاد مما سبق أن بعض التوجهات، انطلاقاً من مجموعة المحاولات الخليجية السابقة لإنشاء نوع من العمل التشريعي الجمعي، قد رأت أن تكون الهيئة الاستشارية هي البديل الفعلي والقائم للبرلمان الخليجي، أو أنها خطوة أولية تبرر وجوده، من الناحية القانونية، وتشجع إنشائه.

النظرية الثانية: وهي التي تعتبر الهيئة جهازاً استشارياً غير تشريعي وذلك استجابة لمجموعة من الطروحات، تنحصر في (حسن، ١٩٦٨: ٢٢٢):

أ. انتفاء الاختيار بطريق الانتخاب، إذ يتم ذلك عن طريق التعيين مباشرة من قبل الدول الأعضاء، وبصفة شخصية، ومن خلال أساليب لا يباشرها إلا رؤساء الدول بما لهم من حقوق سيادية، وليس عن طريق تدخل من الشعب مباشرة. وبذلك فإن مقتضيات النظام البرلماني التقليدي حسبما يستخلصها فقهاء القانون الدستوري التي من أهمها قاعدة الانتخاب، لا تتوافر في اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية.

ب. أن من الأركان الرئيسية التي يقوم عليها النظام البرلماني، أن يستقل مجلس النواب بعد تكوينه عن جمهور الناخبين ويظل النواب كفرادى هم أصحاب هذا الاتصال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المجلس النيابي يقوم بدور الرقيب على السلطة التنفيذية، في حين أن الهيئة الاستشارية لا تتمتع بالصفة الاستقلالية التي تكفلها الدساتير عادة للمجالس النيابية. فالهيئة غير مستقلة عن المجلس الأعلى، ولا عن حكومات دول المجلس لكونهم يمثلونها في هذا الجهاز وفي الأصل هم يعينون عن طريقها.

ج. لم يرد ما يمنع أن يجمع العضو في الهيئة بين هذه العضوية وأي عمل حكومي أو خاص أو إقليمي أو دولي آخر.

د. تختلف الهيئة عن البرلمانات الدولية بأنها لم تشترط إلا الخبرة والكفاءة، بينما غالباً ما تفرض الدساتير شروطاً معينة متعلقة بالسن وأحياناً درجة التعليم إلى جانب القوانين الانتخابية الأخرى.

هـ. لم تتعرض اللائحة الداخلية للهيئة الاستشارية لوضع الفصل في صحة العضوية والجهة المختصة والإجراءات والشكل القانوني في مجال ذلك، وبالتالي لا يحق لأية جهة أن تنازع في صحة عضوية أي من أعضاء اللجنة طالما رشحته دولته.

و. لم تخول الهيئة أية اختصاصات عامة يعترف بها الفقه الدستوري للسلطة التشريعية التي تهيمن على وظائف أساسية (تشريعية ومالية وسياسية). بل إن السلطات التشريعية في بعض الدول يسمح لها أحياناً بالقيام بأعمال السلطة التنفيذية. بينما لا يسمح للهيئة باقتراح القوانين في إطار مجلس التعاون بعيداً عن سلطة المجلس الأعلى وليس لها اختصاصات في الشؤون المالية.

وهكذا فقد اقتضت الهيئة على كونها هيئة استشارية، وذلك نزولاً عند رغبة الدول الأعضاء التي لا تريد أن يفرض عليها أية نتائج ملزمة على نحو لا تبغيه، أو أن تحاسب من قبل أية سلطة خارج سيادتها القطرية. وبالتالي فإن وجود الهيئة جاء تلبية ملحة بغرض تقسيم أعمال مجلس التعاون، خاصة وأن المجلس الأعلى الذي تتبع له الهيئة لا يتسنى له الاجتماع بصفة مستمرة وبالتالي إصدار قرارات وتوصيات.

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يشكل العمل الاقتصادي محوراً أساسياً من محاور العمل المشترك في إطار مجلس التعاون، وقد وردت الأهداف الاقتصادية للمجلس في خمس وثائق رئيسية هي (التقرير السنوي، مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربي، ٢٠١١):

- النظام الأساسي.
 - الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.
 - أهداف وسياسات خطط التنمية.
 - الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
 - السياسة الزراعية المشتركة.
- وتحدد المادة (الرابعة) من النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون فيما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
 ١. الشؤون الاقتصادية والمالية.
 ٢. الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
 ٣. الشؤون التعليمية والثقافية.
 ٤. الشؤون الاجتماعية والصحية.
 ٥. الشؤون الاعلامية والسياحية.
 ٦. الشؤون التشريعية والإدارية.

وتعكس هذه المادة مدى شمولية أهداف المجلس واتساع أبعادها كما تظهر في نفس الوقت أهمية الأهداف الاقتصادية للمجلس. وقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد المنهاج الاقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته، حيث تطرقت موادها المختلفة إلى معالجة القضايا التالية (المادة (الرابعة) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي):

- التبادل التجاري.
- انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.
- التنسيق الانمائي.
- التعاون الفني.
- التنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة.
- النقل والمواصلات.
- التعاون المالي والنقدي.
- التعاون الجمركي.
- الإسكان والشئون البلدية.
- التعاون والتنسيق في مجال الاتصالات.

هذا التفصيل الواسع لجوانب العمل الاقتصادي المشترك يعطي صورة واضحة عن المكانة التي يحتلها التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كوسيلة لدمج اقتصاداتها. ويأتي الاهتمام بالتنسيق والتكامل من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبية اقتصادات دول المجلس التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط الذي

يشكل نسبة عالية من دخلها القومي. ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجرأ. إن تعدد قيام المشروعات الإنتاجية يحقق هدفاً أساسياً، وهو تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل بالتالي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، مع ضمان استمرار المنافسة الشريفة وتكثيف الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح وزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً (ساعاتي، ١٩٩٧: ٦٥-١٢٣).

وتحقيقاً لهذه الغايات، فقد وقع المجلس الأعلى في دورته الثانية (الرياض - نوفمبر ١٩٨١م) على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وفي دورته الثالثة (المنامة / نوفمبر ١٩٨٢م) وافق المجلس على أن يبدأ تنفيذ بعض موادها اعتباراً من الأول من مارس لعام ١٩٨٣م. كما وافق المجلس الأعلى في دورته السادسة والسابعة على برنامج لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، الأمر الذي يعكس تصميم قادة دول المجلس على توسيع آفاق ومجالات العمل المشترك، ومنذ بدء تطبيق الاتفاقية توالى خطوات تنفيذها من قبل الدول الأعضاء بالمجلس (الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٨٤).

وتتوزع الانجازات التي تحققت ضمن الاتفاقية على عدة مجالات هي:

- تحقيق وتعميق المواطنة الاقتصادية بين مواطني دول المجلس للسلع والخدمات ذات المنشأ الوطني.
- توحيد السياسات الاقتصادية.
- ربط البنى الأساسية.
- المشاريع المشتركة.

- إيجاد المؤسسات المشتركة.
 - تقريب وتوحيد الإجراءات والأنظمة والقوانين.
 - الموقف الجماعي والتمثيل الموحد.
- توحيد السياسات الاقتصادية:**

اتجه المجلس إلى تبني سياسات عامة تشكل الإطار المقبول لتوجهات الدول الأعضاء كمرحلة أولى، على أن تصبح هذه السياسات العامة هي المنطلق مستقبلاً للسياسات الوطنية. وفي هذا الإطار تم اقرار عدد من الوثائق من بينها:

١. أهداف وسياسات خطط التنمية.
٢. السياسة الزراعية المشتركة المعدلة.
٣. الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
٤. اتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية.
٥. التنسيق المستمر والتعاون البناء لتنسيق سياسات دول المجلس وشركاتها البترولية الوطنية في مجال تسويق المنتجات البترولية المختلفة في الأسواق الاستهلاكية العالمية، واتخاذ كافة السبل لتجنب التنافس الضار لتحقيق أكبر عائد وضمان استقرار هذه الأسواق وفتح أسواق جديدة.

ومنذ قيام المجلس تم إنشاء الأجهزة التالية:

١. مؤسسة الخليج للاستثمار: ومقرها دولة الكويت، حيث تشارك في ١٨ مشروعاً إنتاجياً ودراسة العديد من المشاريع الأخرى.

٢. هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون: ومقرها مدينة الرياض، وقد تم اعتماد ٥٧٤ مواصفة خليجية منذ إنشاء الهيئة، كما تقوم الهيئة بعقد العديد من الدورات التدريبية لمنسوبي الجهات المختصة بالدول الأعضاء.
٣. المكتب الفني للاتصالات الذي تم توسيع عضويته وضمه للأمانة العامة ومقره دولة البحرين.
٤. إنشاء جهاز وطني في كل دولة للتحكم بالكيماويات السامة.
٥. إنشاء مكتب مشترك لدى منظمة الطيران المدني.
٦. مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ومقره دولة البحرين، وقد قرر المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة بالرياض ١٩٩٣م الموافقة على اقامة المركز وأعلن عن قيامه بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٩٤م وبدأ المركز أعماله مع بداية شهر فبراير لعام ١٩٩٥م.
٧. فتح مكتب للبعثة الدائمة لمجلس التعاون لدى الجماعة الأوروبية ببروكسل.
٨. إنشاء برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
٩. تم تكوين اللجنة الاقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون (سيجري) وتسجيلها بدولة قطر.
١٠. أقر المجلس الأعلى، في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في أبوظبي، خلال الفترة من ٢٦-٢٨ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ الموافق ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م، إنشاء مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أقر النظام الأساسي لهذا المكتب.

ودعماً للعمل الاقتصادي المشترك أقر قادة دول المجلس في قمتهم السادسة عشرة، التي عقدت في مسقط بسلطنة عمان، خلال الفترة ١٢-١٤ رجب ١٤١٦هـ الموافق ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٥م عدداً من القرارات منها ما يلي (عبد القادر، ٢٠١١):

أولاً: السعي الحثيث إلى توحيد التعرف الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي، واستكمال خطوات تأسيس اتحاد جمركي بين دول المجلس ينقل مسيرة العمل والتعاون المشترك إلى مرحلة هامة جديدة من مراحل التكامل.

ثانياً: السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية، حيث تم السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية التالية: دور الحضانه، رياض الأطفال، المدارس الخاصة، مدارس اللغات، مدارس ومراكز التدريب على الكمبيوتر ومراكز التدريب مثل السكرتارية والنسخ والمحاسبة ومسك الدفاتر والإدارة ومختلف الوظائف الإدارية المساعدة، اعتباراً من الأول من شهر مارس ١٩٩٦م ومع شرط الإقامة لمن يمارس هذه النشاط من الأشخاص الطبيعيين.

ثالثاً: الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء: فقد تمت الموافقة من حيث المبدأ على الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء والبدء في تنفيذ المرحلة الأولى منه، وفقاً لنتائج الدراسة الفنية التي أقرتها اللجنة التأسيسية للمشروع، وأن تقوم الجهات المختصة بدول المجلس باستكمال الإجراءات اللازمة، بما في ذلك الالتزام بالرسوم السنوية للمشروع، أخذاً في الاعتبار مشاركة القطاع الخاص والشركات المشتركة وصناديق التنمية الوطنية والإقليمية في تمويل وإدارة المشروع، وعقدت عدة اجتماعات للجان المتخصصة لتحقيق ذلك.

رابعاً: توحيد إجراءات تطبيق قرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية: فقد أقر المجلس الأعلى توحيد الأداة القانونية التي تصدر بها القرارات التطبيقية لقرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية، بحيث تصدر تلك القرارات من السلطات التنفيذية بالدول الأعضاء بحد أدنى مجلس الوزراء في كل دولة عضو، بما لا يتعارض مع ما تنظمه الدساتير والأنظمة المحلية في كل دولة عضو.

خامساً: وتأكيداً لقرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أقر المجلس ما يلي :

- توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن تطوير العمل المصرفي بدول المجلس وزيادة قدرته على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي تضمنت السماح من حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بدول المجلس، وربط شبكات الصرف الآلي الوطنية في دول المجلس ببعضها.

- توصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول المجلس، بشأن تسهيل وتوظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية واستيعاب الزيادة المستمرة فيها، وإزالة العقبات التي تعترض ذلك (البيان الختامي للدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، مسقط، سلطنة عمان، ١٩٩٥).

كذلك سعت القمة السابعة عشرة التي عقدت في الفترة من ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٧م الموافق ٢٦ - ٢٨ رجب ١٤١٧هـ في الدوحة بدولة قطر إلى تعزيز العمل الاقتصادي الخليجي من خلال ما صدر عنها من قرارات ومنها:

أولاً: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس، واقامة اتحاد جمركي بينها، حيث تم التأكيد على استكمال تصنيف السلع لأغراض التعرفة الجمركية إلى ثلاث فئات، سلع معفاة و سلع أساسية وبقية السلع، وذلك وفق معايير محددة تم الاتفاق عليها. ومتابعة بحث الإجراءات الخاصة باقامة الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء بالمجلس من قبل اللجنة الوزارية المختصة.

ثانياً: وللد من أخطار التدخين الصحية والبيئية في دول المجلس، فقد تمت زيادة الرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته اعتباراً من الأول من يوليو ١٩٩٧م.

ثالثاً: كما تمت الموافقة على السياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول مجلس التعاون، والتي أخذت في الاعتبار المستجدات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

والجدول التالي يوضح ما تم تحقيقه من حيث عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء، اضافة إلى عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات في الدول الأعضاء الأخرى إلى جانب صادرات و واردات دول المجلس البيئية.

الجدول رقم (٢)

إلى جانب صادرات وواردات دول المجلس

اسم الدولة	عدد المصانع المتقدمة للتأهيل	عدد المصانع المؤهلة	عدد المصانع الغير مؤهلة	عدد المصانع التي عليها ملاحظات
الإمارات	٧٠	٥٩	٣	٨
البحرين	١٧	١٣	-	٤
السعودية	٩٠	٦٤	١	٢٥
عمان	١٣	١٣	-	-
قطر	٥	٤	-	١
الكويت	١٦	١٣	١	٢

المصدر: النشرة الاقتصادية العدد (١٣) لعام ٢٠١٦

التحديات والتطلعات في مسيرة المجلس:

إن العملية التعاونية في إطار المجلس لا تخلو ولا يمكن أن تخلو من المعوقات والتحديات التي تلقي بظلالها على المسيرة وتحد وتيرتها وحتى سلم أولوياتها وجدول أعمالها أحياناً من حيث ضرورة تدليل تلك العقبات والاستجابة لها. يمكن القول إن من أهم التحديات التي يواجهها العمل المشترك إن لم يكن أهمها على الإطلاق تحسين البيت الخليجي داخلياً بإزالة كل مسببات الاختلاف وفي مقدمتها حل قضايا الحدود العالقة (الدسوقي، ١٩٩٣: ١٩٥-٢٠٥) حيث أثبتت الأحداث أن تركها لعامل الزمن وعدم مواجهتها قد زادها تعقيداً. وتظل التحديات الأمنية تحتل أولوية غير مرغوبة على جدول أعمال مجلس التعاون فالبيئة الإقليمية لا تدعو للاطمئنان ولا يزال التحدي

الأمني هاجس المجلس ودوله التي تدرك أن المخاطر لا تزال محدقة بهذه المنطقة وأن عوامل عدم الاستقرار تحيط بها(كروان، ١٩٩٨ :٧٣). واقتصادياً يعتبر موضوع توحيد التعرفة الجمركية أحد أبرز الصعوبات التي واجهت مجلس التعاون في هذا المجال الحيوي منذ انطلاقة المسيرة.

لقد أصبح هذا الموضوع يشكل همّاً اقتصادياً خليجياً لا بد من تجاوزه للانتقال بمجلس التعاون إلى مرحلة أكثر تقدماً نحو تحقيق السوق الخليجية الموحدة. والواقع أن الكثيرين لم يتوقعوا للمجلس أن يصمد طوال السنوات الماضية وأن يحقق قائمة طويلة من الإنجازات التي لا يمكن إنكار أهميتها وهذا لا يعني أن العملية التعاونية خالية من أوجه القصور ولكنها جوانب قابلة للتصحيح والتطوير والاستكمال. لقد أصبح المجلس رغم التفاوت بين الطموحات والإنجازات مكسباً لا يمكن التخلي عنه وإنجازاً لا يمكن إلغاؤه وانتماء ترفده مشاعر في وجدان أهل الخليج الذين تحولت وتطورت روابطهم الأخوية العفوية إلى شعور بالانتماء إلى هذا التجمع العربي الخليجي وهوية عربية خليجية.

تمثل دول مجلس التعاون تركيبة سياسية متجانسة فكرياً ومنظوراً تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة وهي عوامل أسهمت إلى جانب غيرها في توليد رؤية متقاربة إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي. تعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بقواعد السلوك الدولي واحترام التزاماتها العربية والدولية، وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية تتلخص في توثيق الروابط والتضامن في الإطارين العربي والإسلامي وتطوير علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالميين

وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي والمساهمة في تخفيف التوتر وحل الخلافات لا سيما في الإطار العربي. ومن ضمن الإنجازات الكثيرة منها ما أثر في المحيط الإقليمي والعربي والدولي حيث شيد سوراً صلباً في مواجهة الحرب العراقية الإيرانية وفرت له الوقاية من إسقاطاتها ونجح في بناء تحالف دولي مرتكز على إجماع عالمي في الحفاظ على الخريطة الجغرافية والسياسية لمنطقة الخليج وتم عولمة الشأن الخليجي بأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية وتدويل الهموم المحلية لتصبح قضايا عالمية تأخذ الأولويات في جدول أعمال الأسرة الدولية (الامارة، ٢٠٠١: ١٦٦).

المبحث الرابع: طبيعة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي

من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات بين الدول الأعضاء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ربما تتجح هذه الاختلافات في تجاوز الخلافات التي قد تحصل بين هذه الدول وتقريب السياسات الخارجية لها وتوحيد صفوفها.

المطلب الأول: طبيعة نظم الحكم في دول مجلس التعاون:

تختلف أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون، فهناك نظام ملكي وشبه ملكي (سلطاني وأميري)، وتجتمع هذه الأنظمة في العديد من العناصر المشتركة، فهي جميعاً نظم وراثية تتصف بالاستمرارية والثبات. ويمكن وصف نظم مجلس التعاون بشكل أدق بالقول: "أنها نظم ملكية على رأس الدولة تسيطر عليها عائلات حاكمة تتلقى الدعم والمشورة في بعض الأحيان من مجموعات قبلية رئيسية، ومن مجموعات دينية لها مركزها الديني الاجتماعي ومن طبقة كبار التجار". هذه الطريقة التقليدية للحكم هي حجر الأساس في النظام السياسي لدول مجلس التعاون، حتى إن المؤسسات والدوائر

الوطنية التي نشأت حديثاً ما تزال مطعمة بهذه الطريقة، ومن الممكن وصفها بأنها: إطار مؤسستي بمضمون عشائري، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحكمها عشائر رئيسية عدة لكونها تجمع إمارات عدة، فإن نظام الحكم في دول مجلس التعاون قائم على القبيلة أو العشيرة أو العائلة كوحدة سياسية ميزت تلك المجتمعات. أصبح الأمير والشيخ هما مرجع البلاد في الأحكام، يتم انتخابهما من خلال عملية استشارية وتحالفات معقدة بين العشائر أو داخل العائلة الواحدة (صحيفة الوسط البحرينية، ٢٠٠٤).

ولقد استمرت الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء النفوذ التاريخي للقوى الخارجية والتطور الاقتصادي السريع، حيث منحهم القوة والنفوذ المالي. ومع ذلك تسعى بعض دول مجلس التعاون جاهدة، منذ أن نالت استقلالها الرسمي، لتحديث دساتيرها وهياكلها التنظيمية والاستشارية وتطويرها، في محاولة لاستيعاب تطورات العصر ومتطلباته، ولكي تتماشى إلى حد ما مع الأنظمة السياسية الحديثة. ولقد كانت كلاً من الكويت والبحرين سباقة في الإعلان عن الدساتير الرسمية الدائمة في عام (١٩٦٢) و عام (١٩٧٣). وأعلنت كذلك كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر عن دساتير مؤقتة في عامي (١٩٧١) و(١٩٧٥) (البحارنة، ٢٠٠٦: ٣٧).

وفي تموز (١٩٩٩)، أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر القرار الأميري رقم (١١) لسنة (١٩٩٩) بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم للدولة. وتقوم مبادئ الدستور على أساس تمسك دولة قطر بتعاليم الشريعة الإسلامية وانتمائها للعالم العربي، وقد تمت الموافقة على الدستور الجديد بالأغلبية في استفتاء عام جرى

في ٢٩ نيسان (٢٠٠٣). وعلى أساس هذه الموافقة أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في ٨ حزيران (٢٠٠٤) الدستور الدائم لدولة قطر (الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء القطري، ٢٠١٥).

المطلب الثاني: البنية السياسية في دول مجلس التعاون:

كان هناك تشابه بين دول مجلس التعاون عند تأسيسه، في البنية السياسية باستثناء دولة الكويت، التي يوجد بها دستور يميز بنيتها السياسية، شاملاً البنية الدستورية والقانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها من حيث وجود تنظيم للمجتمع نسبياً وحياء برلمانية مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى. فالبنية السياسية في دول مجلس التعاون بشكل عام لا تزال بنية تقليدية، ونظام الحكم فيها تقليدي وتنظيمات المجتمع المدني محددة، لا تتعدى مجالات العمل الخيري البحت المحكوم بتوجيهات السلطة وإشرافها، سواء من حيث الأشخاص الذين تسمح لهم بممارسة نشاطاتهم بالترخيص ونوعية النشاط. كما إن تنظيمات المجتمع المدني لا تشمل الأحزاب والحركات السياسية والنقابات، ولا تتضمن حتى الجمعيات المهنية أو الجمعيات الثقافية إن وجدت في دولة واحدة أو اثنتين، فإنها محاصرة بإجراءات أمنية ولا توجد لها قنوات شرعية للتعبير عن معارضيتها سلمياً، هذا باستثناء دولة الكويت، وبعد أقل مملكة البحرين في عهد الانفتاح السياسي الراهن (الكواري، ٢٠٠٢: ٦٤).

أغفل النظام الأساسي الإشارة إلى الشؤون الأمنية والسياسية، تلبية لرغبة من الدول الأعضاء في تجنب الصياغات التي تثير التساؤلات وتفتح المجال أمام الخلافات، وبدلاً من ذلك حرصت هذه الدول على الاهتمام بالجوانب الفنية لزيادة فرص الوحدة. فمع أن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء كمحصلة لأسباب داخلية وخارجية، شكّلت في مجملها صراعات في بيئة النظام الإقليمي الخليجي وفي ظروف

تصعيد المواجهة للقوتين العظميين آنذاك، ولأسباب أمنية داخلية لمعظم الدول الأعضاء، ومع أن قيامه أيضاً قد جاء في السياق التاريخي لحركة التفاعلات السياسية بين الدول الأعضاء، إلا أن النظام الأساسي لم يتجاوز كونه صيغة قانونية توفيقية بين الاتجاهات التي كانت سائدة بين الدول الأعضاء. وأكد النظام الأساسي للمجلس في (مادته الرابعة) على "أن نشاط المجلس شامل لجميع الميادين"، ويعني ذلك أن المسائل الأمنية والسياسية تدخل ضمن نشاطه، وهذا ما أكدته الاجتماعات والبيانات والتصريحات الرسمية وغير الرسمية على مستويات: مؤتمرات القمة، والمجلس الوزاري، وتصريحات المسؤولين في المجلس، فقد أكدت قرارات مؤتمرات القمة الخليجية التي عقدت في إطار المجلس، على أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية كل دولة وأن من الضروري إبعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى التي تخل بالسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والانتماء الكامل للعروبة، والتمسك بسياسة عدم الانحياز ونبذ الأحلاف (النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٥).

أما من الناحية السياسية تمثل دول مجلس التعاون تركيبة سياسية متجانسة فكرياً ومنظوراً، حيث تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة، وهي عوامل أسهمت إلى جانب غيرها في توليد رؤية متقاربة إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي (موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٧).

تعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بقواعد السلوك الدولي واحترام التزاماتها العربية والدولية، وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية تتلخص في توثيق الروابط والتضامن في الإطارين العربي والإسلامي، وتطوير

علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي، وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي، والمساهمة في تخفيف التوتر وحل الخلافات لاسيما في الإطار العربي. ومن ضمن الإنجازات الكثيرة ثلاثة إسهامات بارزة أثرت في محيطه الإقليمي والعربي والدولي وهي (الامارة، ٢٠٠١ : ١٦٦):

١. تشييد سور صلب في مواجهة الحرب العراقية الإيرانية، وفرت له الوقاية من إسقاطاتها ونجح ول مرحلياً في بناء تحالف دولي مرتكز على إجماع عالمي في الحفاظ على الخريطة الجغرافية والسياسية لمنطقة الخليج.

٢. تهميش التطرف الأيديولوجي والأنظمة الحزبية وإنهاء احتكار القرار العربي في العواصم التقليدية، وبروز الدور الخليجي كمؤثر جوهري في القرارات العربية الأساسية.

٣. عولمة الشأن الخليجي بأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية وتدويل الهموم المحلية لتصبح قضايا عالمية تأخذ الأولويات في جدول أعمال الأسرة الدولية.

المطلب الثالث: العلاقات البينية في مجلس التعاون:

يعد مجلس التعاون بحكم ميثاقه، منظمة إقليمية يقوم بمواجهة التحديات التي تفرضها الظروف المحيطة بإقليم الخليج العربي. إلا أن العلاقات بين دول مجلس التعاون لم تمض على وتيرة واحدة، فرغم أن طابع التعاون ظل هو الغالب على هذه العلاقات، إلا أن هذا التعاون يتجسد في انتظام الاجتماعات، والبيانات المشتركة، فضلاً عن الاتفاقيات والاستراتيجيات المبرمة بين الدول الأعضاء. فهناك فجوة بين البيانات

الختامية والاتفاقيات من ناحية أخرى، وكثيراً ما حدثت تباينات في وجهات النظر والمواقف بين بعض الدول الأعضاء بشأن قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية (مرداد، ٢٠٠٤: ١٢٥).

من بين القضايا التي أثارت الخلاف بين دول مجلس التعاون. نظرتها إلى الإصلاحات السياسية، حيث يميل بعضها إلى الإسراع في هذه الإصلاحات مثل البحرين وقطر والكويت، فيما يفضل الآخر مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إحداث إصلاحات أقل اندفاعاً. وفي الجانب الأمني فقد أظهرت بعض دول مجلس التعاون تباينات كبيرة في إدراكها لمسألة الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي. ففي الوقت الذي تعمل فيه المملكة العربية السعودية على إخلاء مناطقها من القوات الأجنبية، فإن دولاً أخرى مثل البحرين وقطر والكويت ترحب بوجود هذه القوات على أراضيها (العجمي، ٢٠١٥).

ترى هذه الدول الثلاثة في الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية ضماناً لتحقيق الأمن. في حين تفضل المملكة العربية السعودية أن تكون مثل هذه الترتيبات مبنية على أسس من التعاون الخليجي والإقليمي والدولي. ومن ناحية أخرى، ففي وقت رأت المملكة العربية السعودية ضرورة إدراج إيران والعراق في أي إجراءات أمنية يتم تبنيها في الخليج العربي، وهو ما يدل على موقف سياسي لا يحظى بقبول من بعض دول مجلس التعاون خاصة في الإمارات العربية المتحدة والكويت (العجمي، ٢٠١٥).

وفي الجانب الاقتصادي، تم إبرام اتفاقيات من بعض دول مجلس التعاون مع أطراف أخرى على نحو أثار خلافات بين الدول الأعضاء، مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين، والتي اعتبرتها المملكة العربية السعودية انتهاكاً لبنود الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين الأعضاء. وأن مثل هذه

الاتفاقيات سوف تعطل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية، ٢٠١٥).

شكلت العلاقات الدولية مع واشنطن أحد مصادر التوتر الكامن في العلاقات البيئية في دول مجلس التعاون، وبخاصة في ظل حرص الإدارة الأمريكية على التعاون مع هذه الدول بشكل فردي، وقيامها بالإشادة ببعض الدول مع انتقاد دول أخرى من ناحية ، وغياب استراتيجية موحدة للدول الأعضاء في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في ظل تعدد الرؤى بشأن واقع ومستقبل الدور الأمريكي في مسألة أمن الخليج العربي من ناحية أخرى (هاشم، ٢٠٠٩).

يتضح مما سبق أن الإصلاح السياسي والجانب الأمني والاقتصادي من القضايا التي تشكل ابرز المسائل الخلافية بين دول مجلس التعاون، فقد هيمنت العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون على العلاقات الجماعية داخل إطار المنظمة، وهذا ما يفسر بروز بعض أوجه التعاون والصراع بين الدول الأعضاء على المستوى الثنائي بصورة ملحوظة. ويرى الباحث أنه كثيراً ما تقوم أطراف خارجية بالوساطة بين أي عضوين متنازعين. وهو ما يدل على أن السياسية الخليجية مازالت تفتقر إلى الجانب المؤسسي. وهناك عوامل رئيسية عدة تلقي بظلال ثقيلة على تحقيق التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون مثل الخوف من بروز دور دول على حساب دول أخرى. ولكن في جميع الحالات يبقى تعزيز دور مجلس التعاون من العناصر الرئيسية التي يمكن أن تعزز من مكانة الدول الأعضاء إقليمياً ودولياً، وبخاصة في التطورات الأخيرة التي تشهدها دول الجوار، وما تفرضه على الدول الأعضاء من تحديات كبيرة ليس بمقدور أي منها أن تواجهها بمفردها في عصر العولمة، ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أكثر المنظمات الإقليمية انتظاماً في عقد اجتماعاته على مختلف

المستويات، لذا فإن مشكلته لا تكمن في قلة الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط
الموقعة بين الدول الأعضاء، حيث أن هناك الكثير منها، بل تكمن في ضعف الالتزام
بتنفيذها ، مما يجعل إنجازات دول مجلس التعاون دون طموح وتطلعات قطاعات
واسعة من شعوبه.

الفصل الثالث

الأزمات الخليجية بعد عام ٢٠١١

إن الخلافات الخليجية-الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فهناك العديد من الاختلافات في وجهات النظر؛ تؤدّي أحياناً إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى، حيث أن بعض هذه الخلافات تبقى سرّاً؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج؛ رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب الاختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأدائه، وقد سبق وأدّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حيث شهد الخامس من آذار ٢٠١٤ لحظة فريدة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) سفراءهم من دولة قطر؛ ويُعدُّ هذا الحدث الأول من نوعه على مرّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته؛ حيث جاء هذا التصعيد من قِبَل الدول الثلاث ردّاً على السياسة القطرية؛ التي تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقَّعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤؛ والذي يكفل عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل مَنْ يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد؛ سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي

وعدم دعم الإعلام المعادي، كما علّلت الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم التزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض؛ الذي وقّع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (فتحي، ٢٠١٤).

وتشير معطيات التفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية إلى أن هذه المنطقة أصبحت تتسم بالغليان وتضارب المصالح الإقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها، وغدت بذلك ميداناً للصراع والصدام بفعل الانكشاف الأمني لمنطقة الخليج العربي، حيث شهدت منطقة الخليج العربي تحولات استراتيجية متصاعدة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة جعلتها محوراً للصراع والتنافس الدولي بشكل واضح. وأصبح تركيز دول الخليج العربي على البعد الأمني في سياساتها الداخلية والخارجية، في ضوء حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج العربي والتهديدات والتحديات الداخلية والخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأزمة الخليجية- القطرية في عام ٢٠١٤.

المبحث الثاني: الأزمة القطرية- الخليجية في عام ٢٠١٧.

المبحث الثالث: الأزمة في البحرين ٢٠١١.

المبحث الأول: الأزمة الخليجية- القطرية في عام ٢٠١٤:

تأسس مجلس التعاون الخليجي وفق إتفاقية مفهوم الأمن الجماعي، وكان هذا المفهوم بدايته مع إنطلاق الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينات القرن العشرين، وتشكل مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١، وذلك لدرء مخاطر الحرب العراقية

الإيرانية، وبعد مضي سنة واحدة فقط، أي في العام ١٩٨٢ تشكل درع الجزيرة، وهو الجناح العسكري للمجلس التعاون الخليجي، الذي تدخل في حرب الخليج الثانية وتدخل أيضاً في أزمة البحرين.

المطلب الأول: نبذة عن الأزمة الخليجية عام ٢٠١٤:

وظهرت الخلافات الخليجية-الخليجية خصوصاً بعد أحداث الربيع العربي في العام ٢٠١١، وكان هذا هو المفصل الأساسي في العلاقات الخليجية-الخليجية، التي شابها الكثير من التوتر خاصة بين قطر من جهة والسعودية من جهة أخرى، فلو أخذت الأسباب الرئيسية للخلاف الخليجي - الخليجي فهي كثيرة، ولكن السبب الأساسي هو الصراع الإيديولوجي، فمثلاً قطر تدعم جماعة الإخوان المسلمين، في المقابل النظام السعودي يخالفها الرأي في هذا الدعم. وهذا الصراع تطور فيما بعد في العام ٢٠١٤ في سحب السفراء من قطر، هذه الحادثة تلاشت فيما بعد وعاد سفراء دول الخليج إلى قطر، لكن تجدد الصراع في العام ٢٠١٧ بين أعمدة مجلس التعاون الخليجي، أي بين السعودية من جهة وقطر من جهة أخرى، وذلك نتيجة لعدة أسباب منها(العجمي، ٢٠١٥):

أولاً: تجسيد الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي التي تخضع لإرادة كل دول عندما تواجه تهديدات سواء كانت داخلية كالخلافات بين الأسرة الحاكمة والتأثيرات العرقية أو خارجية، أي بمعنى كل دول أخذت تتعاطى مع مسألة أمنها الجماعي بشكل فردي على حساب الأمن الجماعي.

ثانياً: إفتقاد مسألة التعاون الخليجي لنظام حكم ينظم علاقات دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: عدم وجود آلية لحل النزاعات بيد الدول الأعضاء كذلك غياب وجود مؤسسة مسؤولة لمتابعة قرارات المجلس والإشراف عليها فضلاً عن غياب محكمة خليجية أو سياسات هيكلية لضمان قرارات المجلس.

رابعاً: تنامي الدور الإيراني في المنطقة على حساب الدور العربي الخليجي.

خامساً: الأزمات الداخلية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي لاسيما بين قطر والسعودية، ومنها أزمة سحب السفراء، إضافة إلى السابق نحو التسلح والسباق العسكري.

سادساً: التغيرات الأمنية والسياسية التي طرأت على الساحة الدولية والساحة العربية بشكل خاص لاسيما بعد أحداث الربيع العربي وخشية السعودية والإمارات والبحرين من التفوق الإيديولوجي لقطر ودعمها للإخوان المسلمين.

سابعاً: براغماتية الإدارة الأمريكية الجديدة التي يمكن وصفها بأن تعاملها مشين ومهين لأنظمة سياسية، فالإدارة الأمريكية تتعامل مع أشخاص وقبائل وليس مع أنظمة سياسية ذات مؤسسات دستورية.

ثامناً: دور قطر في مجلس التعاون الخليجي غير المرغوب به سعودياً من حيث علاقاتها مع طهران وداعمها السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وعلاقتها مع داعش والقاعدة.

تاسعاً: الإعلام القطري المتمثل بقناة الجزيرة وبقائها السياسية والرياضية والاقتصادية، ودورها الكبير في تفكيك الأمن الخليجي، أو منافسة الإعلام العربي على أقل تقدير.

عاشراً: صراع النفوذ داخل مجلس التعاون الخليجي بين الرياض والدوحة وعلاقة الأخير بطهران، فضلاً عن الخلاف الإيديولوجي بين السعودية وقطر لزعامة العالم العربي (السني).

أحد عشر: تزايد الدور الإيراني وامتلاكه قدرات صاروخية لا تتوفر لدى دول الخليج، وأيضاً المضي بالمشروع النووي المقنن.

اثنا عشر: الخلاف السياسي بين السعودية وقطر حول الأزمة في سورية وحتى في العراق.

فيما بعد، فإن انعكاسات هذه الأزمة على الدول الخليجية تنقسم إلى شقين:

الشق الأول: إنعكاسات سلبية: وهذه يمكن تأطيرها من خلال التهديدات التي تواجهها الواجهة الخليجية، وأيضاً تهديد الاستقرار الأمني في المنطقة، وتقويض الدولة القومية.

الشق الثاني: إنعكاسات إيجابية: يمكن أن يستفاد منها العراق وسوريا، وبما أن هاتين الدولتين عانتا من حالة دعم تلك الأنظمة للحركات المتطرفة، لذا فإن انكشاف المنظومة الأمنية الخليجية لهاتين الدولتين، ممكن أن يستثمر داخلياً للنظام السياسي في العراق وسوريا.

ففي ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ اجتمع قادة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في الرياض، وتم توقيع بما عُرف بـ"اتفاق الرياض الأول"، ويمكن أن يُفسَّر اجتماع واتفاق الرياض كَرَدِّ فعل خليجي لما آلت إليه المنطقة العربية من فوضى سياسية، وعدم استقرار من جرّاء تبعات ما يُعرف بثورات "الربيع العربي"؛ فقد

أطاحت هذه الثورات العربية بقيادة أربع دول عربية، وبشّرت بتحول نحو الديمقراطية والتعددية، وإنهاء الحكم المستبد، وحكم الحزب الواحد، وانتشرت موجة ثورات التحركات الشعبية في عددٍ من الدول العربية، وشملت بعض دول الخليج كمملكة البحرين وسلطنة عُمان، واستدعت هذه الظاهرة وما آلت إليه من تحوُّلات أن تعمل بعض دول الخليج التي تسعى لحفظ الاستقرار وسياسة الأمر الواقع أن تتحرَّك لوقف موجات الربيع العربي، وتحصين دول الخليج من ارتداداتها، وعملت دول الخليج على التدخل العسكري في مملكة البحرين، ودعم كلِّ من سلطنة عُمان ومملكة البحرين ماليًا واقتصاديًا؛ لتجنُّب تأثرهما بهذه التحركات الشعبية، ولدعم استقرارهما، كما وسَّعت دول الخليج عملها ذلك ليس فقط لاحتواء هذه التحركات ومحاولة كبح جماحها؛ بل حتى القيام بثورة مضادَّة لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل هذه الثورات. (فتحي، ٢٠١٤)

تؤدي الاختلافات في وجهات النظر أحياناً إلى خلافات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن المعروف أيضاً أن بعض هذه الخلافات تبقى سرية، وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج. رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلَّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية، هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأداؤه، وقد سبق وأدى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوّرت أحياناً إلى استدعاء السفراء، كما حدث عندما استدعت المملكة العربية السعودية عام (٢٠٠٢) سفيرها من الدوحة (الموقع الرسمي لقناة العربية، ٢٠١٥).

تدخلت دول الخليج عسكرياً في مملكة البحرين، كما أنها دعمت سلطنة عمان لتجنب تأثرهما بالتحركات الشعبية ولدعم استقرارهما، كما وسّعت دول الخليج عملها ذلك ليس فقط لاحتواء هذه التحركات ومحاولة كبح جماحها؛ بل حتى القيام بثورة مضادة لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل هذه الثورات. ورغم ذلك كان المسار الديمقراطي وصعود تيار الإسلام السياسي في عددٍ من دول الربيع العربي، خصوصاً حركة الإخوان المسلمين التي استفادت من هذه الثورات من خلال قدرة التنظيم والحشد التي تتمتع بها في قطف ثمارها، والفوز في الانتخابات التي عقبها الإطاحة بالأنظمة الشمولية. وإلى جانب تحديّ التغيرات والديمقراطية مثل صعود حركة الإخوان المسلمين حسب قراءة بعض الأنظمة تهديداً لشرعية النظم الحاكمة في دول الخليج نفسها مما قد يُؤثر على استقرارها السياسي، وفي حين شرعت دول الخليج في مسعاها لمواجهة هذه الثورات، وما نجم عنها من تغيير في النظام العربي، بقت دولة قطر مستمرة في دعم هذه الثورات، وما أنتجته من تغييرات على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي والإعلامي. وتقاطع الدعم القطري لهذه الثورات مع سياسات ومحاولات دول الخليج الأخرى لودها، ودعم استقرار النظام المصري لما تمثّله مصر من ثقل ووزن سياسي في المنطقة العربية (برادلي، ٢٠١٢: ١٤٧).

وقد فضّلت قطر الاستمرار في دعم الحركات الشعبية والثورات العربية، كما أن عملية استدعاء السفراء، جاءت كعملية ضغط سياسي على دولة قطر من الدول الخليجية الثلاث لثنيها عن الاستمرار في هذه السياسة التي تراها هذه الدول تتعارض مع سياساتها. والجدير بالإشارة هنا هو الموقف القطري إزاء استدعاء السفراء ففي بيان

لوزارة الخارجية القطرية أكدت دولة قطر أنها لن تقوم بالمثل، ولن تستدعي سفراءها من الدول الثلاث بل إنها تحرص على علاقتها بأشقائها الخليجين، وتعكس هذه الخطوة من قبل حكومة دولة قطر نضج سياستها واحتواءها للأزمة (الأسدي، وأحمد، ٢٠١٤).

يُعدّ الخلاف بين قطر وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين، من أهم الخلافات التي كادت أن تؤدي إلى أزمة كبيرة في المنطقة، حيث أن هذا الخلاف كاد أن يهدد العمل الخليجي المشترك، ويؤثر سلبياً على منظومة دول مجلس التعاون واختلالها. ونجحت قطر في تحييد موقف المملكة العربية السعودية وذلك من خلال عدة لقاءات بين أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية التي حوّلت دور المملكة العربية السعودية إلى باحث عن حلّ لأزمة استدعاء السفراء بعد أن كانت جزءاً من هذه الأزمة، وظلّت الأزمة قائمة ما بين دولة قطر وبين دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعادي علناً تيار الإسلام السياسي، وتعتبر معظم الحركات الإسلامية "إرهابية" وتخطى هذا الخلاف النطاق الرسمي، وصارت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة مباحة لهذا النزاع، ومجالاً واسعاً للتراشق الإعلامي (عطوان، ٢٠١٤).

شهدت الأزمة الكثير من الخصام والمقاطعة على المستوى الرسمي، كما أنها كادت تعصف بمنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث طغى على السطح إيماءات بإمكانية خروج أو انسحاب عدد من الدول الخليجية من المنظومة الإقليمية، وشهدت هذه المرحلة جهوداً مكثفة من دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي داخلياً بين الدول أعضاء المجلس، وبقي الحال كما هو عليه حتى ١٦ من نوفمبر ٢٠١٤ عندما

أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها إلى الدوحة، وذلك بعد انعقاد قمة الرياض التفاوضية والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الرياض التكميلي (محمد، ٢٠١٤).

والجدير بالذكر أنه تمَّ الإشارة إلى وثيقة الرياض واتفاق الرياض واتفاق الرياض التكميلي أكثر من مرّة من قِبَل أطراف الأزمة دون توضيح بنود أيٍّ من تلك الاتفاقيات. فقد باتت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في صراع سياسي مع دولة قطر وذلك في حين أن سلطنة عُمان ودولة الكويت يمثلان تكتل عدم الانحياز داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ضمن المصالح المتضاربة التي تمَّ ذكرها على سبيل المثال دعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للنظام السياسي بجمهورية مصر العربية الذي يترأسه الرئيس عبد الفتاح السيسي والمؤسسة العسكرية، لدعم الاستقرار والحفاظ على مصالح هاتين الدولتين بالمنطقة وهذا ما أشاد به مرارًا وتكرارًا الرئيس السيسي (باعدود، ٢٠١٣).

كما يُعدُّ الصراع اليمني مثلاً آخر لتضارب المصالح للتكتلات السياسية بمجلس التعاون، ففي الوقت الذي تُعتبر فيه المملكة العربية السعودية الحوثيين جماعة إرهابية، ترى الحكومة القطرية أن جماعة الحوثي هي أحد مكونات المشهد السياسي في اليمن. وبعد تجاوز الأزمة الخليجية وعودة السفراء إلى الدوحة، فإن دولة قطر قد وصلت إلى عمق سياسي جديد، حيث استطاعت التوصل إلى إنهاء الأزمة الخليجية دون تغيير أي من مبادئ سياستها الخارجية، أو تخليها عن حلفائها، وهذا ما صرَّح به الشيخ تميم بن

حمد آل ثاني في حوارہ التلفزيوني الذي بثته القناة الإخبارية الأميركية CNN في سبتمبر (٢٠١٤)، بأن دولة قطر ستواصل مسار سياساتها، وستحافظ على علاقاتها مع حلفائها في المنطقة وذلك في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين (قناة سي ان ان الامريكية، ٢٠١٥).

يرى الباحث أن موقف قطر في عدم استدعاء سفرائها من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، يدلُّ على أن دولة قطر استطاعت أن تحتوي الأزمة بشيء من الحكمة السياسية مع تأكيد التزامها بسياساتها ومواقفها الخارجية. وتبقى المخاوف من التهديدات الأمنية، العامل المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مائدة واحدة دون النظر إلى الخلافات القائمة بينهم، فالمخاوف المحتمل قدومها من كل من إيران والعراق التي أدت إلى نشأة المجلس عام ١٩٨١، لا تختلف كثيرًا عن المخاوف من الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف بـ "داعش" مما لا شك فيه أن هذه المخاوف أدت دورًا أساسيًا في توحيد الصف الخليجي وعودة السفراء إلى الدوحة في هذه المرحلة الفاصلة. ويمكن الوصول هنا إلى تغلُّب المخاوف من الإرهاب على الخلافات الداخلية والرؤى السياسية من البيان الختامي للقمّة الخليجية الخامس والثلاثون في الدوحة عام (٢٠١٤) الذي تضمن موقفًا خليجيًا موحدًا تجاه ملفي التهديدات الإرهابية وخطرها على الدول العربية والمجتمع الدولي، إضافة إلى إدانته الصريحة لنظام الرئيس بشار الأسد. كما وضح ذلك أيضًا من خلال تأكيد البيان على مساندة المجلس بشكل جماعي لخارطة الطريق المصرية والرئيس عبد الفتاح السيسي، ووقوفه التام

مع مصر حكومةً وشعباً في كل ما يُحَقِّق استقرارها وازدهارها، حيث يكشف هذا تغيراً في الموقف القطري تجاه الملف المصري بسبب التهديدات الأمنية التي تحيط بدول المنطقة (البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين، ٢٠١٤).

بالرغم من انتهاء أزمة استدعاء السفراء، إلا أن هناك أزمة ثقة بين دول مجلس التعاون بجانب أزمة تضارب المصالح، وبينما تدلُّ قرارات القمة الخليجية التي عُقدت في الدوحة في التاسع من شهر ديسمبر (٢٠١٤)، على بعض التقارب والتفاهم في عددٍ من الملفات والقضايا تحت ضغوطات المرحلة، فإن القرارات التي نتجت عن هذه القمة على الرغم من أهميتها تظلُّ أقلَّ من التوقُّعات (منصوري، ٢٠١٤) وربما تدلُّ على أن بعض تداعيات هذه الأزمة ما زالت قائمة رغم محاولة تجاوزها، فالتباين بين مواقف دول الخليج ما زال قائماً في كثير من الأمور والقضايا، ولا توجد هناك رؤية مشتركة لماهية التهديدات ومصادرها، ناهيك عن كيفية التعامل معها ومواجهتها، فعلى سبيل المثال لا يوجد هنالك موقف موحد بالنسبة إلى العلاقة مع إيران وملف برنامجها النووي، ولا حتى بخصوص انهيار أسعار النفط الذي سيؤثِّر سلبياً على معظم دول الخليج. في حين أن بعض الدول الخليجية ترفض تخفيض مستوى إنتاجها لتحقيق بعض التوازن في سوق النفط العالمي (عيد، ٢٠١٥).

المطلب الثاني: تطور الخلافات القطرية الخليجية:

شهدت السنوات الماضية تنامياً في دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة السعودية والإمارات وقطر في رسم السياسات الإقليمية في المنطقة من خلال توفير كافة أنواع الدعم لجهات مختلفة في المنطقة، أو مواجهة الجهات المتعارضة مع سياساتها، وقد تزايد هذا الدور بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وغياب الدورين المصري والسوري، وبرز الدور السعودي بقوة في المنطقة العربية حيث لا

تقود المملكة العربية السعودية الجهد الإقليمي في منطقة الخليج فحسب، بل إن ذراع نفوذها يمتد إلى مناطق أبعد من ذلك مثل المغرب العربي ودول آسيوية كباكستان وأفغانستان وغيرها. ولكن الدور السعودي يواجه تحديات كبيرة منها العلاقة مع الولايات المتحدة وعلاقة الأخيرة مع إيران المنافس التقليدي للسعودية خاصة بعد الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، إضافة للتحدي المتمثل في قدرات الرياض على إنشاء التحالفات وعدم رغبة بعض الدول بنجاحها من منطلقات عدائية أو تنافسية. ويعد استقرار العلاقات بين دول مجلس التعاون والحفاظ على سياسة موحدة تجاه القضايا الخارجية أمراً مهماً وعاملاً من عوامل قوتها، ولكن منذ انطلاق الربيع العربي بدا أن هناك توافقاً بين السعودية والإمارات لمنع التأثير بارتدادته، وساهمت الدولتان بدعم الثورات المضادة في أكثر من بلد وقد أدى هذا لتعجيل المواجهة الخليجية بينهما من جهة وبين دولة قطر من جهة أخرى، حيث لعبت الأخيرة أدواراً كبيرة في دعم الربيع العربي ولم تتراجع عن سياساتها بالرغم من تواصل الضغوط عليها(رأي اليوم، ٢٠١٣).

وتدرجت العلاقات بين قطر والسعودية بين تقارب وتباعد في فترات مختلفة، حتى وصل الأمر لاستدعاء السفراء من الدوحة ثم عودتهم بشروط في آخر عهد الملك عبدالله، ولكن مع وصول الملك سلمان إلى الحكم وتزايد القلق من دور إيراني متدخل في المنطقة بقوة وأداء أمريكي متراجع، تبنت السعودية جملة من القرارات الداخلية كالتغييرات التي طالت ولي العهد ونائبه، والقرارات الخارجية مثل عاصفة الحزم والبدء بتحسين العلاقات مع دول مثل قطر وتركيا، وهو ما أزعج نظامي مصر والإمارات اللذان يريدان أن تكون أولوية المنطقة كلها محاصرة الجماعات الإسلامية

السياسية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. وأن التبادل التجاري الأكبر بين قطر ودولة خليجية هو التبادل التجاري مع الإمارات وقد وصل إلى ٢٠ مليار ريال قطري، ويوضح الشكل رقم (١) قيم الصناديق السيادية الخليجية حتى حزيران ٢٠١٤ (مليار دولار)، فيما يعرض الشكل الذي يليه الوزن النسبي للنتائج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون في ٢٠١٤ (حسين، ٢٠١٤).

الشكل رقم (١)

قيم الصناديق السيادية الخليجية والوزن النسبي للنتائج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون في

٢٠١٤

1014	الإمارات
743	السعودية
410	الكويت
170	قطر
19	عمان
11	البحرين
2.367	مجموع قيم صناديق دول مجلس التعاون
6.655	مجموع قيم الصناديق السيادية على مستوى العالم

الشكل 3: الوزن النسبي للنتائج المحلي الإجمالي في عام 2014 م على أساس تعادل القوة الشرائية في دول مجلس التعاون



المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥

ازدادت حدة التوتر بين السعودية وقطر منذ عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي حيث لم تقبل قطر بعزله^(١)، فيما أيدت دول الخليج موقف الجيش المصري وبدا واضحاً أن هناك تنسيقاً بين دول مثل السعودية والإمارات والبحرين والكويت نحو دعم النظام العسكري في مصر وبعض الجماعات في ليبيا في حين بقيت قطر وقناة الجزيرة منبراً لمعارضى الانقلاب العسكري في مصر. وفيما اعتبرت عملية استدعاء السفراء بهذا الشكل الجماعي سابقة من نوعها في تاريخ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد انعكست هذه القرارات على الحملات الإعلامية بين الأطراف، وقد توقع حينها بعض المحللين أن تسوء العلاقة بدرجة أكبر وأن يتم الانتقال من خطوة سحب السفراء إلى خطوات تصعيدية أكبر، لكن قطر تعاملت مع الأمر بحكمة كبيرة ولم ترد بالمثل على الخطوة فيما بذل أمير الكويت جهوداً كبيرة من أجل التوصل إلى مصالحة تنهي الأزمة، وفيما أغلقت قنوات الاتصال بين البلدين.

وتوقفت الزيارات المتبادلة بين الدول الخليجية وقطر وبدأت جبهة الخلاف تتسع، وبالرغم من أن السعودية والإمارات أعلنتا أن قطر تتدخل في شئون دول المجلس فإن الواقع أشار إلى الاستياء السعودي والإماراتي البالغ من الدور القطري المناهض للنظام العسكري في مصر والداعم للحركات الإسلامية والثورية وبدأ التنسيق يقوى بين السعودية والإمارات لدعم جهات في ليبيا واليمن على حساب الجهات التي تدعمها قطر في اليمن وليبيا ومصر وتونس وسوريا. وبعد لقائهما في حضور الرئيس الأمريكي قام أمير قطر بزيارة أبو ظبي في ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٥ بعد فترة طويلة من الجفاء بسبب تعارض السياسات الخارجية بينهما، وهي أول زيارة بعد عودة السفراء للدوحة، وقد ساءت العلاقة بين البلدين لدرجة قيام الإمارات باعتقال مواطنين

(١) تم عزل الرئيس مرسي بعد أيام قليلة من تولي الأمير تميم إمارة قطر.

قطريين بدعوى اتهامهم بالتجسس، كما ذكرت عدة مواقع غربية أن هناك دور للإمارات في التحريض ضد قطر بشكل عام وضد فوزها بتنظيم كأس العالم بشكل خاص. وقد أدى إفراج السلطات الإماراتية عن المواطنين القطريين إلى انتهاء أزمتهن وإزالة إحدى العقبات التي كانت تقف أمام تحسين العلاقات (وكالة فلسطين حرة، ٢٠١٥)، ولعل عملية الإفراج الإماراتي عن المعتقلين تكون إحدى تداعيات التقارب القطري السعودي.

وبعد هذه الزيارة قام الأمير تميم بالاتصال بالرئيس المصري مهناً إياه بمناسبة شهر رمضان وقد اعتبر الاتصال بمثابة خطوة جديدة على طريق مصالحة مصرية قطرية لجهود سعودية إماراتية بعد زيارة الأمير تميم إلى أبو ظبي لكن هذا لا يبدو حقيقي خاصة مع التغطية المكثفة التي تقوم بها قناة الجزيرة للتطورات في مصر، علماً أن هذه التهنئة سبقت زيارة الأمير تميم للسعودية بعدة أيام، وهذا يفيد أيضاً أن الدوحة تحاول إرضاء الرياض مع عدم تغيير سياساتها المبدئية (الشامسي، ٢٠١٥).

ويرى الباحث أن التحديات التي تواجه الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد نجحت في تقريب السياسات الخارجية لتلك الدول وتوحيد صفوفها مرة أخرى، هذا التقارب ربما يكون مؤقتاً وتختفي أسبابه مع تجاوز التحديات، وسرعان ما تظهر حينها مرة أخرى الخلافات في الأجندات الخارجية بين التكتلات السياسية التي ظهرت مؤخراً داخل المجلس لافتقاد المجلس لنظام راسخ وقوي وواضح يُنظّم العلاقة بين دوله الأعضاء ويُقرب من مصالحهم، ويُوجد من مواقفهم السياسية تجاه القضايا الخارجية. لذا ينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار النضج الواضح للسياسة

الخليجية والذي يتجلى في المواقف الخارجية، ومساعي الدول وراء مصالحها المحلية، فمما لا شك فيه أن هذا النضج وفي وجود مجلس التعاون لدول الخليج العربية المؤثر على مستوى المواطن والتجارة والتعليم والبحوث والثقافة الخليجية المشتركة وعلاقات القربى والجوار الجغرافي والتاريخ المشترك بين الدول الأعضاء بالمجلس سيعزز مفهوم الاندماج، ويُوجَد من المصالح والمواقف الخليجية الخارجية.

المبحث الثاني: الأزمة القطرية - الخليجية في عام ٢٠١٧:

أعلنت بعض الدول العربية والعالمية في ٥ يونيو ٢٠١٧ (السعودية، البحرين، اليمن، الإمارات العربية المتحدة، مصر، ليبيا، وجزر المالديف، جزر القمر) عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، فيما أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية في ٦ يونيو ٢٠١٧ عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، بالإضافة إلى إلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن. كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع دولة قطر.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الخليجية القطرية عام ٢٠١٧:

وفي ٧ يونيو أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر. ومن المطالب التي قدمتها الدول الأربعة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية المصرية) لقطر كانت للوفاء بتعهدات سابقة تخص اتفاقية الرياض المبرمة عام ٢٠١٣م وآلية التنفيذ واتفاقية الرياض التكميلية لعام ٢٠١٤م (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠١٧).

وفي الإطار نفسه، أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش أن قطر سربت المطالب الخليجية معبراً عن عمق الأزمة ومحاولة قطر إفشال مساعي الوساطة التي تقوم بها الكويت بين دول الخليج الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) بالإضافة إلى مصر وقد تقدمت الدول بمطالب الدول إلى قطر لتنفيذها كشرط لعودة العلاقات الدبلوماسية وتتضمن (١٣) بنداً وهي (القرطاس نيوز، ٢٠١٧):

١. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران.

٢. إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.

٣. قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش.

٤. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنسيتهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

٥. تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهمة إرهابية.

٦. وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كياناً إرهابياً.

٧. تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعماً منها.

٨. التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة.

٩. أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتنفيذ اتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ وأتفاق الرياض التكميلي ٢٠١٤.

١٠. تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.

١١. إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.

١٢. يتم الموافقة عليها خلال (١٠) أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغية.

١٣. أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

وفيما يلي تلخيص لمبررات دول الحصار في خمسة بنود رئيسية، تشكل كلها أو بعضاً منها أسباباً حقيقية للأزمة:

– الموقف من الثورات العربية

مثلت الثورات العربية نقطة خلاف رئيسية بين قطر والدول الخليجية الأخرى، إذ ساندت السعودية والإمارات الأنظمة القديمة أو اتجاهات قريبة منها. على الضفة الأخرى؛ ساندت قطر بعض المكونات المؤيدة للثورات. أدى هذا التباين في وجهات النظر إلى خلاف بدأ بالظهور في وقت مبكر، وتصاعد مع انقلاب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في مصر، ومهاجمته من قبل الإعلام القطري، لكن تمت السيطرة جزئياً على ذلك الخلاف باتفاق الرياض سنة ٢٠١٤. وكان من بنود الاتفاق كما نشرته لاحقاً قناة العربية؛ عدم دعم الإخوان المسلمين، وعدم دعم الفئات التي تشكل خطراً على دول الخليج في اليمن وسوريا ومواقع أخرى، والالتزام بنهج سياسة مجلس

التعاون لدعم مصر، والإسهام في استقرارها، ورغم أن قطر تراجعت جزئياً، إلا أن الدول الخليجية لم تر أن الدوحة أوفت بكل ما عليها تعهدات، فكان من مبررات الحصار: استمرار قطر في سياستها التي تززع أمن واستقرار المنطقة (جوزيف ٢٠١٧: ٦٥).

كما أن استضافة قطر ودعمها لشخصيات وتنظيمات عربية معارضة، خاصة بعد نجاح ما سُمي بالثورات المضادة، مثل نقطة خلاف جوهريّة بين قطر ودول الخليج، وقد أكدت دول الحصار في بياناتها الأولى أن أحد أسباب الحصار، احتضان قطر لجماعات إرهابية وطائفية تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، كالإخوان المسلمين و”داعش” والقاعدة.

– التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج

اتهمت الدول الخليجية قطر بالتدخل في شؤونها الداخلية، والعمل على شق الصف الداخلي السعودي، وزعزعة أمن البحرين، ومنح جنسيتها للمعارضين الخليجيين، ورغم أنه لا يمكن البت في حقيقة تلك الاتهامات كلها، إلا أن الملاحظ أن الخلاف الخليجي تصاعد بشكل سريع ومفاجئ؛ تزامناً مع إقالة الأمير محمد بن نايف عن ولاية العهد لصالح الأمير محمد بن سلمان، وقد أشارت بعض التسريبات إلى أن الإمارات لعبت دوراً في ذلك.

– الخطاب الإعلامي القطري

مثل الإعلام القطري واحداً من بين أهم مبررات حصار قطر، حيث أتهمت ب”التحريض الإعلامي، والترويج لفكر الجماعات الإرهابية عبر وسائل إعلامها”، وجعلت دول الحصار إغلاق قناة الجزيرة ووسائل الإعلام القطرية الأخرى غير الرسمية شرطاً لرفع الحصار، ورغم أن الإمارات بررت في رسالة موجهة إلى الأمم

المتحدة أسباب مطالبتها بإغلاق قناة الجزيرة بأنها تمثل منصة لتنظيمات مثل القاعدة و”داعش”، وأنها تبث خطابات لخالد مشعل ومحمد الضيف وحسن نصر الله ورمضان شلح، إلا أن المطالبة بإغلاق الجزيرة قوبلت برفض واسع من قبل مؤسسات صحفية وحقوقية دولية، مما دفع دول الحصار للتراجع، لتطالب لاحقاً بإيقاف قطر كافة أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف.

-العلاقات الخارجية المتناقضة

من الأسباب المهمة للغضب الخليجي على قطر؛ أن علاقاتها الخارجية تتناقض مع خارطة تحالفات النظام العربي الرسمي، فقطر كانت على علاقات جيدة بالأنظمة التي جاءت في أعقاب الثورات، مثل الإخوان والنهضة، بينما دعمت الإمارات والسعودية نظام الرئيس السيسي في مصر، وخصوم النهضة في تونس، وخليفة حفتر في ليبيا. وتميزت قطر بعلاقات جيدة بنظام أردوغان في تركيا، بينما وجهت اتهامات تركية للإمارات بالوقوف وراء الانقلاب الفاشل، وظهرت قوة العلاقات التركية القطرية، في نشر قوات عسكرية تركية في قطر بمجرد اندلاع الأزمة الخليجية، كما اتهمت دول الخليج قطر بأنها على علاقات ممتازة بإيران، وطالبتها بتقليص تلك العلاقات.

-المصالح الاقتصادية

كان من بين المطالب الموجهة لقطر تعويض الدول الخليجية عن الأضرار التي طالتها نتيجة السياسة القطرية خلال السنوات الفائتة، كما لوحظ أن العقوبات التي فُرِضت على قطر، استهدفت بشكل واضح الإضرار بالاقتصاد القطري.

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة القطرية – الخليجية

يمكن التمييز في إطار تطورات الأزمة بين عدة مراحل أساسية، وذلك على النحو التالي (هندرسون، ٢٠١٨: ٥٥):

المرحلة الأولى: ما قبل الحصار: شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ عام ١٩٩٥م، تحركات كانت بمثابة انطلاقة قوية لدولة قطر على المستوى الإقليمي والدولي. فقد بنت قطر علاقاتٍ متينةً مع الولايات المتحدة الأميركية، نتج عنها إقامة إحدى أكبر القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، كما انفتحت على القوى الإقليمية الأخرى على الرغم من التناقضات الكبيرة فيما بين هذه الدول. وقد تميزت السياسة الخارجية القطرية باستخدامها "أدوات السياسة الناعمة"، بعد أن أطلقت ثورةً إعلاميةً عبر إنشاء قناة الجزيرة، والتي شرّعت في مناقشة قضايا كانت تعد "تابوهات" في الفضاء السياسي العربي المغلق. بعد أن تناولت أكثر القضايا حساسية في العالم العربي. ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، حاولت بعض الدول العربية تحميل الإعلام القطري قدر كبير من المسؤولية عنها. إلى أن جاء العام ٢٠١٣م، والذي مثل نقطةً مفصليةً في سياسة قطر الخارجية؛ إذ بدأت ثورات الربيع العربي بالانحسار. نتيجةً لجهود عرفت باسم "الثورات المضادة" والتي قادتها الإمارات والسعودية، والتي حملتا قطر مسؤولية محاولة إفشال مساعيهم. مما أدى إلى تفجّر الخلافات بشكل علني بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى. والذي أدى إلى سحب الدول الثلاث لسفرائها من قطر مطلع عام ٢٠١٤م، وقد استمر هذا الخلاف نحو تسعة أشهر. فيما طلبت الدول العربية من دولة قطر أن تقدم دعماً للنظام المصري الجديد الذي جاء بعد انقلاب عام ٢٠١٣ على حكم الرئيس محمد مرسي (جوزيف ٢٠١٧: ٦٥).

ومع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، نشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي وولي عهد المملكة العربية السعودية، لأسباب داخلية وخارجية. وفي قمة الرياض، في مايو ٢٠١٧، التي قدّمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات مع قطر، كان أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري، في مقابل التركيز على الحضور المصري؛ قبل أن تنطلق هجمة إعلامية شرسة بعد يومين فقط على اختتام قمة الرياض(الجندي، ٢٠١٧).

المرحلة الثانية: انفجار الأزمة: استيقظ القطريون فجر الرابع والعشرين من أيار ٢٠١٧م، على واقع حملة إعلامية شديدة قادتها وسائل إعلام إماراتية وسعودية نسبت فيها تصريحات إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أشار فيها "إلى علاقات بلاده مع إيران، ويندد فيها بمؤامرة خليجية تحاك ضد بلاده، وإلى دور القاعدة الأمريكية في حماية بلاده من أطماع دول الجوار". بعد اختراق وكالة الأنباء القطرية في ٢٣ أيار ٢٠١٧ وبأسلوب الصدمة أيضاً، وفيما يشبه إعلان حرب، أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر صباح الخامس من حزيران ٢٠١٧ قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترة محددة لمغادرتها، وكذلك منع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج. كما أخذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلاً جديداً غير مألوف في التعامل البيني الخليجي في أوقات الأزمات؛ بعد أن وصلت حدّ توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة. واتهام قطر بدعم الإرهاب، وتنمية علاقاتها مع إيران، وزعزعة استقرار دول مجلس التعاون(بوغارت، ٢٠١٨)

المرحلة الثالثة: الفعل ورد الفعل: عندما قطعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر جميع الروابط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية مع الدولة القطرية. منحت هذه الدول المواطنين القطريين ١٤ يومًا لمغادرة أراضيهم وحظرت على مواطنيهم السفر إلى قطر أو الإقامة فيها. واشترط الائتلاف المناهض لقطر على حكومة الدوحة تنفيذ قائمة تضمنت ١٣ مطلبًا لتسوية الخلاف. أهم هذه الشروط كان إغلاق الدوحة لقناة الجزيرة، وتقليص التعاون مع إيران، وطرد القوات التركية من الأراضي القطرية، وإنهاء الاتصالات مع جماعة الإخوان المسلمين، وعلى قطر تنفيذ هذه الشروط في غضون عشرة أيام فقط (الجندي، ٢٠١٧).

كما شهدت الساحة الدبلوماسية للدول العربية المقاطعة ودولة قطر، العديد من الزيارات لقوى إقليمية ودولية، أما أشهر المناكفات الدبلوماسية تمثلت في انتخاب مدير عام "لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، سنة ٢٠١٧م، بعد أن ترشح لهذا المنصب، أربعة بلدان من "جامعة الدول العربية" (العراق ومصر ولبنان وقطر). أما المرشحون الآخرون فيأتون من أذربيجان وفيتنام وغواتيمالا وفرنسا والصين. إلا أن المناقسة العربية انحصرت بين مصر ومرشحتها الوزيرة السابقة مشيرة خطاب، وقطر، التي تطرح مرشحًا لها حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة الذي لم يمض الكثير من الوقت على انتهاء ولايته إلا أن المرشحة الفرنسية "أودرى أزولاي" هي من تم اختيارها مديرة عامة جديدة لمنظمة اليونسكو. بعد أن حصلت على ٣٠ صوتاً مقابل ٢٨ صوتاً لوزير الثقافة القطري السابق حمد بن عبد العزيز الكواري (العربي الجديد، ٢٠١٧).

ثم جاءت التقارير التي تتحدث عن قيام السعودية بدراسة مشروع حفر قناة مائية على طول حدودها مع قطر، وإلقاء نفايات نووية قريبة منها. وفي المقابل بذلت قطر الكثير من الجهد لتحسين صورتها في واشنطن، وقد توجت هذه الجهود بلقاء الأمير تميم بن حمد آل ثاني مع ترامب والذي أعرب عن دعمه لهذه الإمارة (النعامي، ٢٠١٧).

هناك ثلاثة أسباب جوهرية للخلاف الخليجي- الخليجي:

السبب الأول: الخلاف الخليجي-الخليجي الذي يفك منظومة الأمن الخليجي ويكشف أسرارها، بالنسبة لأنظمة عانت من هاتين الدولتين وهما النظام السعودي والنظام القطري.

السبب الثاني: يعطي تصور واضح عن صراع النفوذ بين أعمدة مجلس التعاون الخليجي.

السبب الثالث: يكشف طبيعة الخلاف بين السعودية وقطر، وهل هو صراع سياسي أم إيديولوجي أم هو صراع من أجل النفوذ.

المبحث الثالث: الأزمة في البحرين ٢٠١١

لا يعد التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية البحرينية أمراً جديداً، فهناك جذور قديمة لهذه التدخلات، إذ تمثل إيران الخطر الأكبر على الأمن الداخلي البحريني، فالحضور الإيراني هو مصدر الخطر المنطقي، وبدأت طبيعة التدخل الإيراني في البحرين منذ ما قبل عقود من الزمن، ولكن في العام ١٩٦٨م تحديداً طالب الشاه الإيراني بالبحرين، وقد أعقبت مطالباته أحداث هامة تتصل بملف إنهاء جميع

المطالبات بقيادة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وصدور التقرير الأممي بعد الاستفتاء الذي عُرف باستفتاء عروبة البحرين، والتأييد الشعبي الساحق بإقامة دولة مستقلة وقبول الشاه بنتائج التقرير، ثم دخول البحرين لعقد الحراك الديمقراطي فور إنهاء العلاقة التعاهدية مع بريطانيا، وأنشئ مجلس تأسيسي منتخب لوضع الدستور، وتم إجراء الانتخابات التشريعية الحرة (الزياني، ١٩٩٤، ٢٤٣).

المطلب الأول: مراحل تطور الأزمة البحرينية:

وخلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين مرت العلاقة بين البحرين وإيران بالعديد من العواصف، والتي بلغت ذروتها عام ١٩٩٦م، حين اكتشفت البحرين خلية حزب الله - البحرين، والتي تلقت تدريبها في طهران وكان هدفها قلب نظام الحكم في الدولة، وأشارت الحكومة الأمريكية عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧م إلى تدخل فئات إيرانية في أحداث البحرين بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٧م، وخاصة من حزب الله - البحرين، وتؤكد الدوائر الاستخبارية في لندن وواشنطن أن إيران تقف بشكل أو بآخر خلف أحداث الشغب، وتثير الفوضى والاضطرابات في البلاد عن طريق تدريب وتدريب قسم من الشباب الشيعة في قم بإيران، والبقاع في لبنان. وفي عام ٢٠٠٧م نشرت صحيفة "كيهان" الإيرانية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمرشد الأعلى علي خامنئي أن البحرين جزء لا يتجزأ من إيران، وفي عام ٢٠٠٩م أشار مستشار خامنئي إلى البحرين على أنها المقاطعة رقم ١٤ لإيران، ومع مطلع عام ٢٠١١م ازدادت الحملة الإيرانية ضد البحرين تدريجياً، إذ قامت طهران بتدريب بعض الأفراد على تصنيع المتفجرات المخترقة للدروع، وفي عام ٢٠١٣م قامت القوات البحرينية باعتراض

زورقاً محملاً بالأسلحة والمتفجرات الإيرانية مخصصاً للمسلحين الشيعة في البحرين، وهو اعتراض وصفه دبلوماسي غربي بأنه "أكبر عملية لمكافحة الإرهاب في غضون عامين" (Khan, 2016).

ولم تلق إيران بثقلها وراء أي تظاهرات أو احتجاجات كما فعلت مع أحداث البحرين، إذ وجدت فيها مجالاً خصباً لتغيير المعادلة السياسية القائمة في هذا البلد، وتحقيق مكاسب إستراتيجية في المنطقة من شأنها أن تقلب الكثير، لذا لم تتردد عن تأييد الاحتجاجات والدفاع عنها، وتأكيد شرعية مطالبها، وتوجيه الاتهام للنظام البحريني متهمه إياه بالإجرام وسفك الدماء، كما اتهمت وسائل الإعلام العربية والعالمية بالانتقائية في تغطية الثورات العربية عبر إهمالها المتعمد لأحداث البحرين، وتصوير الأحداث في البحرين على أنها مواجهة بين أغلبية شيعية محرومة من حقوقها السياسية والاقتصادية، وأقلية سنية تسيطر على مقاليد الحكم. وهناك العديد من الدلائل التي تثبت تورط طهران في إذكاء الفتنة في البحرين، فقد زادت من دعمها لخلايا داخل البحرين عن طريق تدريبهم في معسكرات التدريب في إيران والعراق، وتمت إعادة إدخال هؤلاء الأفراد عن طريق القوارب، بالإضافة إلى تجهيزات سرية هائلة من الأسلحة، كما تشكل الشبكة المتنامية من منشآت صنع القنابل ومخازن الأسلحة إحدى الجوانب الأكثر إثارة للقلق للحملة المزعومة للاستقرار التي تقوم بها إيران في البحرين، كما أن استيراد تجهيزات وخبرات في التفجيرات على الطرقات قد أحدثت تطوراً تدريجياً في مستوى الخطر الإرهابي في البحرين، فقبل عام ٢٠١١م لم تشهد البحرين سوى القليل من الحرائق المفعلة والقنابل الصوتية، التي لم تسبب أي حالة وفاة، لكن منذ عام ٢٠١٢م وقع ٢٤ تفجيراً إرهابياً على الأقل، تسببوا بوفاة ١٢ رجل أمن وتشويه آخرين (Levitt, , and Knights, 2017).

المطلب الثاني: الاحتجاجات البحرينية ٢٠١١:

وفي خطاب للملك حين تسلم تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق قال: "إننا نتعاطف مع جميع من طالب، وبكل أمانة وسلم، بالإصلاح ضمن مجتمع تعددي تُحترم فيه حقوق الجميع، وليس مع الذين يحاولون فرض نظام شمولي. إن رغبتنا في الإصلاح المنفتح قد زامنها أسف عميق، فحين مددنا يد الأخوة الإسلامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، رأينا في المقابل هجمة إعلامية شرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية تحرّض أبناء وطننا على التخريب وارتكاب أعمال العنف، مما أسهم في إنكفاء نار الطائفية، وهو تدخل سافر لا يحتمل في شؤوننا الداخلية أدى إلى معاناة كبيرة لشعبنا ووطننا، وكما ذكرت بكل صواب السيد رئيس اللجنة، فإن حكومة البحرين ليست في وضع يمكنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معينة في بلدنا هذا العام، ولكن هذه الهجمة الإعلامية وهي حقيقة موضوعية يلاحظها كل من يفهم اللغة العربية، تشكل تحدياً مباشراً ليس فقط لاستقرار وسيادة وطننا فحسب، بل تهديداً لأمن واستقرار كافة دول مجلس التعاون، ونأمل من القيادة الإيرانية أن تعيد النظر في مواقفها بترك السياسات التي تؤدي إلى العداء والفرقة". كما شنت القوى الإيرانية حملة شرسة على البحرين من خلال تصريحات أدلوا بها خلال الفترة التي جرت فيها الأحداث الأمنية في الدولة، فقال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي إن الشعب البحريني مظلوم ظلماً مطلقاً، وإن الاحتجاجات في البحرين تعد النضال الحقيقي المماثل لحركة الشعب المصري والتونسي واليميني، وإن هذه الاحتجاجات تمثل الصحوة الإسلامية التي تسير على الطريق الذي رسمه الرسول صلى الله عليه وسلم. كما قال الرئيس الإيراني آنذاك أحمدني نجاد إن بلاده لا تتدخل في شؤون البحرين، ولكن إذا تدخلت فإن خارطة المنطقة ستتغير، كما صرح حسين أمير أن الحكومة

البحرينية تجاوزت الخطوط الحمراء بمداهمة منزل عيسى قاسم، وأعلن أن قضية المساس بعيسى قاسم "تخص العالم الإسلامي وليست شأنًا داخلياً بحتاً بحرينياً"، كما قال عضو اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية محمد كريم عابدي، إن ما حدث من دخول جيوش من دول الخليج إلى البحرين لن يتكرر ولن نسمح بتكرار حدوثه في الكويت، وإن الظروف وموقع البحرين جغرافياً وعسكرياً تختلف نهائياً عن الكويت، ومن حق طهران الدخول إلى الكويت لحماية الشيعة هناك مثلما بررت دولاً من الخليج دخولها للبحرين بأنه حماية للسنة هناك، ومن يعتقد أنه يستطيع الرد على إيران، لا يعلم أن بوسع الجمهورية الإسلامية متى رغبت أن تسلب الأمن من الأنظمة في دول الخليج (الحسن، ٢٠١٣: ٢٨).

أما حسين كرم الله، رئيس المجلس التنسيقي لقوى حزب الله في إيران، فقد صرح بأنه في حال لم تغادر القوات السعودية البحرين، فإنه لا خيار سوى تنفيذ عمليات استشهادية "انتحارية"، وأضاف أمام تجمع لمكتب الطلبة المدافعين عن النهضات الإسلامية، أنه لم يعد من الصحيح الصمت ومشاهدة الأعمال التي تحصل اليوم، حان موعد الجهاد. وقد دعا ثوار اللؤلؤة في البداية إلى إجراء تحولات جوهرية في طبيعة نظام الحكم، بما يضمن التحول إلى نظام "الملكية الدستورية"، وانتخاب حكومة جديدة ووضع دستور جديد للبلاد، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، كما طالب المحتجون بتحسين الأحوال المعيشية بزيادة الرواتب وحل مشكلة البطالة، بيد أن هذه المطالب سرعان ما تحولت بفعل انضمام حركات غير شرعية إلى المطالبة بإسقاط النظام. ومن الملاحظ على انتفاضة البحرين أنها لم تصل إلى درجة الثورة كما هو الحال بالنسبة إلى الثورات العربية الأخرى في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، إذ

يرى البعض أن ما حدث في البحرين ما هو إلا حركة احتجاج عنيفة، لا يتعدى كونها انتفاضة محدودة، لم تصل إلى حالة الانتفاضة الشاملة أو الثورة الشعبية، وصورها البعض الآخر على أنها كانت بمثابة "انقلاب" حاول القائمون به "إسقاط النظام" (العرب، ٢٠١٦).

كذلك يلاحظ على احتجاجات البحرين عدم توافق المحتجين على المطالب ذاتها، ففي الوقت الذي طالب فيه الشباب والمتقنين إصلاح النظام السياسي وتحسين الظروف المعيشية، يتضح أن الأحزاب المعارضة وخاصة الشيعية منها، كانت تطالب بإسقاط النظام وتحويل البحرين من ملكية إلى جمهورية، وهذا ما دفع الداعية الإسلامي يوسف القرضاوي إلى انتقاد الحركة المعارضة في البحرين واتهمها بأنها تقوم بثورة طائفية شيعية موجهة ضد السنة، معتبراً إياها في الوقت نفسه أنها تختلف كثيراً عن الحركات الاحتجاجية في بقية الدول العربية التي شهدت ثورات ربيع عربي، وأضاف القرضاوي أن ما يحدث في البحرين هو ثورة طائفية - شيعية ضد سنة -، أما باقي الثورات الأربع في مصر وتونس وليبيا واليمن، هي ثورات شعب ضد حاكمه الظالم (القرضاوي، ٢٠١٣).

وشهدت حركة الاحتجاجات البحرينية تطورات وتحولات متباينة، فعلى الرغم من إعلان المحتجين عن سلمية التظاهرات في البداية إلا أنهم سرعان ما خلطوا الحراك السلمي بالدم وبعد أقل من شهر من بداية الاحتجاجات، إذ بدأت المناوشات بين المتظاهرين ورجال الأمن، مما أسفر عنها وقوع بعض القتلى بين صفوف المحتجين، ورافق ذلك تجريح لبعض رموز الحكم من خلال خطابات بعض المتظاهرين، ولم يأتي يوم ١٤ مارس ٢٠١١م أي بعد مرور شهر على بداية الاحتجاجات حتى أخذت الحركة الاحتجاجية تسير بمنعطف آخر، حيث انضم للمتظاهرين بعض الحركات غير الشرعية

مثل حركات (حق، الأحرار، أمل)، وزادت حدة الصدامات بين المتظاهرين وأجهزة الأمن، كما ارتفع سقف مطالب الثوار إلى إسقاط النظام، وعندما عجزت القوى الأمنية البحرينية عن التصدي لزخم الاحتجاجات، جاءت نداءات الاستغاثة البحرينية بقوات درع الجزيرة الخليجية للمساعدة في كبح جماح الانتفاضة التي أصبحت تهدد أمن واستقرار دول المنطقة وليس البحرين وحدها (العرب، ٢٠١٦).

وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات البحرينية تحاول السيطرة على مجريات الأحداث في الشارع البحريني مع بداية حركة الاحتجاجات متبعة نهج التهدة والتفاوض تارة، والقوة تارة أخرى، كانت المملكة العربية السعودية تراقب ما يجري على الساحة البحرينية عن كثب، وذلك لارتباط أمن المملكة العربية السعودية بأمن البحرين، ولحرص المملكة على منع أي تغلغل إيراني في البحرين الذي يشكل الشيعة فيه الأغلبية السكانية، حيث تتراوح نسبتهم ما بين (٦٠ - ٧٠) في المئة من مجموع السكان (ماتيسن، ٢٠١٣).

وعندما وجدت المملكة أن غالبية المشاركين في الاحتجاجات هم من الشيعة، وأن الحراك الاحتجاجي بدأ يتحول إلى تطرف موجه ضد السنة مثل استخدام الأعلام السوداء التي عادة ما ترفع في الاحتفالات الدينية ذات الطبيعة الشيعية، كما إن أغلب المظاهرات خرجت من مناطق يقطنها أغلبية شيعية أو شيعة فقط، في حين لم تخرج احتجاجات من مناطق سنية، وأن المتظاهرين في دوار اللؤلؤة لم يكونوا سلميين بل اعتدوا على كثير من أهل السنة واستولوا على مساجد ليست لهم على حد تعبير القرضاوي، وانهم استعملوا الأسلحة ضد أجهزة الدولة، رأت المملكة أنه لا بد من اتخاذ إجراء سريع وحاسم يؤدي إلى إنهاء الانتفاضة في مهدها وذلك لأمرين، الأول تضييع الفرصة على الجانب الإيراني الذي رأى في ثورة البحرين بداية لتغيير الأنظمة

السياسية في دول الخليج مما قد يسمح مستقبلاً بوصول أطراف شيعية للحكم فيها، وهذا يعني بداية التمدد الإيراني لدول الخليج العربي التي لطالما نظرت للبحرين على أنها المحافظة رقم ١٤ لإيران، والثاني خشيت المملكة من انتقال عدوى الثورة البحرينية إلى شيعية المملكة الذين لهم تجارب سابقة في الوقوف إلى جانب الطموحات الإيرانية التوسعية في شبه الجزيرة العربية، وفعالاً استجابت دول مجلس التعاون الخليجي لوجهة نظر المملكة العربية السعودية في ضرورة التصدي لحركة الاحتجاجات الطائفية في البحرين، ولنداء الاستغاثة البحريني، فدخلت قوات درع الجزيرة بقوام يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ جندي، إلى البحرين عبر جسر الملك فهد الرابط بين البلدين في ١٥ و١٦ مارس ٢٠١١م ليضع حداً للتظاهرات البحرينية، التي لطالما أقلققت القيادة في المملكة العربية السعودية، كما أقلققت الحكومة البحرينية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي (القرضاوي، ٢٠١٣).

وعلى الرغم أن هناك من عارض إرسال قوات درع الجزيرة للتصدي لحركة الاحتجاجات البحرينية، من منطلق أن هذه القوات وجدت لحماية دول مجلس التعاون وليس للتدخل في شؤونها، وانتقد استغاثة النظام الحاكم في البحرين بهذه القوات باعتبار أن الاحتجاجات شأن داخلي، إلا انه بالنظر لطبيعة العلاقة لدول مجلس التعاون، يُلاحظ أنه لا يوجد ما يمنع من تدخل قوات الجزيرة لوضع حد لمشاكل تهدد أمن واستقرار احدى دول المجلس، فقوات المملكة العربية السعودية عندما دخلت للبحرين استطاعت قطع الطريق على دول كانت تريد تأجيج الموقف في البحرين بما يسمح لها التدخل في شؤون دول خليجية أخرى.

الفصل الرابع تداعيات الأزمات الخليجية على دول مجلس التعاون الخليجي

لقد دخلت منظومة العلاقات الإقليمية عصرًا جديدًا منذ وصول الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود إلى الحكم في المملكة العربية السعودية في كانون الثاني من العام ٢٠١٥، وذلك لأسباب ومتغيرات عديدة، قد يكون من أهمها شخصيته الحازمة وإرادته القوية بأن تستعيد السعودية دفة القيادة مجددًا، وذلك بسبب الفراغ الذي أحدثته المتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ سقوط بغداد في أبريل/ نيسان من العام ٢٠٠٣ بعد الغزو الأميركي للعراق، مرورًا بأحداث ما يُعرف بالربيع العربي التي اجتاحت عددًا من دول المنطقة، وغياب عددٍ من الدول العربية الكبرى مثل مصر وسوريا عن المشهد السياسي الإقليمي بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولتين، وبسبب تدخل إيران في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة الخليجية، لا سيما تلك المجاورة للمملكة العربية السعودية كالبحرين واليمن والعراق، مما أدّى إلى خلق حالة من الفوضى في بعض مناطق الإقليم الشرقي للسعودية. لقد دفعت تلك الحالة من عدم الاستقرار في المنطقة وغياب القوى العربية عن المشهد إلى فراغٍ وجَب ملؤه ولو بشكلٍ مؤقت من قبل قوىٍ متوسطة وأحيانًا صغيرة إلى أن عاد الفاعل السعودي قويًا ومتصدرًا المشهد وفارضًا نفسه كقوة إقليمية لا غنى عنها لإحداث التوازن الضروري في المنطقة. من هنا يمكن فهم سرعة التحول الديناميكي الكبير في القضايا ذات الصلة باتخاذ القرار في المملكة العربية السعودية (Michael and Guzansky, 2017).

كما أن التغيير في الإدارة الأميركية بعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى رأس السلطة في الولايات المتحدة الأميركية غيرت قواعد اللعبة في المنطقة عمّا كانت عليه في عهد سابقه الرئيس باراك أوباما. فالرئيس ترامب هو “رجل أعمال” قبل أن يكون

رجل دولة، وبالتالي فإنَّ نظرتَه إلى العالم تختلف عن نظرة سلفه الرئيس باراك أوباما "الحقوقي والسياسي". والمصالح الاقتصادية للإدارة الأميركية الجديدة لها الأولوية على المصالح السياسية، هذا من جهة؛ ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ الآلية التي تتعامل معها الإدارة الأميركية الجديدة مع دول الخليج مختلفة كلياً عن تلك الآلية التي تعاملت معها إدارة الرئيس أوباما، حيث تعاملت إدارة الرئيس أوباما بالمجمل مع دول الخليج ككتلة واحدة، أمَّا الإدارة الأميركية الحالية "دونالد ترامب" فيبدو أنها تتعامل مع كل دولة خليجية على حدة (اليومي، ٢٠١٧).

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تداعيات الأزمات الخليجية على أمن دول الخليج العربي واقتصادها
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الخليجية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي
المبحث الثالث: المسارات المستقبلية للأزمة الخليجية

المبحث الأول: تداعيات الأزمات الخليجية على أمن دول الخليج العربي واقتصادها

تشكل منطقة الخليج العربي أهمية جيواستراتيجية سواء تعلق ذلك بأمن الممرات أو الموارد الطبيعية أو كلاهما وتمثل محوراً من محاور الصراع بين القوى الكبرى، سعياً وراء النفوذ والقوة، ولم تكن لتنتشر هذه القضايا قبل ذلك إلاَّ عقب الحرب الثانية بعد إكتشاف البترول فيها، ذلك لأن أهميتها كانت تنصرف إلى العنصر الأول وهو الممرات المائية، وبالتالي فإنَّ الصراع حول هذه المنطقة بدءاً من البرتغال وانتهاءً بالولايات المتحدة الأمريكية مروراً ببريطانيا وروسيا ما هو إلاَّ تعبير عن هذه الأهمية، فإذا أضيف ظهور البترول فسوف يُلاحظ أن هذه الأهمية قد تضاعفت، وينطبق هذا الوضع على التغيرات الدولية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي أُطلق عليه مصطلح

"النظام الدولي الجديد" وكانت نتيجة هذه التغيرات انهيار الكتلة الشرقية، ومنظومة الدول الاشتراكية، وأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١ وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، واحتلال أفغانستان ٢٠٠١، فاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٣، وما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وحرب إسرائيل على لبنان سنة ٢٠٠٦، والحرب على غزة ٢٠٠٨. ولا يمكن الحكم بأن هذه الأحداث وحدها هي التي كانت نتيجةً لظهور "النظام العالمي الجديد"، بل كانت هنالك تراكمات، بدأت بالظهور في السبعينيات وتسارعت خلال الثمانينيات، عندما أجتاحت رياح التغيير بلدان أوروبا الشرقية، وفي مطلع التسعينيات، بتفكك الإتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة (العرب، ٢٠١٦).

المطلب الأول: التداعيات الأمنية للأزمات الخليجية على دول المجلس:

انطلاقاً من أن هناك شروطاً عدة ومتطلبات للأمن الإقليمي يتعين توافرها لتحقيق هذا الأمن، فإن ثمة مؤشرات يمكن من خلالها قياس هذا الأمن، إذ أن توافر مقومات الأمن لا يعني تحققه بشكل تلقائي، ومن هذه المؤشرات ما يلي (البيومي، ٢٠١٧):

أ- حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها منطقة الخليج العربي، ومدى خطورتها، إذ أن الإقليم الذي يشهد صراعات بمعدلات مرتفعة يفتقر إلى توافرها عنصري الأمن والأمان، مقارنة بإقليم آخر يشهد معدلات منخفضة من الصراعات، أخذاً في الاعتبار تدني مستوى الصراعات أو انعدامها في الإقليم المعني، حيث أن بعض الأقاليم قد يشهد معدلات متدنية للغاية، ليس بسبب تلاشي العوامل المسببة لنشوب الصراعات، سواء من داخل الإقليم أو في علاقاته الخارجية، وإنما بسبب قيام الدول في أطراف الإقليم باتخاذ إجراءات تمثل رادعاً

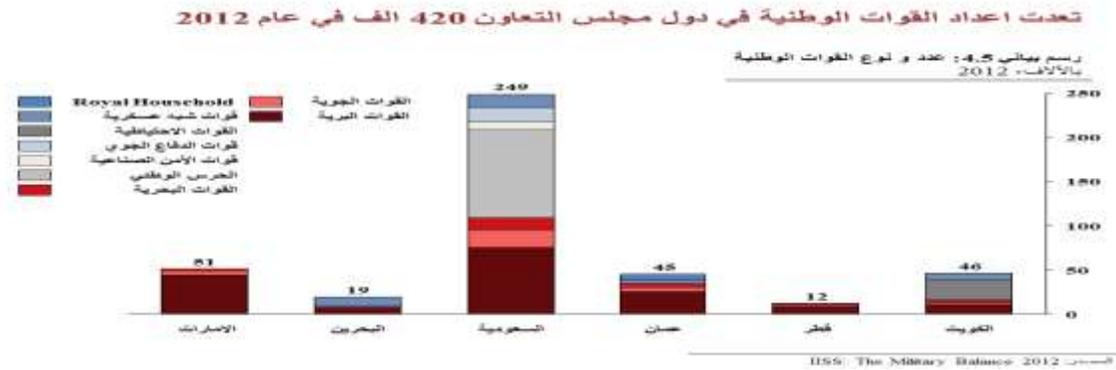
للدول الأخرى من أجل ردعهم عن الاعتداء على الإقليم، وقد تأخذ تلك الإجراءات طابعاً فردياً على مستوى كل دولة، بإعادة تخصيص جانب من مواردها للأغراض الدفاعية وأغراض التسلح. وقد تتمثل في الشكل الثنائي أو المتعدد الأطراف كما في شكل التحالفات العسكرية، وقد تتخذ الطابع الجماعي، كما في تأسيس منظمات للأمن الجماعي تسمو فلاق إرادات الدول الأعضاء، ولا يقتصر الأمر على الاهتمام بالجوانب الأمنية والإجراءات العسكرية، وإنما يعد نمط الدبلوماسية الذي تتبناه الدولة في علاقاتها الخارجية مؤشراً مهماً على مدى اهتمام الدولة بالنواحي الأمنية، إذ أن تبني الدولة دبلوماسية ذات طابع أمني تعكسه التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف، إضافة إلى نمط التحالفات القائم في منطقة ما، يعكس طبيعة المخاوف الأمنية التي تمثل قلقاً للدول المنضوية ضمن تلك التحالفات. ويعد وجود دولٍ ما داخل هذه التحالفات وبقاء أخرى خارجها مؤشراً دالاً على طبيعة المشاكل الأمنية التي يعانيها الإقليم (maoz,2011,5-8). من هنا، يلاحظ أن منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق والأقاليم صراعاً على المستوى الدولي بسبب ما تحتويه من امكانيات وموارد للطاقة.

ب- حجم الموارد المالية والبشرية التي تخصصها كل دولة في الإقليم المعني للشؤون الأمنية والعسكرية، ويعد هذا أحد المؤشرات المهمة، إذ أن الاهتمام بتقوية الجيوش وشراء الأسلحة من شأنه تغذية التطلعات التوسعية التي تبني على حسابات خاطئة، وتزداد الرغبة في المغامرات الخارجية مع تزايد أوهام القوة العسكرية، علاوة على أهمية دور العامل الداخلي، فكلما ازدادت حالة عدم الاستقرار الداخلي لجأت الحكومات إلى خلق عداوات خارجية، وبالتالي يتكون لدى الدولة اقتناع بأهمية حسم الخلافات عسكرياً، وهو ما يضاعف بدوره من حجم الإنفاق العسكري.

ويبين الجدول التالي أعداد القوات الوطنية في دول مجلس التعاون والذي بلغ ٤٢٠ ألف في عام ٢٠١٢، حيث بلغ فيه عدد القوات السعودية ٢٤٩ ألف، وبلغ في الإمارات ٥١ ألف، وأما في الكويت بلغ عددها ٤٦ ألف، وفي عمان بلغ ٤٥ ألف، وفي البحرين ١٩ ألف، وكانت قطر أقل عدد للقوة إذ بلغ عددها ١٢ ألف.

الشكل رقم (٢)

اعداد القوات الوطنية في دول مجلس التعاون ٢٠١٢



أن مدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية أخرى تتخبط فيها دول الأقاليم من عدمه، والأمن الإقليمي يرتبط عموماً بالعنصر الإدراكي، وهو تصور الدول المعنية لأمنها ومصادر تهديده، فإذا ما استشعرت تلك الدول انتفاء وجود مصادر تهديد لأمنها، فإنها لا تلجأ عادة إلى الإنفاق الضخم على الأغراض العسكرية، كما أنها لا تفضل الدخول في تحالفات عسكرية في علاقاتها الخارجية، ولا تبادر إلى بدء أي صراع خارجي مع أي طرف آخر، والعكس صحيح، وهناك ثلاث أنماط للتحالفات الأمنية وهي: موائيق دفاعية، وموائيق عدم اعتداء، واتفاقيات التحالف، وفق الموائيق الدفاعية، تلتزم الدول الأعضاء بالدفاع عن أمنها ضد أي اعتداء من جانب أي طرف خارجي، لكون هذا الاعتداء يمثل تهديداً لأمنها وسلامتها الإقليمية، وهذا النمط من

المواثيق ينتزع جانباً كبيراً من استقلالية الدولة وسيادتها من خلال ما يفرضه عليها من التزامات، إلا أنه في الوقت ذاته يوفر أعلى درجات الأمن للدول الأعضاء فيه، أما مواثيق عدم الاعتداء، فهي مواثيق تبرمها الدول في ما بينها، وبمقتضى هذه المواثيق تتعهد كل دولة بالامتناع عن الاعتداء على الأخرى، وبالرغم من أن هذا النمط من الأحلاف ينتزع قدراً محدوداً من سيادة الدولة. يلاحظ أن منطقة الخليج العربي قد عملت على بناء تحالفات فيما بينها ودول الإقليم لتعزيز أمنها وإستقرارها. لم تكن الأزمة الخليجية التي انفجرت بين ثلاث دول خليجية (السعودية، والإمارات العربية، والبحرين) ومعها مصر يوم ٢٠١٧/٦/٥ مُنبئة الصلة عن أزمات سابقة عرفها مجلس التعاون الخليجي وجرى سحب سفراء فيها، وكان بعضها معلناً، كما في سنة ٢٠٠٢ وفي سنة ٢٠١٤، وبعضها كان صامتاً يمكن تلمّسه من خلال فتور العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون أو رفض إنشاء مزيد من الإجراءات التكاملية بين دول المجلس، ويتمحور جوهر هذه الأزمات حول أربعة أبعاد رئيسية وتتمثل في الآتي (Michael and Guzansky, 2017):

١. حدود العلاقة الخليجية مع إيران، وهذه العلاقة مع إيران لها بعدان، هما: السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية بشكل عام من ناحية، والسياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية من ناحية ثانية.

٢. حدود العلاقة الخليجية مع تنظيمات "الإسلام السياسي"، وخصوصاً جناح الإخوان المسلمين، حيث تنظر دول خليجية محددة (السعودية والإمارات بشكل خاص) إلى أن الإخوان المسلمين يشكلون التنظيم الأكبر حجماً والأكثر خبرة سياسية في العالم العربي، وأن هذا التنظيم يسعى لتولي السلطة في الدول العربية، وقد كان دوره

السياسي بارزاً وبأشكال مختلفة في مصر، وتونس، والمغرب، وفلسطين، والأردن، وسورية... إلخ. وهو ما يعني، من وجهة نظر السعودية، احتمال انتقال تأثير هذا التيار للمجتمع الخليجي، خصوصاً السعودي، وهناك جذور تاريخية وبنية مجتمعية خليجية قابلة للإنصات للأدبيات السياسية لهذا التنظيم، وهو ما ينطوي، بناء على هذا الفهم، على احتمال "القفز على السلطة في هذه الدول الخليجية خصوصاً في السعودية"، ومن هنا لا بدّ من وأد هذا التيار.

٣. حدود سياسة الحريات الإعلامية الخليجية وفي قلبها السياسة التحريرية لقناة الجزيرة القطرية. إذ ترى دول الخليج (خصوصاً السعودية والإمارات) أن قناة الجزيرة تمثل منبراً "تحريضياً"، وأنه الأكثر تعبيراً ضمناً عن توجهات الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى أنه يتجاوز الكثير من السياسات التحريرية الإعلامية التقليدية التي اعتاد عليها الإعلام العربي، وهو ما يشكل تحريضاً للرأي العام العربي، وبدا أثر ذلك كله خلال الفترة الممتدة من بداية الثورات والتغيرات العربية مع نهاية ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧ (عبد الحي، ٢٠١٧).

٤. مركزية الدور السعودي في القرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي: منذ أن نشأ مجلس التعاون الخليجي سنة ١٩٨١ كرد فعل على قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، كانت السعودية ترى فيه أداة للجم تداعيات الثورة الإيرانية في الخليج، وبأن الدور السعودي يجب أن يكون مركزياً، في هذا المجال، بحكم الثقل السعودي في الإقليم الخليجي. وبعد الإعلان عن المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية عام ٢٠٠٢، والتي كانت السعودية مهندسها الرئيسي، تعزز الإحساس السعودي بمركزية دور المملكة في صياغة التوجهات الاستراتيجية العربية بشكل عام وليس الخليجية فقط، وهو ما اصطدم بنوع من "القلق" بين دول خليجية محددة أبرزها

قطر، وعزوف عُماني عن مجارة النزعة المركزية السعودية، ولما كان الموضوع الفلسطيني يشكل أحد أهم ملامح الاستراتيجيات العربية (بغض النظر عن جدواها) فإن السعودية رأت ضرورة تطويع الموضوع الفلسطيني لصالح توجهات أخرى، وهو ما لم يَزُق لعدد من دول الخليج أو الدول العربية الأخرى (اليومي، ٢٠١٧).

تعد الأزمة التي تشهدها العلاقات بين دول الخليج الثلاث (السعودية، والإمارات، والبحرين) من جانب قطر من جانب آخر، أزمة كاشفة لهشاشة الأمن الخليجي، بعد ٥ يونيو ٢٠١٧ حينما اتخذت الدول الثلاث قرارًا بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع قطر، لأسباب تخص كل دولة على حدة. وعلى الرغم أن هذه الأزمة ليست بمستوى خطورة الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ حينما حاول نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في العراق إلغاء هوية دولة خليجية وضم أراضيها والسيطرة على ثرواتها، إلا أن الأزمة الراهنة قد تلقي بتأثيراتها الحادة على منظومة الأمن الخليجي ومستقبل الإطار التنظيمي المعبر عنه (مجلس التعاون) بعد التحول في مدركات التهديد وسياسات المواجهة. وهنا، يمثل نظام الحكم في قطر أحد مصادر التهديد الرئيسية لأمن واستقرار النظم الخليجية، خاصة في السعودية والإمارات والبحرين، بسبب دعم النظام القطري للمعارضة المسلحة، والتيارات المتطرفة، والقوى الإقليمية المناوئة للعواصم الخليجية الثلاث، الأمر الذي تنتفي معه مبررات استمرار احتواء ممارسات النظام القطري وإبقاء قطر كطرف في المنظومة الخليجية التي يعكسها مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في ٢٥ مايو ١٩٨١. فقد صارت التهديدات الجوهرية التي تواجه المجلس – كمؤسسة إقليمية- نابعة من داخله،

وليس من خارجه فقط مثلما كان واقعا منذ أكثر من ثلاثة عقود ونصف، خاصة مواجهة التهديدات الناتجة عن اندلاع الثورة الإسلامية في إيران (عبد الحي، ٢٠١٧).

ولم يقتصر التهديد الذي يمثله النظام القطري على أمن دول مجلس التعاون الخليجي على تعاملاته الوثيقة مع الفواعل المسلحة العنيفة، بل في دعمه لعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع إيران التي تعد مصدر التهديد الرئيسي لأمن السعودية والبحرين والإمارات، أي نصف دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما أن السعودية والبحرين تحظيان بتمثيل مجتمعي كبير للشيعية (إضافة إلى الكويت) مقارنة بغيرهما. إضافة إلى ذلك نسج قطر لعلاقات استراتيجية مع تركيا، استدعت تدشين قاعدة عسكرية والإسراع بإرسال جنود أتراك، وهو ما اعتبرته دول الخليج نوعاً من الاستقواء بتركيا. وهكذا، صارت قطر مصدراً أساسياً لعدم استقرار داخلي وإقليمي لعدد من دول الخليج العربي. ولا يتصور أن تستجيب قطر لقائمة المطالب التي طرحتها عليها دول التحالف الرباعي، سواء فيما يخص تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران، والإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية في قطر، وقطع علاقتها بالتنظيمات الإرهابية والطائفية، وإيقاف مصادر تمويل هذه التنظيمات، وإغلاق شبكة قنوات الجزيرة والأذرع الإعلامية التابعة لها. فقد أدى اتباع النظام القطري لهذه السياسات إلى تقويض النموذج القطري القائم على العلاقة بين الأضداد، وتحويل قطر من دولة "ماركة" إلى دولة "مارقة" بحسب التعبير الأمريكي للدول الراحية للإرهاب (عز العرب، ٢٠١٧).

بعبارة أخرى، لقد استهدفت قائمة المطالب الدول الأربع إنهاء "النموذج القطري" أو وضع نهاية لما كان يطلق عليه "الحقبة القطرية" من خلال تفويض الدعائم أو الركائز الثلاثة لهذا النموذج: القوة المالية، والإعلامية، والقوة العسكرية (عبد الحي، ٢٠١٧).

فقد استهدفت قائمة المطالب إخضاع القوة المالية القطرية للمراقبة على مدى عقد كامل، عبر تقارير دورية تؤكد سلامة الإنفاق القطري وتكشف وجهته، حيث تشير المطالب في البندين الثاني عشر والثالث عشر على التوالي إلى أن "كافة الطلبات يتم الموافقة عليها خلال ١٠ أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغية، وسوف يتضمن الاتفاق أهداف واضحة وآلية واضحة، وأن يتم إعداد تقارير متابعة دورية، مرة كل شهر للسنة الأولى، ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات". وفيما يتعلق بالقوة الإعلامية، تشير بنود الاتفاق إلى تصفيتها وليس إعادة توجيهها، إذ تتضمن قائمة المطالب "إغلاق قناة الجزيرة والقنوات التابعة لها"، وكذلك "إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر مثل مواقع "عرب ٢١"، و"رصد"، و"العربي الجديد"، و"مكملين"، و"شرق"، و"ميدل إيستأي"، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وهكذا، لم تقتصر المطالب على وقف بث قناة الجزيرة فقط، بل تضمنت مواقع إلكترونية وصحف يومية. وأخيراً، وفيما يتعلق بالقوة العسكرية، استهدفت قائمة المطالب تفكيك القاعدة العسكرية التركية، من خلال "قيام قطر بالإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية، ووقف أي تعاون عسكري مع تركيا" على الأرض أو المياه أو الأجواء القطرية. ويفسر ذلك الدعم الواضح لموقف قطر من جانب الرئيس التركي أردوغان. (عز العرب، ٢٠١٧).

ولا توجد آليات مؤسسية خليجية لمعاقبة قطر نظراً لعدم وجود نصوص قانونية يتضمنها النظام الأساسي المنشئ لمجلس التعاون الخليجي تسمح بتطبيق جزاءات محددة، حيث تكفي المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس بأن يكون لمجلس التعاون هيئة لتسوية المنازعات تتبع مجلس التعاون، الذي يتولى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف. وإذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، فالمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات على أن ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها، بحسب الحال، إلى مجلس التعاون لاتخاذ ما يراه مناسباً. كما تشير المادة العشرين إلى إمكانية تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون، إذ يحق لأي دولة طلب تعديل هذا النظام، على أن يُقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل. ويصبح التعديل نافذاً إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع. وتضيف المادة رقم ٢١ من النظام الأساسي لمجلس التعاون أنه لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام، لاسيما أنه لم يكن هناك تصور بمدى قيام دولة عضو جارة مثل قطر بتلك الممارسات المضرة والعاثة بالأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وهنا سيكون "الفيتو القطري" حاضراً ومؤكداً في حال اتخاذ أي إجراءات عقابية بحق دولة قطر أثناء التصويت من جانب أعضاء المجلس الأعلى أو أعضاء المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فمعضلة الإجماع هي التي تفسر خيار إبقاء منظومة المجلس بعيداً عن إدارة الأزمة، والتي يتعذر معها إسقاط عضوية قطر. وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج اتخذت قرار قطع العلاقات مع قطر خارج مجلس التعاون كمنظمة إقليمية، فضلاً عن عدم قيام دولتين أخرتين (الكويت وسلطنة عُمان) بقطع تلك العلاقات (الخليفي، ٢٠١٧).

إن الصراع السياسي بين الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي، هو امتداد لتراكم سنوات من الصراع الخفي بين الملوك والأمراء الذين تعاقبوا على تدبير أنظمة الحكم في تلك المنطقة، وما أفرزه ذلك من اختلاف على مستوى التصورات والمقاربات السياسية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، في تعاطيها مع القضايا التي تدخل ضمن الاهتمام المشترك لأعضائه، وارتباط ذلك بمجمل الشؤون الاقليمية أو الجهوية أو الدولية، انعكس بشكل أو بآخر على مستوى المعتقد الديني الذي يدعمه كل قطب من أقطاب هذا التكتل الاقليمي (الاخوان المسلمين/ السلفيين...) ولقد أثار هذا التصدع ضمن المكونات الخليجية قبل أن تتحاز وتصطف دول عربية واسلامية إلى التكتل السعودي الاماراتي البحريني المصري في مواجهة قطر، الكثير من الجدل في شأن الأسباب الدافعة إلى هذا المستوى من التصعيد غير المسبوق بين كيانات ارتبطت منذ نشأتها بروابط حسن الجوار، أتخذ في بدايته مواجهة اعلامية قبل أن يتطور إلى مواجهة سياسية واقتصادية مفتوحة، وأن تكشف العديد من الأسباب التي عمقت الفجوة بين الأشقاء التي تجمعهم روابط اجتماعية وثقافية وعقائدية وسياسية أكثر من تلك التي تفرقهم، فأن العديد من العوامل لم يرفع عنها اللبس بعد. ولقد تأثر الاقتصاد القطري (انحدار قيم البورصة، تراجع قيمة العملة، قلة المواد الغذائية، توقف الصادرات والواردات من وإلى الدول المجاورة محل الأزمة) بفعل الإجراءات والتدابير المتخذة ضده من قبل التكتل المقابل له، الذي تأثر بالمقابل من التوجهات التي اتبعتها قطر لمواجهة الحصار الخائق برأً وبحراً وجواً المفروض عليها جغرافياً وسياسياً، كما تأثرت المنطقة العربية والإسلامية من هذا التصدع المفاجئ لغير المنتبِع لمختلف التطورات المفترزة لواقع ما بعد حراك الشعوب العربية سنة ٢٠١٠، من خلال تأثيره البنيوي في بعض الأزمات الاقليمية كحالة اليمن وتأثيره العميق في كل من سوريا وليبيا (وليد، ٢٠١٧).

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية للأزمة على دول الخليج العربي

أثرت الأزمة الخليجية على المجال الاقتصادي في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية بشكل عام، حيث إن مجلس التعاون الخليجي قد مثّل فرصة تاريخية للدول الأعضاء لتشكيل كتل يُحسب له حساب على الصعيد العالمي، نظرًا لما يمثله هذا الكيان الإقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية. إلا أن الأزمة الخليجية قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير. وفي حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول المنطقة، وذلك على النحو التالي (بولوك، ٢٠١٧: ٢٨):

ضرب المناخ الاستثماري: شهد منتصف عام ٢٠١٤ هبوط حاد في أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد، وبالتالي إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة. ولكن على أرض الواقع، تضررت سمعة اقتصادات دول الخليج كمالذ آمن للمستثمرين، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية.

تراجع التجارة البينية: تبلغ نسبة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي أقل من ١٠%، فمن المتوقع أن تؤثر الأزمة الخليجية سلبيًا على هذه التجارة، خصوصًا مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن دول الحصار. وفي مقابل ذلك، فإن نسبة التجارة البينية في أوروبا تصل إلى ٦٠%، وفي منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا" ٤١%، وفي شرق آسيا ٣٥% (النعامي، ٢٠١٧).

تعثر المشاريع المالية: ستتأثر العديد من المشاريع بشكل سلبي نتيجة لتصاعد حدة الأزمة الخليجية، ومن أهم هذه المشاريع مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام ٢٠١٠ بعد انسحاب الإمارات احتجاجًا على اختيار الرياض مقرًا للبنك المركزي الخليجي، في حين لم تنضم سلطنة عُمان منذ البداية. ومن المشاريع الأخرى التي ستتأثر سلبيًا بالأزمة الخليجية، مشروع ضريبة القيمة المضافة على مستوى منطقة الخليج؛ هذا بالإضافة إلى المشاريع المتعثرة أصلًا قبل الأزمة الخليجية مثل الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة التي بات تنفيذها ضربًا من ضروب الخيال (Fattouh, and Farren,2017).

لقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير (BMI Research2017:٩).

شكوك حول مشروع القطار الخليجي: كما أُلقت الأزمة الخليجية بظلالها على مشروع القطار الخليجي الموحد، الذي تُقدَّر تكاليف تشييده بنحو ٢٠٠ مليار دولار. ورغم أن توفير التمويل يظل القضية الرئيسية، إلا أن المشروع يحتاج إلى التوافق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات الجمارك والهجرة والرسوم وقواعد البيانات.

حرب الموانئ: هناك خطر اقتصادي آخر يتمثل في احتداد التنافس من أجل التوسع في بناء الموانئ في دول الخليج، بشكل قد يؤثر على ربحيتها على المدى الطويل. في هذا السياق، فهناك مشاريع تتعلق بهذا القطاع تقدر بمليارات الدولارات في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تشمل بناء ميناء مبارك الكبير في الكويت، ومحطة رابعة في ميناء جبل علي في دبي. بالإضافة إلى ذلك، تشهد الموانئ في الإمارات الشمالية لدولة

الإمارات توسعًا كبيرًا، كما أعطت قطر الضوء الأخضر من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء حمد (النعامي، ٢٠١٧) .

وبصرف النظر عن المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تواجه بعض الموانئ الخليجية تحديات جديدة من الموانئ في باكستان وإيران وجيبوتي، بالإضافة إلى المشاريع الصينية الممتدة على طريق الحرير بشقيه البحري، والبري. ومن الآثار المحتملة لأزمة الخليج أنها ستزيد من تصميم دول مثل قطر والكويت، وحتى سلطنة عُمان على التسريع في تنفيذ مشاريعها المطروحة، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إضعاف عملية التكامل الخليجي في هذا المجال (الزيني، ٢٠١٧).

قدرت خسائر شركات طيران دول الحصار بعد أسبوعين من الأزمة بنحو ١٠٠ مليون دولار، وهو ما يمثل ٢٠% من إيراداتها، وقد تسمح الأوضاع المالية لكل من السعودية والإمارات بتحمل هذه الخسائر، ولكن دولة مثل مصر تعاني شركاتها الوطنية للطيران من خسائر متراكمة، سيكون من الصعب عليها تحمل مثل هذه الخسائر، إلا إذا تعهدت كل من السعودية والإمارات بتعويضها عن تلك الخسائر، وهو أمر وارد بنسبة كبيرة. كما خسرت دول الحصار نحو ١٠,٤ مليار دولار، هي حجم التبادل التجاري لقطر مع دول الخليج، وعلى الرغم من أن الرقم غير مؤثر لدى السعودية والإمارات في ضوء صادراتهما النفطية، إلا أن دلالات التحول لقطر نحو تركيا وإيران بهذا المبلغ على وحدة دول مجلس التعاون، وافتقاده لمقومات مشروع الوحدة الاقتصادية (الصاوي، ٢٠١٧: ٥):

١. السعودية: للوهلة الأولى، ظن البعض أن السعودية امتلكت ورقة ضغط قوية ضد قطر من خلال ما تورده من مواد غذائية رئيسية، وبخاصة أن الأزمة حدثت خلال

شهر رمضان، إلا أن الواقع أظهر خسائر تتكبدها الشركات التي كانت تلتزم بتوريد هذه المواد الغذائية لقطر، وبخاصة أن قرار المنع لم يكن من طرف قطر، وثمة شروط جزائية في شأن هذه التوريدات في حالة تأخر وصولها، ولم تقف الشركات السعودية مكتوفة الأيدي ولكنها لجأت إلى الموائى العمانية للوفاء ببعض التزاماتها. وكانت السلطات السعودية قد أعلنت بأنها ستعوض المضارين من هذه الشركات عن خسائرهم نتيجة تنفيذ الحصار. كما تعهدت السلطات السعودية كذلك بتدبير وظائف للإعلاميين العاملين بقناة الجزيرة بعد مطالبتها لهم بالعودة لبلدهم، ولكن لم يتم الحديث عن باقي المهن، وبخاصة أن السعودية تعاني من نسبة بطالة مرتفعة بلغت ١٢,٣% (الخليفي، ٢٠١٧).

٢. الإمارات: لعل الإمارات من أكبر دول الحصار المهددة بخسائر أكبر جراء مشاركتها في الحصار على قطر، حيث تمتلك شركات مقاولات إماراتية كبرى أو شركات أجنبية تتخذ من الإمارات مقر لها، مشروعات تتعلق بالبنية الأساسية في قطر، وبخاصة تلك التي تتعلق بمشروعات التجهيز لمسابقة كأس العالم المنتظر أن تنظمها قطر في عام ٢٠٢٢. ولا تزال ورقة الغاز القطري مسلطة ضد الإمارات، ومن الوارد في حالة تصعيد الأزمة أن تلجأ إليها قطر، وإن كانت الإدارة القطرية أعلنت غير مرة بأنها لن تستخدم ورقة الغاز ضد الإمارات أو السعودية (الصاوي، ٢٠١٧: ٧).

٣. قطر: تذهب بعض التقديرات إلى أن خسائر قطر السنوية من الحصار ستكون بحدود ١٥ مليار دولار، في حالة استمرار الأزمة في الأجل الطويل، وأن هذا المبلغ لا يمثل نقطة ضعف لقطر في ظل وصول صادراتها السلعية إلى ٧٧ مليار دولار سنويًا، في أجواء انخفاض أسعار النفط، وأن أي تحسن في أسعار النفط سيكون له

٤. مردود إيجابي على زيادة إيرادات الصادرات القطرية، مما يساعد على التقليل من أثر تكلفة الحصار اقتصاديًا على قطر. وقد فرضت الأزمة على قطر في الأجل القصير بعض التكاليف الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع تكلفة نقل المواد الغذائية التي تم استيرادها من تركيا وإيران عبر النقل الجوي، لما يمثله النقل الجوي من ارتفاع التكلفة مقارنة بما كان عليه الوضع من استخدام الطرق البرية لاستيراد المواد الغذائية من السعودية. وأيضًا اضطرت قطر لاستخدام مساحات أكبر من المخازن لتأمين احتياجاتها لفترات أطول تحسبًا لإطالة أمد الأزمة. ولكن في الأجل المتوسط والطويل لاستمرار الأزمة، يمكن لقطر أن تستبدل الشحن الجوي بالنقل البحري وهو ما تم عبر السفن التركية والإيرانية، وستكون تكلفته بلا شك أقل بكثير من تكلفة النقل الجوي، وقد تقترب التكلفة بشكل كبير من تكلفة النقل البري. ومع بداية الأزمة اتجهت بعض وكالة التصنيف الائتماني إلى تخفيض التصنيف الائتماني لقطر، من AA إلى AA- ، مع ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية لقطر، وهذه البيانات لها انعكاس نفسي سلبي على أسواق المال (الخليفي، ٢٠١٧).

وأعلنت قطر عن أن لديها احتياطات نقدية تقدر بـ ٤٠ مليار دولار، فضلًا عن امتلاك صندوقها السيادي لاستثمارات قابلة للتسييل في أي وقت بنحو ٣٠٠ مليار دولار. والجدير بالذكر أن سوق المال القطري وكذلك الريال القطري شهدا انخفاضًا ملحوظًا في بداية الأزمة، ولكن بعد مرور الأسبوع الأول عادت الأوضاع للتعاملات الطبيعية في كل من سوق المال أو سعر صرف الريال. وإن كان رجال الأعمال القطريين حققوا مكاسب ملموسة من انخفاض أسعار بعض الأسهم التي انخفضت بسبب خروج المستثمرين الإماراتيين والسعوديين من السوق وبيعهم لما يمتلكونه من أسهم.

وتحملت قطر بسبب تكلفة إضافية تمثلت في تدبير بديل للمراعي لنحو ١٥ ألف رأس من الإبل والغنم، تم طردها من الأراضي السعودية، مما أدى إلى التزام الحكومة القطرية بتوفير الأعلاف والمياه بالكميات اللازمة لهذه الحيوانات، التي كانت ترعى في الأراضي السعودية بدون مقابل. وفي إطار سعي قطر لمواجهة إمكانية استخدام ورقة الأمن الغذائي ضدها، اتجهت لخطوة تعد توظيفاً سياسياً أكثر منه خطوة لها دلالاتها الاقتصادية، حيث تم التعاقد على استيراد ٤ آلاف بقرة من ألمانيا، حيث وصلت الدفعة الأولى منها، ويقدر مساهمة هذه الأبقار في حالة وصول كامل الأعداد المتفق عليها من الأبقار، بأن توفر ٣٠% من احتياجات قطر من الألبان، والمغزى هنا أن قطر تفتقد لمقومات الاستثمار الحيواني من حيث الأراضي الزراعية أو إنتاج الأعلاف أو توفير المياه العذبة، وقد تكون تكلفة الاستيراد أقل من تكلفة رعاية الثروة الحيوانية في قطر (عز العرب، ٢٠١٧).

من هنا يمكن القول، بأن الأزمة الحقيقية في حصار قطر هي بين السعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى، أما باقي الدول المشاركة في الحصار بمساندة السعودية والإمارات (البحرين، مصر، اليمن، ليبيا) فهي دول هامشية، وتفتقد إلى ما يمكن التأثير به على مسارات الأزمة، سوى الضغط السياسي. بل تعتبر الدول المساندة للسعودية والإمارات مستفيدة من هذه الأزمة على الصعيد المادي، فمصر تحرص على استمرار حصولها على الدعم المادي المعلن من قبل السعودية والإمارات، سواء في شكل سيولة نقدية، أو مشتقات نفطية. وإن كانت قطر تمتلك ورقة ضغط قوية على مصر وهي العملة المصرية، التي يقدر عددها بنحو ٣٠٠ ألف عامل، ووارد في حالة تصعيد الأزمة أن يتم توظيف هذه الورقة من قبل قطر، ونشرت وكالة "رويترز" عن رفض قطر طلب شركات لتجديد حصتها في الغاز القطري لصالح

توريده لمصر، حيث يمثل الغاز القطري ٦٠% من احتياجات مصر المستوردة سنويًا، وإن كانت قطر قد نفت ذلك، وأعلنت عن أنها مستمرة في توريد كافة الطلبات التي يتم الاتفاق عليها للشركات كافة. أما كل من اليمن وليبيا والبحرين فهي دول أسيرة الدعم المادي من السعودية على وجه التحديد، ومؤخرًا الإمارات، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة ملفات الحرب في كل من ليبيا واليمن، وتعد البحرين من أكبر المستفيدين من برامج الدعم السعودي. في ضوء نتائج الفترة الماضية، بفرض الحصار على قطر، يمكن القول بأن الحصار فشل في تحقيق أهدافه من استسلام قطر لمطالب دول الحصار، وأمكن قطر لتفادي الآثار السلبية اقتصاديًا لهذا الحصار وإن كان بتكلفة مالية أعلى مما كانت عليه الأمور في الوضع الطبيعي، بينما بقيت دول الحصار تتكبد فاتورة اقتصادية بلا مقابل سياسي أو اقتصادي، مما يجعلها تعيد النظر في ورقة الحصار الاقتصادي، الذي أصبح بلا عائد ويمثل عبء عليها في الأجل الطويل (عبد الحي، ٢٠١٧).

المطلب الثالث: التدايعات السياسية للأزمة على دول الخليج العربي

تزامن توقيت الأزمة بعد عدة أيام من انتهاء القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عُقدت في العاصمة السعودية الرياض، بمشاركة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومشاركة ٥٥ دولة، الذي جاء في بيانها الختامي التأكيد على أهمية مواجهة التطرف والإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية إقليمياً ودولياً، عبر بناء شراكة وثيقة بين قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال قيام تحالف "الشرق الأوسط الاستراتيجي". هذا التزام يُعطي مؤشراً واضحاً حسب وجهة نظر الدول المقاطعة عدم تطابق الموقف القطري مع الموقف العربي والإسلامي والأمريكي في ضوء تطابق المواقف والقرارات والتحركات بين المحور السعودي العربي

والولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى فرض استراتيجية شرق أوسطية جديدة قائمة على تعزيز العلاقات والتعاون والشراكة في مختلف المجالات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، ما يعني إعادة رسم خارطة القوى والتحالفات والتوازنات في الشرق الأوسط بما يخدم مصالح القوى الإقليمية والدولية الكبرى، كما أن هذا التزامن يأتي في ظل القبول بالمحور السعودي العربي بلعب دور استراتيجي في قضايا وأزمات المنطقة باعتبار السعودية حليف استراتيجي لأمريكا وسيكون لها دور فاعل في الأمن والاستقرار وعملية السلام في الشرق الأوسط (عز العرب، ٢٠١٧).

جاءت الأزمة الخليجية تزامناً مع استمرار وتعمد الأزمة السورية، إذ تُعتبر هذه الأزمة – السورية – جزء من سياسة التوازنات الاستراتيجية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، وبدء تشكيل التكتلات والتحالفات الاستراتيجية من قبل القوى الإقليمية – إيران وتركيا – في منطقة الشرق الأوسط، وزيادة تأثير ونفوذ وتدخل القوى الإقليمية والدولية في الأزمات وخاصة السورية، في ظل زيادة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية للسيطرة والهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. لا يمكن فصل الأزمة الخليجية عما يجري في المنطقة من أزمات وخاصة الأزمة السورية، التي غيرت من شكل التوازنات والتحالفات الاستراتيجية وغيرت من قواعد الاشتباك السياسي للقوى الإقليمية للحفاظ على قوتها وبقائها. إن حالة عدم اليقين من قبل القوى الإقليمية والدولية تجاه بعضهم البعض، إلى جانب اليقين بالبقاء للأقوى في ظل تصاعد حالة الاضطرابات والفوضى التي تعم المنطقة، ولأجل البقاء فقد انشغلت الدول بإعادة صياغة توازنات القوى للحصول على القوة التي تمكنها من البقاء والسيطرة والهيمنة، وهذا ما ظهر بشكل واضح وجلي في المنطقة العربية والشرق الأوسط منذ اندلاع

حركات الاحتجاج العربية أو ما أُجيز تسميته "ثورات الربيع العربي"، فقد تشكل معسكرين، الأول بقيادة السعودية والذي يضم الإمارات ومملكة البحرين ومصر، والثاني يضم قطر وتركيا وإيران وجماعة الإخوان المسلمين، فقد لجأ كل معسكر إلى تعزيز قوته ونفوذه الإقليمي (القدرة، ٢٠١٧).

ما أدى ذلك إلى بروز التنافس وسباق التسلح وتوقيع الاتفاقيات الأمنية وتوسيع شبكة التحالفات والاصطفافات للحصول على المزيد من مصادر القوة السياسية والعسكرية والاستفادة من مصادر القوة الاقتصادية والديمغرافية التي تُساهم في إعادة حالة التوازن بين القوى الإقليمية، بهدف فرض السيطرة والهيمنة في المنطقة، وتأكيداً على ذلك فقد وقعت السعودية على اتفاقيات بقيمة ٤٦٠ مليار دولار تضمنت صفقة سلاح أمريكية بقيمة ١١٠ مليار دولار على هامش القمة العربية الإسلامية الأمريكية. إن شكل التحالفات والاصطفافات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط أصبحت أكثر وضوحاً، وهذا يندرج ضمن مفهوم توازن القوى وبناء تحالفات جديدة لتأمين وتعزيز المصالح الخاصة والمشاركة. إن المستفيد بالدرجة الأولى مما يجري في المنطقة هي أمريكا وإسرائيل وذلك بزيادة نفوذهما وتأثيرهما في المنطقة ولوج إسرائيل كقوة أساسية في منظومة التحالفات الجديدة. وإن الأزمة الخليجية الحالية لا تخرج عن هذا السياق، فالمنظومة الخليجية جزء لا يتجزأ من المنظومة الإقليمية والمشهد السياسي الحالي، تتأثر وتؤثر في الأزمات الدائرة في المنطقة، بعد أن أصبحت كل من السعودية والإمارات وقطر من القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، وأصبح التنافس فيما بينهم أحد مرتكزات السياسة الخارجية لهذه الدول، مع استمرار السياسة الإيرانية القائمة على التمدد والنفوذ، وتنامي السياسة

والقوة والنفوذ التركي في المنطقة في ضوء استمرار أزمات الشرق الأوسط وتنامي خطر التنظيمات الإرهابية. الأزمة الجارية بين دول الخليج العربي وقطر (عز العرب، ٢٠١٧).

وتندرج ضمن سياق ومفهوم إصلاح ميزان القوة ونظرية الدور والمكانة للقوى الخليجية وانتهاج سياسة الردع. إن الأزمة الخليجية تأتي في إطار حالة عدم اليقين والثقة بسياسة الطرف الآخر، كما أنها تأتي في سياق البقاء للأقوى، وبما أن قطر تُعتبر من الدول القوية في منطقة الخليج سياسياً واقتصادياً ولها نفوذها وعلاقاتها وتحالفاتها في المنطقة، فإن السعودية ترى أن ذلك أصبح يُشكّل مصدر خطر وتهديد ومنافس قوي أمام طموحها وسياستها الخارجية سواء في منطقة الخليج العربي أو المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط. ضمن هذا الإطار يسعى الطرف السعودي إلى تنفيذ إجراءات تجاه الطرف المنافس عبر اتخاذ العديد من الوسائل والقرارات وممارسة الضغط على قطر لإضعاف قوتها أو لاحتوائها ضمن المحور الذي تقوده السعودية، الطامحة إلى استعادة قوتها ونفوذها وتعزيز دورها ومكانتها وزعامتها في الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي، وقطع الطريق أمام أي دولة وقوة إقليمية منافسة لها، وهذا ما بدى واضحاً في قائمة المطالب التي قُدمت لقطر عبر الوسيط الكويتي لتنفيذها لإنهاء الأزمة خلال عشرة أيام، في المقابل فإن قطر منذ اللحظة الأولى للأزمة، حاولت نفي كافة الأخبار والتصريحات التي نُسبت لأمير قطر ورفضت ما جاء في بيانات المقاطعة واستنكرت كافة الإجراءات التي اتخذت ضدها، كما أنها رفضت قائمة المطالب واعتبرت ذلك مساساً بالسيادة والقرار والاستقلال السياسي القطري وأنه محاولة لتحجيم دورها، كما أن قطر لجأت إلى اتباع سياسة كسب الوقت والمناورة في محاولة

لاستقراء واستيضاح المواقف الدولية رغبة منها في تدويل الأزمة وإخراجها عن الإطار الخليجي(القدرة، ٢٠١٧).

شهدت الأزمة الخليجية العديد من التطورات والمواقف على المستوى الإقليمي والدولي التي شكلت بُعداً كبيراً ومهماً يختلف كلياً عن التطورات والمواقف إبان أزمة سحب السفراء عام ٢٠١٣، هذه التطورات والمواقف يمكن حصرها كالتالي:

الوساطة الكويتية: وصف الموقف الكويتي منذ اللحظة الأولى للأزمة بالوسيط المحايد عبر إجراء العديد من الزيارات والاتصالات بين أطراف الأزمة وتقديم قائمة المطالب لقطر، حيث حظي التحرك الكويتي بدعم إقليمي ودولي عبر عقد العديد من المشاورات والاتصالات والزيارات لمحاولة رأب الصدع والتوصل لحل شامل للأزمة الخليجية، في محاولة لتجنيب البيت الخليجي ومجلس التعاون الخليجي من أي تداعيات قد تؤثر مستقبلياً على استمراريته وتساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي (عز العرب، ٢٠١٧).

تضارب الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الخليجية: أجرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتصالاً بملك السعودية وأمير قطر مطالباً بحل الأزمة عبر الحوار المباشر والطرق الدبلوماسية، في المقابل يلاحظ تأييد الرئيس الأمريكي لقرار المقاطعة من الدول الخليجية ومصر، معتبراً ذلك أحد نتائج زيارته للمنطقة. من جهة أخرى، تصريح وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في ٢٩ يونيو ٢٠١٧ من واشنطن أثناء المحادثات التي أجراها مع وزير الخارجية الأمريكي ريكستيلرسون، "أن قطر اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة البحث عن حل سلمي للأزمة الخليجية الحالية، واستعداد قطر لمناقشة قضايا مشروعة لإنهاء الأزمة." من جهة أخرى، كشفت بعض الدوائر المقربة من الرئيس الأمريكي عن وجود اتصالات

تجري لعقد قمة في واشنطن بمشاركة قادة دول الخليج العربي والدول العربية للبحث في طرق تسوية الأزمة الخليجية وهو ما يعني خطوة في طريق تدويل الأزمة عبر الدبلوماسية الأمريكية لإيجاد الحلول بعيداً عن البيت الخليجي. وفي ٨ يونيو ٢٠١٧ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تصريح أشارت خلاله إلى إن هناك تقدماً باتجاه إتمام صفقة لتزويد قطر بـ٧٢ مقاتلة من طراز "إف ١٥"، حيث تم التوقيع على الصفقة في ١٤ يونيو ٢٠١٧ التي نالت موافقة وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس ووزير الدولة القطري لشؤون الدفاع خالد العطية (القدرة، ٢٠١٧).

الدعم والمساندة الإيرانية التركية لقطر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً: فقد تبني البرلمان التركي في ٧ يونيو ٢٠١٧، قراراً يسمح بنشر قوات عسكرية بقاعدة تركية في قطر؛ تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك التي وقعها البلدان عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى تدريب قوات الدرك، ففي ١٨ يونيو ٢٠١٧ وصلت الدفعة الأولى من القوات التركية، وفي ٢٢ يونيو ٢٠١٧ وصلت الدفعة الثانية "دفعات تعزيزية"، وفي ٢٩ يونيو ٢٠١٧ وصلت الدفعة الثالثة، وفي ١ يوليو ٢٠١٧ وصلت الدفعة الرابعة إلى قاعدة العديد الجوية، ضمن مهام الدفاع والتعاون المشتركة بين البلدين في محاربة الإرهاب وحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، يأتي هذا بالتزامن مع اتخاذ تركيا قرار بإرسال المنتجات غذائية لقطر. أجرى وزير الدولة القطري لشؤون الدفاع خالد بن محمد العطية زيارة رسمية يوم ٢٩ يونيو ٢٠١٧ إلى أنقرة ولقاءه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره التركي فكري إيشق، من جهة أخرى، منذ اللحظة الأولى للأزمة بادر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بمحاولة التوسط بين أطراف الأزمة لحلها عبر اتصاله بالملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود والأمير الكويتي

صباح الأحمد الصباح والأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني وعرض المساعدة لحل الأزمة. من جهة أخرى، أيدت تركيا الموقف القطري الراض لقائمة المطالب المقدمة من قبل الدول المقاطعة، الذي جاء فيها ضرورة إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر (آل ثاني، ٢٠١٨).

وكان من ضمن قائمة الطلبات التي قُدمت لقطر أن تقوم بقطع العلاقات مع كافة التنظيمات الإرهابية والطائفية والإيديولوجية وعلى رأسها (الإخوان المسلمين، داعش، القاعدة، فتح الشام، النصر، حزب الله) وإدراجهم كمنظمات إرهابية وضمهم إلى قائمة الإرهاب المُعلن عنها من قبل الدول المقاطعة. إن التطور الهام في هذا السياق هو استقبال الأمير القطري للشيخ يوسف القرضاوي ما يُعطي دلالة واضحة على تحدي قطر للدول المقاطعة ورفضها التعاطي مع قائمة المطالب. ولقاء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني مع نظيره الروسي سيرغي لافروف يوم السبت ١٠ يونيو ٢٠١٧، حيث أبدت روسيا قلقها تجاه قرار قطع العلاقات الدبلوماسية والتقنسية مع قطر، وأكدت مواصلة الاتصالات مع أطراف الأزمة الخليجية لحلها عبر قنوات الدبلوماسية والحوار المباشر (العربي الجديد، ٢٠١٨).

وقد اتخذت ألمانيا في بداية الأزمة موقفاً مؤيداً لقطر وطالبت عبر وزير خارجيتها بضرورة رفع "الحصار" المفروض على قطر نظراً لأنه يضر بجهود محاربة الإرهاب وأن قائمة المطالب المقدمة من قبل الدول المقاطعة لقطر "مستفزة جداً"، من جهة أخرى طالبت بحل الأزمة عبر الحوار المباشر مع ضرورة وقف تمويل الإرهاب. أما فرنسا فقد دعت إلى حل الأزمة الخليجية عبر الحوار وتأييد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لكافة المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة لاستعادة

العلاقات بين الدول الخليجية. بينما جاء الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور ليرمان، الذي اعتبر أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع قطر يُمثل "فرصة" ذهبية لإسرائيل لتعزيز التعاون بين الدول العربية في الحرب على الإرهاب. هذا التصريح يعطي دلالة واضحة لتأييد إسرائيل الموقف السعودي والإماراتي والبحريني والمصري بشكل خاص تجاه قطر ووقوفها إلى جانبهم، ووقوفها ضد قطر على الرغم من طبيعة العلاقات الإسرائيلية القطرية، حيث أن هذا الموقف يأتي في سياق تعزيز المصالح والأهداف الإسرائيلية بما يخدم ويحافظ على الأمن القومي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط في ظل بيئة إقليمية تشهد العديد من الاضطرابات والتحديات وتنامي الإرهاب (آل ثاني، ٢٠١٨).

لقد مثلت الأزمة الخليجية فرصة للقوى الإقليمية والدولية الكبرى المتنافسة والمتصارعة في منطقة الشرق الأوسط، لتعزيز نفوذها وقوتها وتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها الرامية إلى فرض السيطرة والهيمنة بمختلف أشكالها في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص. المتتبع لمواقف وتصريحات وتحركات القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة الخليجية، يرى بما لا يدع مجالاً للشك بأنها تندرج ضمن تنافس القوى لتعزيز الدور والمكانة والصراع من أجل البقاء للأقوى وإعادة خلق حالة من التوازنات الاستراتيجية وتغيير موازين القوى حمايةً وتأميناً لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية من خلال الاستفادة من الأزمة من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، واللعب على التناقضات عن طريق إعادة رسم شبكة التحالفات والاصطفافات والمحاور. وهنا يجب التأكيد على أن إنهاء الدور

الخليجي في المنطقة غير وارد ضمن الحسابات الإقليمية والدولية، لما تشكله منطقة الخليج من دور حيوي واستراتيجي في المنطقة الإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً. (القدرة، ٢٠١٧)

إن عقيدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقيدة اقتصادية في المقام الأول هدفها جلب المزيد من الأموال والاستثمارات إلى أمريكا لحماية وتعزيز قوة الاقتصاد الأمريكي ومواجهة اقتصاديات الدول الأخرى كالصين وألمانيا، وهذا بدى واضحاً من حجم الاتفاقيات التي وُقعت بين أمريكا والسعودية في القمة العربية الإسلامية الأمريكية، وهذا يأتي انسجاماً وتماشياً مع الخطة الأمريكية الهادفة لتعزيز الاستثمارات الاقتصادية والصناعات العسكرية والحصول على المال الخليجي والعربي. كما أن روسيا تسعى من خلال الأزمة الخليجية أن يكون لها موطئ قدم متقدم في الشرق الأوسط والاستفادة من الموارد الطبيعية (نפט، غاز طبيعي، الممرات المائية) والتطور والتقدم الاقتصادي الخليجي وفتح قنوات استثمارية أكبر وتعزيز الشراكة والتبادل التجاري والاقتصادي مع دول الخليج العربي، وبالتالي التقدم خطوة إلى الأمام لمواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة التغلغل أكثر في الخليج العربي بهدف تعزيز المصالح الاستراتيجية لها في الشرق الأوسط، ولعب دور أكبر في أزماته والتأكيد على تقوية التحالف مع شركائها الخليجين (عز العرب، ٢٠١٧).

والمواقف والتحركات التركية والإيرانية تتطابق أيضاً مع استراتيجية التنافس والدور والمكانة والبقاء للأقوى، فالجمهورية التركية تربطها علاقات وشراكة استراتيجية مع دول الخليج العربي، تهدف من خلالها تعزيز وجودها في منطقة الخليج العربي إلى تصفير المشاكل مع دول المنطقة في ظل استمرار الأزمة السورية والحرب على الإرهاب، في ضوء التطورات الاستراتيجية المتسارعة وتحولات في موازين

القوى والتحالفات واحتدام التنافس في الشرق الأوسط. أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تهدف إلى استثمار الأزمة الخليجية الراهنة - أزمة قطع العلاقات - في توسيع نفوذها وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد من منطلقات عدة، وهذا بدا واضح من خلال لعبها على التناقضات، بمعنى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع قطر لمواجهة السعودية ولتحدي العقوبات المفروضة عليها - إيران - من قبل القوى الدولية. كلا الحليفين - تركيا وإيران - يواجهان تحديات داخلية وخارجية كبيرة، لكن في المحصلة تبقى أزمات منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لهما حالة غنية يجب استثمارها بشكل دقيق، ليس من أجل الحفاظ على مصالح وبقاء حلفائهما فقط، وإنما بالاستفادة من حلفائهما لخدمة ولتعزيز وحماية مصالحهم ومشاريعهم (آل ثاني، ٢٠١٨).

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الخليجية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

شهدت الأزمة تسابقاً بين مسارين أولهما مسار تصعيدها من جانب الدول الأربع (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) وتكثيف الضغوط على قطر كي تستجيب للمطالب، وثانيهما مسار الحوار والتهدئة الذي تقوده الكويت مع سلطنة عمان مدعومتين من الولايات المتحدة، صاحبة المواقف الملتبسة "الناقدة لقطر ودعمها وتمويلها للإرهاب" والحريصة على عدم انفراط عقد النظام الخليجي، إلى جانب الدعم الأوروبي والروسي. وهذان المساران كشفوا بعض معالم التفاعلات على المستويات الثلاثة: الخليجي والعربي والإقليمي. فعلى المستوى الخليجي كشفت الأزمة وتفاعلات أطرافها أن انكساراً حقيقياً قد حدث في العلاقات السعودية- القطرية بالأساس، وأن

مجلس التعاون بات منقسماً إلى أطراف متعددة: السعودية والإمارات والبحرين في جهة، وقطر في جهة ثانية، وكل من الكويت وعمان في جهة ثالثة. أما على المستوى العربي فقد تبدى للجميع مدى هشاشة وضعف الموقف العربي من الأزمة وفي مقدمته جامعة الدول العربية، إلى جانب تفاعلات ضعيفة بين الحياد وبين التعاطف مع قطر والتحفظ على محاصرتها: المغرب، تونس، الجزائر، أما العراق والأردن فكانت مواقفهما أشد وضوحاً نسبياً، فالعراق رافض لحصار قطر، والأردن متردد بين الانحياز للدول الأربع والحرص على امتلاك ورقة التدخل مستقبلاً لرأب الصدع بين الطرفين. ولكن القوى الثلاث الأخرى: إيران وتركيا وإسرائيل هي من تفاعل بمنهجية واضحة تكشف مدى التزام كل منها بمشروعها السياسي في الإقليم ومدى حرصها على الاستفادة من الأزمة لفرض نفسها اللاعب الأهم في إدارة شؤون المنطقة (CAFIERO, 2017).

أن التنافس التقليدي بين هذه القوى الثلاث فرض نفسه بوضوح شديد على تفاعلاتها مع الأزمة. كانت تركيا في الموقف الأضعف لأنها كانت مضطرة لاختيار صعب لا فكاك منه بين حليفين: السعودية والإمارات من ناحية وقطر من ناحية أخرى. ولكن وجود التزامات وتحالفات أمنية مشتركة مع قطر خاصة ارتباطهما المشترك بجماعة الإخوان و«حركة حماس» اللتين استهدفتا من قمم الرياض التي حضرها الرئيس الأميركي، جعل تركيا تختار الانحياز إلى «حماس» وأن تتجاوب مع ما تمليه اتفاقية الدفاع المشترك من التزامات مع حرص على عدم خسارة السعودية والإمارات من خلال إطلاق دعوات القيام بتحركات محورها الدعوة للحوار بين الأطراف المتنازعة. وعلى العكس تماماً كان الموقف الإيراني؛ فإيران قبل الأزمة كانت مستبعدة ومستهدفة، وبالأزمة وجدت في قطر حليفاً محتملاً يمكن توظيفه لاختراق السياج

الخليجي ومن هنا كان اندفاعها لدعم قطر وتحميل الرئيس الأميركي مسؤولية الأزمة، التي رأت فيها فرصة للنيل من المملكة العربية السعودية، خصوصاً أن هذه الأزمة تزامنت مع العملية الإرهابية التي وقعت في العمق الإيراني واستهدفت مرقد الإمام الخميني ومعه مجلس الشورى وكان التركيز الإيراني على السعودية وتحميلها جانباً من مسؤولية هذه العملية (محمود، ٢٠١٧).

المطلب الأول: التدايعات الجيوسياسية للأزمات الخليجية :

يمكن رصد بعض التدايعات الجيوسياسية للأزمة الخليجية على النحو التالي (بولوك، ٢٠١٧ : ٢٥):

– **تصدع الجبهة الخليجية:** أثرت الأزمة الخليجية بشكل كبير على مفهوم الدفاع الخليجي المشترك، إذ أنه وبغضّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، فمن المنطقي الاستنتاج أن قطر لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولاً حليفة، بل جيراناً يُشكّلون تهديداً لأمنها الوطني، ومن أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شكٍّ وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية.

– **نصر سياسي لإيران:** أدت الأزمة الخليجية إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايداً في الخطر/النفوذ الإيراني، حيث أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرّع من تراجع مكانة مجلس التعاون الاستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين؛ الأمر الذي قد

– يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول. وهنا، يمكن القول: إنه رغم المساعي الإيرانية لتسجيل المزيد من النقاط في الأزمة الخليجية لصالحها، فإن سياسة طهران تبدو إلى حدٍّ ما حذرة في استغلال الانقسامات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي خوفًا، في حال تصاعدها، من أن تتطور إلى صراع إقليمي أوسع قد يكون له عواقب وخيمة على إيران وحلفائها في المنطقة .

– **إضعاف الدور السعودي:** قد تؤدي التطورات الإقليمية والدولية المتصاعدة مع حدة الأزمة الخليجية إلى حدوث نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة. لقد باتت بعض الدول الخليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة. ولا شك في أن العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية، بعد أن لمست الطريقة التعسفية وربما العدوانية في التعامل مع دولة قطر، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. كما أن الإجراءات التي تقودها السعودية ضد الجماعات الإسلامية السنية تهدد أيضًا بدفع حركات مؤثرة نسبيًا، مثل حماس وبعض فروع الإخوان المسلمين في المنطقة، نحو الاقتراب أكثر من إيران. ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج (النعامي، ٢٠١٧).

– **تراجع مصداقية واشنطن:** كشفت أحداث الأزمة الخليجية عن أن وجود القواعد الأمريكية يعد أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها؛

– الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربما في منطقة الخليج نفسها. وهذه العوامل مجتمعة قد تؤدي إلى تراجع نفوذ السعودية الإقليمية وربما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية، وكل ذلك يصب في صالح إيران (الزيني، ٢٠١٧).

قررت دول الخليج العربي، في ظل تعاظم الأزمات التي يواجهها صانع القرار في دول الخليج، الانتقال من مشهد المراقب إلى القيام بدور فاعل على الأقل في الأزمات المحيطة بها جغرافياً والمؤثرة فيها بشكل مباشر، وقد تجسد ذلك في التحركات الخليجية لمواجهة السياسات الإيرانية، سواء من خلال الموافقة على إرسال قوات (درع الجزيرة) إلى مملكة البحرين بناء على طلبها (للمساعدة في حماية الأمن الداخلي والحفاظ على الممتلكات العامة) حسب ما جاء في نص القرار الخليجي، أو من خلال التوجه الخليجي الجماعي نحو مجلس الأمن لطلب وقف (التدخلات) الإيرانية في شؤون دول المنطقة. كما اتخذت دول الخليج زمام المبادرة في حل الأزمة اليمنية من خلال (المبادرة الخليجية) التي أضعفتها سياسة المماثلة من جانب نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. ولم يقتصر التحرك الخليجي على الأزمات المحيطة بدول الخليج فقط، وإنما امتد إلى أزمات أخرى، أبرزها الأزمة الليبية، حيث شاركت دول خليجية في القوات الدولية لـ(فرض حظر جوي على ليبيا) استناداً إلى غطاءين عربي ودولي (حسن، ٢٠١٥: ٥٧).

وبالتالي، في ضوء ما سبق، يمكن رصد أربعة أبعاد رئيسية في إدارة صانع القرار الخليجي ما يحيط به من أزمات متلاحقة (عبد القادر، ٢٠١٤):

أولها البعد السياسي: جسدته مظاهر عديدة أبرزها المبادرة الخليجية تجاه اليمن

والمواقف الخليجية تجاه النظام السوري الحالي، والمواقف الخليجية تجاه السياسات الإيرانية التي ترمي إلى التدخل في شؤون دول المنطقة.

ثانيها: البعد الأمني، وجسدته التحركات الخليجية لوقف (المخطط) الإيراني في مملكة البحرين من خلال إرسال قوات (درع الجزيرة) إلى المملكة.

ثالثها: البعد العسكري، وجسدته المشاركة الخليجية العسكرية في القوات الدولية في ليبيا.

رابعها: البعد الاقتصادي، وجسده الدعم الاقتصادي الخليجي لكل من مملكة البحرين وسلطنة عمان للمساهمة في احتواء بعض مظاهر الاحتجاج التي شهدتها هاتان الدولتان، والمشاركة الخليجية في فرض العقوبات الاقتصادية على النظام السوري لتكثيف الضغوط الإقليمية والدولية ضده.

أدت هذه التحركات الخليجية إلى زخم سياسي غير مسبوق في الحديث عن (الدور الإقليمي) الخليجي والذي تراوحت القراءات المطروحة له ما بين دور (استباقي) يهدف إلى محاولة تجنب هذه الدول السيناريوهات التي شهدتها بعض الدول العربية، ودور إحلالي يهدف إلى استغلال فرصة الفراغ الذي خلفه غياب الدور المصري ومحاولة أخذ زمام المبادرة من جانب دول الخليج لملء هذا الفراغ. لكن بصرف النظر عن القراءات المطروحة، فإن السمة المهمة التي يمكن استخلاصها من التحركات الخليجية هي (النهج أو التنسيق الجماعي) في التحرك، والذي ظهرت مؤشرات الأولوية في الموقف الجماعي تجاه السياسات الإيرانية، والمبادرة الخليجية تجاه اليمن، وهو نهج غاب عن السياسة الخارجية الخليجية فترة طويلة، بعد أن كانت الدول الخليجية في الماضي تفتقر إلى نمط المواجهة المتسقة فيما بينها للتهديدات المشتركة، وكانت تنفرد في العادة كل دولة بتقرير ما تراه مناسباً لأولويات سياستها

الخارجية، مما كان ينعكس في النهاية على عدم وجود سياسة خليجية خارجية موحدة.

– اقتراح (الهيئة العليا لإدارة الأزمات):

استطاعت دول الخليج العربية تحييد تأثير بعض الأزمات المباشرة التي واجهتها كالأزمة البحرينية، وإلى حد ما الأزمة اليمنية، لكن لا تزال هناك أزمات وقضايا أخرى لم تتبلور بشأنها بعد رؤية خليجية واضحة، فعلى سبيل المثال، لا يزال هناك نوع من الضبابية يسود الرؤية الخليجية في التعامل مع مصر ما بعد الثورة، ولا تلوح في الأفق بوادر رؤية خليجية واضحة تجاه التعامل مع تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق، ولم تحدد هذه الدول بعد خياراتها في التعامل مع الصعود اللافت لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة (فتحي، حسام، ٢٠١٤).

ووفقاً للمادتين (٦ و ١٠) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، لا بد أن يكون للمجلس هيئة تسعى لتسوية المنازعات تتبع المجلس الأعلى، وقد جرى التوقيع على نظام هذه الهيئة في ٢٥ أيار ١٩٨١، الذي نص على أن يكون مقرها الرياض في المملكة العربية السعودية ويتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف. ويتضح من ذلك أن الهيئة جهاز عرضي يشكل في كل حالة على حدة، ويكون اللجوء إلى الهيئة من خلال المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي بدوره يحيل إليها ما يعرضه الأعضاء على المجلس من منازعات وكذا الخلافات التي تثور حول تفسير النظام الأساسي أو تطبيقه، وهو ما يعني أن العلاقة مع هيئة تسوية المنازعات من حيث اللجوء وعدمه، تكون للمجلس الأعلى، وليس لجوءاً مباشراً من الدول الأعضاء إلى الهيئة.

ووفقاً لما قرره نظامها، تتمثل مصادر القاعدة التي تطبقها الهيئة في أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والقانون والعرف الدوليين ومبادئ الشريعة الإسلامية، وللهيئة أثناء النظر في أي نزاع أمامها وإلى أن تصدر قرارها النهائي أن توصي المجلس الأعلى باتخاذ تدابير مؤقتة تقتضيها الحاجة أو الظروف، كما تصدر الهيئة نوعين من القرارات (عبدالله، ٢٠١٤):

- توصيات حيث يكون المعروض عليها نزاعاً بين الدول الأعضاء.
 - فتاوى إذا كان المعروض عليها خلافاً حول تطبيق أو تفسير النظام الأساسي للمجلس.
- وترفع توصيات الهيئة أو فتاواها إلى المجلس الأعلى الذي يتخذ القرار النهائي، وما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك، تنتهي مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتاواها إلى المجلس الأعلى الذي له أن يقوم باستدعائها في أي وقت لتفسير أو توضيح ما جاء في التوصية أو الفتوى. وبرغم اعتماد الهيئة في التعامل مع النزاعات والمسائل المستفتى فيها على مصادر يغلب عليها الطابع القانوني، فإنها تدخل ضمن وسائل التسوية التي لا تؤدي في ذاتها إلى حلول ملزمة لأطراف وتتحصر سلطتها في إصدار التوصيات: إذا كان المحال إليها من المجلس الأعلى نزاعاً بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوجه تلك التوصيات إلى المجلس الأعلى الذي له الأخذ بها أو عدم الأخذ، فإذا أقرها المجلس بالإجماع صارت ملزمة والإلزامية هنا أساسها قرار المجلس الأعلى الذي يتأثر كغيره من قرارات أجهزة المنظمات الدولية باتجاهات التصويت وتوافق مصالح الدول الأعضاء أو تضاربها، أي لا يمكن إنكار البعد السياسي فيها، وللهيئة أيضاً أن تصدر فتاوى في شأن ما يحال إليها من المجلس الأعلى من خلاقات حول تطبيق أو تفسير النظام الأساسي لمجلس التعاون. ومن جهة

أخرى، فإن الهيئة بهذا الشكل، وبالتحديد فيما يتعلق بتسوية النزاعات بين الدول لا تعدو سوى أن تكون أداة تحقيق وتقرير حول موضوع النزاع كآلية مساعدة للمجلس الأعلى الذي له وحده سلطة اتخاذ القرار الذي يمكن للدولة الطرف في النزاع إذا لم ترضَ بما ينتهي إليه قرار المجلس في النزاع، ألا تعلن عدم التزامها بالقرار (عايش، ٢٠١٤).

المطلب الثاني: تسوية النزاعات الخليجية

إن تفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء يتطلب تعديل نظام تسوية المنازعات باتباع واحد أو أكثر من الطرق التالية (حياتي، ٢٠٠٣):

١. تحويل هيئة تسوية النزاعات إلى مؤسسة لمواجهة الأزمات وتسوية النزاعات الخليجية مزودة بسلطات ذاتية، منها إمكان المبادرة والتحرك السريع لمواجهة الأزمات بين الدول الخليجية لتوفي تفاقمها وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة ما نجم عنها من مشكلات وآثار وأن تقسم بتشكيل غير عرضي قائم على الموضوعية والحيادية حتى تحوز ثقة الدول المعنية بالنزاع أو الأزمة وأن تكون لقراراتها قوتها الملزمة لأطراف الأزمة أو النزاع.

٢. تضمين النظام الاساسي أحكامًا للتسوية السلمية للنزاعات تجعل اللجوء إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية ممكنا بطلب من أحد أطراف النزاع في حال فشل الطرق الدبلوماسية في تسويته خلال فترة زمنية محددة.

٣. تحويل المجلس الأعلى بمجلس التعاون لدول الخليج العربية سلطة التدخل السريع لفرض تسوية للنزاع في حل للأزمة بموافقة أغلبية الأعضاء متى كان ذلك ممكنا، دون أن يكون لأطراف النزاع حق المشاركة في التصويت.

مما سبق يلاحظ أن أهم التحديات التي تؤثر على دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إدارة الازمات ما يلي :

١. ضعف آليات تنسيق المواقف والسياسات:

سعى مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيجاد آلية لتنسيق السياسات والمواقف الخارجية للدول الأعضاء، وتمثل ذلك في الاجتماعات الدورية لمجلس وزراء الخارجية، التي تتخذ شكل الترويكا، لضمان التنسيق بين التوجهات كوسيلة للتعامل مع العالم الخارجي بشكل يصون مصالح الدول الأعضاء، وحتى يتم تجنب التعارض بين مواقفها، ولاسيما أن منطقة الخليج مليئة بالتوترات والصراعات ووجود قوى إقليمية لا تخفي أطماعها التوسعية في المنطقة، والتزام الدول الأعضاء في مجلس التعاون بالاعتبارات الجماعية، يجعل لها هوية وتأثيراً في مواجهة هذه الأطماع ويتطلب ذلك بطبيعة الحال الحرص على ارتباط الدول الأعضاء بالكل الخليجي (عايش، ٢٠١٤).

٢. التباين في عناصر القوة النسبية:

يتسم مجلس التعاون بعدم تجانس واضح في عناصر القوة النسبية للدول الأعضاء، فهناك قوة كبرى (السعودية) ودولتان متوسطتان وهما (سلطنة عُمان والإمارات) وثلاث دول صغيرة (الكويت، والبحرين وقطر) وهذا يعني عدم وجود توازن في توزيع عناصر القوة بين أعضاء المجلس، مما خلق تنافساً على النفوذ الإقليمي بين دول يتجاوز أحياناً عناصر قوتها، وأدى إلى عرقلة بعض دول المجلس صدور القرارات التي تراها في غير صالحها، كذلك المتعلقة مثلاً بتطوير مقومات خطط الدفاع الخليجي المشترك، خشية مما تصورته من محاولات لهيمنة القوى الكبرى على قرارات المجلس. ولقد شهدت العلاقات بين دول المجلس أنماطاً مختلفة من

التفاعلات كانت خليطاً بين التعاون والصراع، ولم يشهد في تقدير البعض سوى فرصة محددة للتحوّل إلى كتلة على المستوى الجماعي، ولم يصل إلى المستوى المؤسّساتي الذي يؤهله لاكتساب الفعالية اللازمة التي تمكنه من الوصول بالعلاقات بين الدول الأعضاء إلى المستوى المأمول من التكتل أو الاندماج (ادريس، ٢٠٠٠: ١١٤).

وتأتي الأطر الثنائية بين الدول الخليجية كحلّ مؤقتة للتعاون بين الدول الخليجية، وهو ما تؤكدّه تصريحات مسؤولي دول المجلس، منها -على سبيل المثال- ما أكده نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله، في ١٩ يوليو ٢٠١٨، بأن "المجلس التنسيقي الذي أُقر بين الكويت والمملكة ليس بديلاً لمجلس التعاون، بل هو أحد أهم روافد الدعم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (حسن، ٢٠١٨)".

لكن بعيداً عن تأثيرات هذه المجالس على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هناك مستوى آخر من التأثير قد ينسحب إلى تفاعلات الوحدات الخليجية في إطارها البيئي. وفيما يلي اتجاهين رئيسيين من هذه التأثيرات (اليومي، ٢٠١٧):

الاتجاه الأول: هو زيادة الهوة بين الوحدات الخليجية؛ فمن شأن هذه الكيانات الجديدة التي حُصرت في تعزيز التعاون فيما بين المملكة وكل من الإمارات والكويت، أن تؤدي إلى استبعاد باقي الوحدات المستثناة من هذه الكيانات (عمان، وبدرجة أقل البحرين)، بتعمد كل من الإمارات والسعودية تهميش دور مجلس التعاون كإطار حاكم للتفاعلات بين أعضائه، واستحداث بدائل ثنائية تعمل على حساب الإطار الجماعي، الأمر الذي قد يزيد الهوة بين الوحدات الخليجية، خاصة في ضوء المحاولات القطرية لتوظيف هذه الهوة وزيادتها من أجل تعزيز موقفها.

الاتجاه الثاني: يتعلق بتعزيز التحالفات الخارجية؛ فقد تسعى بعض دول الخليج العربي، خاصة الدول الصغيرة مثل عمان، وقطر من قبل، والكويت، إلى محاولة تأمين محيطها

الذي تتشاركه مع الوحدات الخليجية والإقليمية الأكبر - خاصة في ضوء استشعارها خطر الانتقاص من السيادة والمحاولة المستقبلية للكيانات المستحدثة فرض سياسات بعينها عليها - إلى البحث عن تحالفات خارجية مع بعض القوى التي قد تؤمن لها الحماية من هذه الأخطار. وهذه الخطوة مرشحة للتزايد على خلفية التقارب "القطري-التركي" ٢٠١٧-٢٠١٨، وهو التعاون الذي قد تنظر إليه الوحدات الأخرى على أنه استطاع أن يؤمن قطر من خطر سيناريو التدخل العسكري. ويؤكد على ذلك، قيام الكويت بتوقيع اتفاقية تعاون دفاعي مشترك مع تركيا، وذلك في اختتام فعاليات الاجتماع الخامس للجنة التعاون العسكرية المشتركة بين البلدين في ١٠ أكتوبر ٢٠١٨ (مركز الزيتونة، ٢٠١٨).

وقد تحذو عمان المنهج ذاته عبر تعميقها لعلاقاتها مع إيران التي تعبر عنها بشكل أو بآخر من خلال احتفاظها بسياستها المعتدلة نسبياً تجاهها وعدم تبنيها لسياسات التصعيد السعودية والإماراتية، هذا بالإضافة إلى حفاظها على مستوى تنسيق عالٍ معها في مجالات مختلفة يأتي في مقدمتها المجال العسكري عبر المناورات المشتركة وكانت آخرها تلك التي أجريت في أبريل ٢٠١٧، إلى جانب الإعلان في ٦ أيار ٢٠١٨ عن عزم الجانبين إجراء مناورات مشتركة في مياه الخليج (حسن، ٢٠١٨).

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية للأزمة الخليجية:

أن استمرار الأزمة قد تساهم في زعزعة استقرار منطقة ليست في منأى عن فوضى تسعى إليها الإدارة الأمريكية وإيران وذلك من أجل تمرير مخططاتهما، ربما بشكل يؤدي لتقاسم المصالح بينهما، حيث ما كان لهذه الأزمة أن تتصاعد دون إرادة، ولو غير مباشرة، من البيت الأبيض نفسه، وهي نفس الإرادة التي أوصلت دول الجوار إلى الأزمات والكوارث والحروب، ولذلك فإن على دول التعاون الخليجي، وبما تمتلكه

من مقومات, أن ترفع مستوى خطابها الاستراتيجي من أجل مواجهة التحديات لصالح قضايا الأمة العربية, وليس دول الخليج فقط, ولتكن البداية هي الدعوة إلى انعقاد مجلس دول التعاون بحضور قطر, لأن استمرار حصارها ومقاطعة النظام فيها لا يؤدي إلى انهيار مجلس التعاون فقط, وإنما إلى بروز تحالفات وتقاربات بعيدة عن التحالفات التي تستند إلى حماية الأمن القومي العربي, وهي تحالفات على أساس المحاور مما سينعكس ذلك سلباً, ليس على دول الجوار واستمرار ازماته فقط, وإنما على ما تعيشه تلك الدول من أوضاع داخلية وما فيها من تحديات العولمة ومتطلبات الإصلاح والديمقراطية أيضاً, ولذلك فإن الدعوة إلى تفعيل مجلس التعاون الخليجي واعداد الوئام والانسجام فيما بينهما هي خطوة مهمة على قاعدة المصارحة والمصالحة حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والإنسانية لمواجهة التحديات والتهديدات, وبما يخدم ولادة مرحلة جديدة رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها السياسة العدوانية الأمريكية وامتداد النفوذ الإيراني, ورغم ما يعترى هذه المرحلة من ادعاءات ما يسمى الربيع العربي. وتشكل توجهات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تحدياً مهماً امام قيام اتحاد خليجي, إذ أن دول الخليج العربية غير منسجمة تماماً في توجهاتها السياسية الخارجية, ويتضح ذلك من خلال مواقف هذه الدول المتباينة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران والمواقف من ثورات الربيع العربي وكذلك المواقف من القضية الفلسطينية ومستقبل التسوية السلمية, وكذلك الحال فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والوجود العسكري الاجنبي في الخليج (عبد الملك، ٢٠١٢: ٢٧).

المطلب الأول: مسارات حل الأزمة الخليجية القطرية ٢٠١٧:

أن مسألة الاتحاد بين دول الخليج العربية مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها من خلال العوامل الكثيرة المحفزة والدافعة إلى ضرورة الإسراع بخطوات تطبيق مشروع الاتحاد. وفي إطار التطورات التي مرت بها الأزمة، وفي إطار مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة، والاستراتيجيات التي تم الاعتماد عليها في إدارة الأزمة، تبرز مجموعة من المسارات المستقبلية، أهمها:

المسار الأول: انتهاء الأزمة سلمياً

في الغالب سيكون هذا السيناريو برعاية أمريكية، وذلك من أجل الاحتفاظ بحلفائها في المنطقة عموماً ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، والأسباب التي قد تعزز هذا المسار تتمثل في (COOK, 2018):

١. قناعة الولايات المتحدة الأمريكية أن قطر لا تحتاج إلى حصار بل رقابة وتدقيق، هذا إلى جانب حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى توحيد صفوف حلفائها، بعد أن ارتفعت وتيرة الخلافات الأمريكية الإيرانية، بعد إعلان إلغاء الاتفاق النووي.
٢. في حال قامت قطر بتقليص حجم دعمها المقدم لجماعة الإخوان المسلمين، دون أن تصل إلى حد القطيعة. وهو ما قد تتفهمه دولة الإمارات خاصة أن المؤشرات تدل أن نسبة كبيرة من الشعب الإماراتي تختلف رؤيتها عن رؤية الحكومة الإماراتية تجاه حركة الإخوان المسلمين وأن تتعهد قطر بالسيطرة على شبكة الجزيرة الممولة من الدولة.

المسار الثاني – انتهاء الأزمة عسكرياً:

قد يأخذ هذا السيناريو عدة أشكال فرعية (بولوك، ٢٠١٧):

الأول: من خلال تحرك عسكري داخلي، يهدف إلى تغيير النظام القطري على أن يتم استبدال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بأحد أفراد عائلته الذين يتصفون بقدرتهم على التكيف، وعلى الرغم أن هذا الاحتمال مستبعد نوعاً ما إلا أنه لا يزال قائماً.

الثاني: يتمثل بالتصعيد العسكري ضد قطر، ومن مؤشرات تصريح وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد آل خليفة في تغريدة له على تويتر عام ٢٠١٧ حمل فيها قطر مغبة التصعيد العسكري في المنطقة؛ إضافة إلى اعتزام الدول العربية الاربعة” المقاطعة” إقامة قاعدة عسكرية في البحرين . وقد يحدث هذا السيناريو في حال نجحت الدول المقاطعة بإقناع الولايات المتحدة الأمريكية، بضرورة السيطرة العسكرية على قطر، مقابل تقديم ضمانات للقواعد العسكرية الأمريكية، وتقديم تمويل “سخي” للولايات المتحدة الامريكية بعد السيطرة على مقدرات قطر الاقتصادية، أو في حال فشلت قطر في اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية الدور القطري في المواجهة الأمريكية الإيرانية المتوقعة.

المسار الثالث – استمرار الوضع الراهن:

قد يأخذ هذا المسار عدة أشكال على النحو التالي(نيوباور، ٢٠١٧):

الأول: تشديد الحصار وفرض عقوبات جديدة، من خلال قيام دول الحصار بتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي، وتجميد ودائع قطر في الدول المقاطعة (دون أن يتم الإعلان عن حجم تلك الودائع).

الثاني: تجميد الأزمة والتعايش معها، وذلك يرجع للحاجة إلى حلول وتسويات خارج دائرة الخبرة القطرية وخبرة دول الخليج ومصر، مما يجعلها بحاجة لوقت أطول.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمجلس التعاون الخليجي

إن الخلافات والصراعات السياسية بين أعمدة مجلس التعاون الخليجي، لاسيما الاختلاف المستمر لدول المجلس مع قطر، قد يكون أمراً طبيعياً بالنسبة للمجلس كمنظمة دولية تشاركية، إلا أن الخلاف الحالي ربما يقوض أركان هذا المجلس ويهدد مستقبله السياسي؛ وذلك بسبب الطبيعة الإيديولوجية التي غذت الصراع القطري الحالي بالضد من السعودية ومحورها الخليجي متمثلاً بـ(الامارات والبحرين)، لاسيما مع بقاء دولتي الكويت وسلطنة عُمان على الحياد. وبالتالي من الممكن أن يؤدي هذا الخلاف إلى إحدى السيناريوهات الآتية (النعامي، ٢٠١٧):

أولاً: بقاء المجلس بشكله الحالي مع احتفاظ كل دولة من دول الخليج بعضويتها بشكل رمزي، بغض النظر عن حجم الخلاف بين دول الخليج؛ ذلك لأن المجلس يعد منظمة دولية تقوم على مجموع دول وليس على دولة دون أخرى، بمعنى ليس هناك سلطة لدولة معينة داخل المجلس أكبر من الأخرى، وبالتالي من الممكن أن يحتفظ مجلس التعاون الخليجي برمزيتة السياسية والاقتصادية كمنظمة إقليمية وكواجهة سياسية لدول الخليج.

ثانياً: ربما تنجح الوساطة والمساعي الحميدة التي تقوم بها بعض الدول الخليجية والعربية مثل الكويت وعُمان والأردن أو تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقريب وجهات النظر بين السعودية والبحرين والإمارات من جهة وبين قطر من جهة أخرى؛ لحل الأزمة الحالية. وهذا يعني بقاء مجلس التعاون الخليجي كمظلة بروتوكولية ترمز لوحدة خليجية، لاسيما وأن الرغبة الأمريكية ترجح بقاء المجلس كمنظمة شكلية وليست فعلية، وتريد الحفاظ على الوحدة الخليجية بالضد من التطلعات الإيرانية في المنطقة.

ثالثاً: تفكيك المجلس وانقسامه إلى عدة محاور: إن بقاء الأزمة الخليجية على حالها دون حل لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، سيفاقم من حجم الأزمة، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على مواقف بعض الدول الخليجية المحايدة كالكويت وعمان وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي أيضاً، وهذا ربما يساهم في تفكيك المجلس؛ نتيجة لتجذر الخلاف الخليجي وتغييب الحلول، أو ربما ينقسم المجلس بين محور سعودي يضم (السعودية والإمارات والبحرين) ومحور قطري يضم (قطر وعمان) القريبتان نوعاً ما من طهران، وربما يضم المحور الأول أيضاً دول عربية كمصر والأردن، لاسيما وأن السعودية والإمارات أعلنتا في عام ٢٠١٨ عن تشكيل لجنة للتعاون (العسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي، والثقافي) بين البلدين.

ويرجح الباحث استمرار الأزمة وعدم حلها بالمستقبل القريب؛ بسبب تمسك طرفي الأزمة بموقفهما الحاد متمثلاً بالسعودية وقطر، لاسيما وأن قطر لا تفاوض حول سياستها الإعلامية متمثلة بقناة الجزيرة، ولا يمكنها أن توقف دعمها للجماعات المتطرفة مثل (الإخوان المسلمين وحماس)، فضلاً عن ذلك، فإن قطر لا يمكنها الرضوخ للمطالب السعودية حول سياستها الخارجية اتجاه إيران. وبالتالي لا يمكن أن تقبل الشروط السعودية بشكل كامل؛ وهذا من شأنه أن يمدد عمر الأزمة ويساهم في تقويض أو تفكيك مجلس التعاون الخليجي (وليد، ٢٠١٧).

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات السياسية والاقتصادية للأزمات السياسية على الدول الخليجية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وبيان صحة فرضيتها ومفادها: "يوجد علاقة تأثيرية سلبية للأزمات السياسية الخليجية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧"، وتبين من خلال الدراسة أن للأزمة الخليجية والصراعات بين الدول الخليجية انعكاسات أمنية وسياسية واقتصادية، تتجاوز تأثيراتها المنطقة الخليجية والأنظمة السياسية في المنطقة العربية، وذلك لأن لكل طرف من أطراف الصراع ارتباطات ومصالح خاصة على المستويين الداخلي والخارجي.

يتضح من خلال قراءة موضوعية الواقع العربي قبل الاحتجاجات الشعبية والثورات العربية وما بعدها، أن الأزمة الخليجية في منطقة الخليج العربي قد نتجت بسبب اختلاف في وجهات نظر دول الخليج العربي حول معالجة القضايا الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة متعددة الأبعاد والأهداف، إذ أُنسبت العلاقات القطرية الخليجية بالتوتر وغياب الثقة خلال السنوات السابقة ولعل أزمة أو نزاعات الحدود بين قطر والسعودية وقطر والبحرين في حقبة التسعينيات من القرن العشرين كادت أن تعصف بمجلس التعاون الخليجي ثم عادت تلك الخلافات مرة أخرى في عام ٢٠١٤ والتي عرفت (بأزمة السفراء)، ونتج عنها سحب سفراء الدول الخليجية (الامارات، البحرين، السعودية) من قطر وذلك احتجاجًا على خروجها عن التوافق الخليجي آنذاك، وهو ما دفع الأسرة الحاكمة في قطر إلى إعطاء ضمانات إلى الأطراف الخليجية عبر اتفاق جرى بين الأطراف المعنية مهد لتجاوز تلك الخلافات في تلك المرحلة، لذا يمر مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام ٢٠١٧ بأخطر أزمة بنيوية منذ نشأته تهدد

بحل المجلس أو انقسامه من الداخل، بعدما كان نموذجًا ناجحًا كمنظمة إقليمية فاعلة في محيطها الخليجي والعربي، ولذا تطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل المجلس، لاسيما بعد عقد القمة الخليجية الـ (٣٨) بالكويت ٢٠١٨، التي شهدت أضعف تمثيل للوفود الخليجية مما ينذر باستمرار الأزمة القطرية.

النتائج :

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- تقوم العلاقات الدولية على مجموعة من الاجراءات والتفاعلات يمكن تقسيمها إلى صنفين: الأول: وهو النمط التعاوني القائم على مبدأ التعاون والذي تتأسس عليه التحالفات الإقليمية، أما الصنف الثاني فيكمن في النمط الصراعي والذي يتضح في العلاقات الدولية بين القوى العالمية والتي بالرغم من ما تقوم به من اتفاقيات وتحالفات شديدة اللهجة، إلا أنها لا تنفك تخلق فيما بينها صراعات على مراكز القوى تحكمها المصالح حسب المنطقة التي يحدث فيها الصراع.
- نظراً لتداعيات الأزمة الخليجية على دول الخليج العربي وعلى كافة مستويات ومجالات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن مواجهة هذه التداعيات والتحديات تتطلب بناء كيان سياسي أكبر وأقوى ليتمكن من التعامل مع هذه التحديات بشكل مستقل، إذ أن الكيانات السياسية القائمة في الخليج تفتقد إلى تلك القدرة، وخصوصاً في ظل بيئة متوترة وغير مستقرة مثل منطقة الخليج. وفي ظل تعدد مصادر التهديد سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.
- هناك مجموعة من التحديات والعوامل التي يمكن أن تزيد من تفاقم حدة الأزمة الخليجية، ومنها عدم إيجاد حل لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين من دول

مجلس التعاون الخليجي، وهذا من شأنه سينعكس سلباً على مواقف بعض الدول الخليجية المحايدة كالكويت وعمان وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي أيضاً، وربما يساهم ذلك في تفكيك المجلس، نظراً لتفاقم الخلاف الخليجي وعدم إيجاد الحلول له، أو ربما ينقسم المجلس بين محور سعودي يضم (السعودية والإمارات والبحرين) ومحور قطري يضم (قطر وعمان) القريبتان نوعاً ما من طهران، وربما يضم المحور الأول أيضاً دول عربية كمصر والأردن.

- سعت قطر إلى تدويل وأقلمة الأزمة لقناعتها من أن التنسيق الاقتصادي والأمني والسياسي بين الدول الأربع يُقيد من حرية حركتها وهامش المناورة أمامها إذا أبقّت على الأزمة في إطارها الخليجي-المصري. وقد استندت الدوحة إلى ثلاث آليات رئيسية في مواجهتها للعزلة التي فرضتها عليها الدول الأربع. يتمثل أولها في الحديث عن أن الإجراءات التي اتخذتها تلك الدول تنتهك قواعد القانون الدولي، ولا تراعي البعد الإنساني في العلاقات الخليجية-القطرية، ومبادئ حسن الجوار. أما ثانيها فتركز على نفي الاتهامات التي تُوجّه لها بدعم الإرهاب، وإثارة الفتن الداخلية. في حين تعلق ثالثها بممارسة ضغط غير مباشر على دول المقاطعة من خلال استغلال الاستثمارات القطرية في عدد من الدول الكبرى للتأثير على مواقفها من الأزمة، والضغط على دول المقاطعة بتخفيف أو إنهاء الإجراءات التي تفرضها على الدوحة، والتي من شأنها عزلها دولياً وإقليمياً.

- شكّلت الأزمة الخليجية فرصةً لإيران لتعزيز مكاسبها في منطقة الخليج العربي من خلال الدعم الذي قدمته لدولة قطر في الجانب الاقتصادي لتلافي تداعيات إجراءات

- المقاطعة الرباعية التي تعرضت لها قطر بعد أزمة الخامس من يونيو/حزيران ٢٠١٧، وهو ما انعكس في الموقف القطري المعارض للعقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي بعد انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني خروجاً على موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما شكّل شرخاً مُضافاً إلى بُنية وتماسك المجلس ووحدة موقفه.

- منذ انطلاق ثورات الربيع العربي في نهاية عام ٢٠١٠، ظهرت العلاقات الخليجية في حالة من التذبذب، وبخاصة بعد انقسام دول الخليج تجاه هذه الثورات، حيث تبنت السعودية والإمارات معارضة هذه الثورات بشكل صريح، وسعت في إفشالها، كموقف السعودية والإمارات دول خليجية أخرى وإن كان بدرجات متفاوتة مثل البحرين والكويت وسلطنة عمان، بينما خرجت قطر عن هذه الإجماع الخليجي بدعمها لثورات دول الربيع العربي.

- أثر ضعف آليات حل الأزمات والنزاعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مقدرة المجلس على حل النزاعات التي تقع بين الدول الاعضاء في المجلس والذي برز بشكل كبير في الازمة الخليجية – القطرية عام ٢٠١٧.

- شهدت المنطقة العربية العديد من الأزمات، وتعد الأزمة الخليجية التي بدأت في ٢٠١٧/٦/٥ بين كل من (السعودية، الإمارات، البحرين، بالإضافة إلى مصر) امتداد لأزمات سابقة عرفها مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجرى سحب سفراء فيها، وكان بعضها معلناً، كما في سنة ٢٠٠٢ وفي سنة ٢٠١٤، وبعضها كان صامتاً يمكن تلمُّسه من خلال فتور العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون أو رفض إنشاء مزيد من الإجراءات التكاملية بين دول المجلس.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي:

- ضرورة وضع استراتيجية مشتركة في مواجهة التحديات الاقليمية، والابتعاد عن الخصوصية الضيقة، ومعالجة مشكلة الخلل السكاني معالجة جذرية وجماعية، وأخذ مبادرات جريئة في وضع صيغة للتعاون الاقليمي بما يخدم المصالح المشتركة لإرساء قواعد ثابتة للأمن والاستقرار بعيداً عن المؤثرات الخارجية.
- ضرورة مراعاة التفاوت النسبية بين دول الخليج، والحفاظ على الخصوصية التي تتمتع بها كل من الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث إذا كان سيؤدي الاتحاد إلى تحول الأنظمة الخليجية إلى نسخة واحدة، فلن يكون ذلك في صالح المواطن الخليجي، فالتجربة السياسية متفاوتة بين دول المجلس. وبالتالي لا يمكن أن يعيش المواطن في المنامة بقوانين الرياض، ولا المواطن في الدوحة بقوانين مسقط أو في أبو ظبي بقوانين الكويت ولن يكون الاتحاد بهذه الحالة في صالح المواطن الخليجي، لأن المتقدم سوف يتأخر حتى يلحق به المتأخر.
- ضرورة نشر ثقافة الحوار والتقارب بين فئات المجتمع الخليجي وتشكيل هيئة حكماء البث الإعلامي في الخليج تناقش المخالفات الإعلامية وتتصدى لها.
- إن المجلس ما زال في أمس الحاجة إلى امتلاك القدرة على اتخاذ القرار السياسي المناسب في الوقت المناسب، وبدون هذه القدرة سيبقى المجلس مجرد إطار تشاوري عاجز عن القيام بوظائفه الأساسية كمنظمة إقليمية أو كنظام إقليمي فرعي، وخاصة
- الوظائف المتعلقة بالأمن والتكامل والتنسيق والتنمية والشرعية وتحقيق الأهداف، الأمر الذي يفرض مجدداً مراجعة الفلسفة التكاملية التي ارتكزت عليها عملية تأسيس المجلس.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- الكيالي، عبد الوهاب (١٩٧٩). موسوعة السياسية (٧ أجزاء)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- المعجم الوسيط، (١٩٩٨)، مجمع اللغة العربية. القاهرة، الطبعة الثالثة.

ثانياً: المراجع العربية:

الكتب:

- أحمد، أحمد إبراهيم (٢٠٠١). إدارة الأزمات التعليمية: منظور عالمي. الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.
- إدريس، محمد السعيد (٢٠١٣). إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.
- الأشعل ، عبد الله (١٩٩٠). العلاقات الدولية لمجلس التعاون. أبو ظبي: دار السلاسل.
- البحارنة، حسين محمد (٢٠٠٦). دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، لبنان: دار الكنوز الادبية.
- برادلي، جون آر (٢٠١٢). ما بعد الربيع العربي، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه مراجعة محمد إبراهيم الجندي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- بوغارت، لوري بلوتكين (٢٠١٨). قطر وتمويل "داعش": المقاربة الأمريكية، معهد واشنطن.
- بولوك، ديفيد (٢٠١٧). أغلبية ساحقة من الإماراتيين تؤيد الصرامة إزاء إيران، إنما ليس إزاء قطر أو "الإخوان المسلمين"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.
- جبرائيل إيه، الموند (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
- جوزيف هاموند (٢٠١٧). مسابقة قطر- مصر في قلب انتخابات اليونسكو. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.
- الحسن ، سبعاوي (١٩٨٢). الأمن الجماعي العربي. بغداد: دائرة الشؤون الثقافية.
- حسن، إسلام خالد (٢٠١٥). الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- حسن، عبد الفتاح، (١٩٦٨)، مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت: دار النهضة العربية.
- الحسن، عمر (٢٠١٣). التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرينية: التصريحات الرسمية وشبه الرسمية منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ وحتى ٣١ مايو ٢٠١٣، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- حسين، عدنان السيد (١٩٩٤). العلاقات الدولية، الحرب والسلم مفاهيم أساسية. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
- الخضري، محسن (١٩٩٠). إدارة الأزمات: منهج اقتصادي وإداري متكامل. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- ربيع، محمد محمود، ومقلد، أسماعيل صبري (١٩٩٠). موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت.
- زهران، جمال علي (٢٠٠١). أزمات النظام العربي وآليات المواجهة. القاهرة: دار الشروق.
- الزياتي، أمل (١٩٩٤). البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، دون دار نشر، القاهرة.
- الزيني، أيمن (٢٠١٧). تداعيات الأزمة القطرية علي مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة. بيروت: المركز الديمقراطي العربي.
- ساعاتي، أمين، (١٩٩٧)، مجلس التعاون ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة.
- شهود، ماجد محمد (٢٠٠٢). إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة. دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.
- شفيق، علي (١٩٨٩). مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية.
- الصاوي، عبد الحافظ (٢٠١٧). حصار قطر الخسائر الاقتصادية لأطراف الأزمة. القاهرة: المعهد المصري للدراسات، تقديرات اقتصادية.
- عبدالله، جمال (٢٠١٤). السياسة الخارجية لدولة قطر (٢٠١٣-١٩٩٥): روافعها واستراتيجياتها، بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون).
- عبيد، نايف علي (١٩٩٨). الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- عثمان، فاروق السيد (١٩٩٧). سيكولوجية التفاوض وإدارة الأزمات، الإسكندرية.
- العجمي، ظافر محمد (٢٠١٥). التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- العرب، محمّد عز (٢٠١٦). لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية " الاستثناء " في الربيع العربي ؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عز الدين، أحمد جلال (١٩٩٠). إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- العطار، فؤاد (١٩٦٦)، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية.
- عليوة، السيد (٢٠٠٣). إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات. القاهرة: دار الأمين.
- عليوه، السيد (١٩٨٨). إدارة الصراعات الدولية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- العماري، عباس رشدي (١٩٩٣). ادارة الازمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.
- فهمي، عبد القادر محمد (٢٠١١). المدخل الى دراسة الاستراتيجية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- فولر جراهام (١٩٧١). إدارة الحرب، ترجمة أكرم ديري، بيروت: دار اليقظة العربية.
- الكواري، علي خليفة (٢٠٠٢). الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- مرداد، جميل (٢٠٠٤). **الخليج في عام ٢٠٠٤م**. دبي، مركز الخليج للأبحاث.
 - مرعي، فدوى احمد (٢٠١٠). **ادارة اسرائيل لازمة لبنان عام ٢٠٠٦**، غزة: جامعة الازهر.
 - مركز الخليج للأبحاث (٢٠١٥)، **الخليج في عام ٢٠١٤-٢٠١٥: الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل**. جدة، المملكة العربية السعودية كتابه السنوي، (كتاب الخليج في عام ٢٠١٤-٢٠١٥).
 - مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٩١). **أزمة الخليج وتداعياتها مع الوطن العربي**. بيروت.
 - موينيهان، جوزيف (١٩٩٨). **مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة: المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة في كتاب أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
 - هاموند، جوزيف (٢٠١٧). **مسابقة قطر-مصر في قلب انتخابات اليونسكو**. معهد واشنطن لدراسات الشرق الادني.
 - هندرسون، سايمون (٢٠١٨). **بومبيو يطالب الحكام الخليجيين بإنهاء الخلاف مع قطر**. معهد واشنطن لدراسات الشرق الادني.
- الأطروحات والرسائل الجامعية:**
- سيد، عزت عبد الواحد (١٩٩٤). **ادارة الازمة في السياسة الخارجية المصرية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
 - الشمري، عبد المحسن لافي (٢٠١٢). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الدوريات والمجلات:

- الامارة، لى خضر (٢٠٠١). ندوة أمن الخليج العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين. **مجلة المستقبل العربي**، عدد (٢٦٦).
 - جبر، محمد صدام (١٩٩٩). إدارة الأزمات، دراسة مقارنة، النموذج الإسلامي والنموذج الياباني، مسقط، **مجلة الإداري**، معهد الإدارة العامة، ٢١ (٧٦)، مارس.
 - حياتي، غدير يعقوب (٢٠٠٣)، التكييف القانوني للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة مقارنة في القانون الدولي العام"، **مجلة الفتوى والتشريع**، مجلس الوزراء الكويتي، الكويت.
 - الدسوقي ، مراد ابراهيم (١٩٩٣). البعد العسكري للنزاعات العربية - العربية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد (١١١).
 - الشايجي (٢٠١٣). تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي. الأهرم، مجلة السياسة الدولية.
 - كروان، أبراهيم (١٩٩٨). منطقة الخليج على اعتاب الالفية الثالثة، الكويت، **مجلة العربي**. عدد(٤٩).
 - كروان، ابراهيم (١٩٩٨). منطقة الخليج على أعتاب الألفية الثالثة، **مجلة الباحث العربي**، عدد (٤٩).
- الصحف والجرائد اليومية:**

- ادريس، محمد السعيد (٢٠٠٠). مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، في التقرير الاستراتيجي الخليجي، الصادر عن جريدة الخليج، دولة الإمارات.

- الأسدي، شفيق، وأحمد، محمد المكي (٢٠١٤). الإمارات والسعودية والبحرين
تسحب سفراءها من قطر وحكومتها لا ترد بالمثل، بيروت، جريدة الحياة، بتاريخ
الخميس، ٦ مارس/ آذار ٢٠١٤.
 - ماتيسن، توبي (٢٠١٣). الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي، صحيفة مرآة
البحرين، السبت ١٩/١٠/٢٠١٣م.
 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٧). أزمة العلاقات الخليجية..
المقدمات والأسباب والدوافع. صحيفة (العربي الجديد) اللندنية، ٥/٦/٢٠١٧.
 - نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٤)، صحيفة الوسط البحرينية،
العدد (٨٣٦).
 - هاشم، عبده هاشم (٢٠٠٩). مستقبل العلاقات الخليجية- الأمريكية، صحيفة
الرياض، الرياض، العدد (١٤٨٠٧)، الأربعاء ٧ يناير ٢٠٠٩م
- المؤتمرات والاتفاقيات والتقارير الدولية:**

- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٨٤.
- آل خليفة، عبدالله بن أحمد (٢٠١٣) ورقة عمل، مؤتمر القيادات الشابة، بروكسل.
- البيان الختامي للدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، مجلس
التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، مسقط، سلطنة عمان، ١٩٩٥.
- بيان دائرة الشؤون الإعلامية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة،
الرياض، ١٩/٨/١٤٢٤هـ الموافق ١٥/١٠/٢٠٠٣.
- بيرنز، وليام (٢٠١٤) حلقة نقاشية بمركز الدراسات العالمية والاستراتيجية،
واشنطن.

- التقرير السنوي، مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربي، ٢٠١١.
- تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن، عام ٢٠١٢.
- غويدي، سعود ناصر (٢٠١٢). **الجلسة الأولى: الأبعاد السياسية والاستراتيجية للاتحاد الخليجي**. مؤتمر الشباب الخليجي: دول الخليج العربية من التعاون إلى الاتحاد ٧ - ٨ جمادى الآخر ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٨ - ٢٩ ابريل ٢٠١٢م الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الغيلاني، عبد الله بن محمد (٢٠١٤). **موجبات الاتحاد و تحديات السياسة**، مجلس التعاون الخليجي الورقة للمؤتمر الخامس لرابطة علماء الشريعة في الخليج الذي انعقد في البحرين في الفترة من ٢٣-٢٤ مايو.
- نيوباور، سيغورد (٢٠١٧). **كيف تسعى قطر إلى إنشاء مسارات تجارية جديدة**، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

المواقع الإلكترونية:

- آل ثاني، تميم بن حمد (٢٠١٨). **تايفون ستعزز مهام الجيش القطري لمواجهة التحديات**. نقلا عن الرابط: www.al-sharq.com
- باعبود، عبد الله (٢٠١٣). **قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، متاح**، studies.aljazeera.net
- بو حسين، رضا (٢٠١٢). **البعد الاستراتيجي الجديد لاتحاد مجلس التعاون الخليجي ودوره في التنمية والإصلاح**، نقلا عن الرابط-ww.akhbar/alkhaleej.com

- البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين (٢٠١٤)، الموقع الرسمي لمنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، متاح، www.gcc-sg.org.
- البيومي، أحمد (٢٠١٧) ترامب أحد أهم أسباب تأزم العلاقات الخليجية. نقلا عن الرابط: <https://www.al-sharq.com>
- تقرير معهد ميدل ايست أي (٢٠١٥)، متاح، <http://www.middleeasteye.net>
- تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٤ (٢٠١٤)، الموقع الرسمي لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، متاح، www.gcc-sg.org.
- جمال، عبد الله (٢٠١٧). الأزمة القطرية - الخليجية. نقلا عن الرابط: <http://www.sharqforum.org>
- الجندي، عبد الوهاب (٢٠١٧). تعرف على سيرة أودرى أزولاي مديرة منظمة اليونسكو الجديدة. نقلا عن الرابط: <https://www.youm7.com>
- حسين، جاسم (٢٠١٤). التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، متاح، <http://studies.aljazeera.net/>.
- الخليفي، محمد بن عبدالعزيز (٢٠١٧). هيئة تسوية المنازعات الخليجية: ما بين الوجود والعدم. نقلا عن الرابط: <https://www.al-sharq.com>
- رأي اليوم (٢٠١٣). العلاقات السعودية القطرية متأزمة. متاح، www.raialyoum.com
- الشامسي، نور (٢٠١٥). أمير قطر يهنئ «السيسي» هاتفيا بحلول شهر رمضان المبارك، موقع الخليج الجديد"، <http://www.thenewkhalij.com>.

– صلاح، بسام (٢٠١٧). العلاقات "القطرية - الإيرانية" .. خطيئة الارتقاء في أحضان طهران. نقلا عن الرابط:

<http://www.albawabhnews.com/2592422>

– عاصفة الحزم الحسابات والمآلات (٢٠١٥). الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، متاح، studies.aljazeera.net

– عبد القادر، منير، (٢٠١١)، قمم مجلس التعاون الخليجي السابقة تناولت أهم القضايا السياسية والاقتصادية وعززت من قوة وتماسك المنظومة الخليجي، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: <http://www.sauress.com>.

– العربي الجديد (٢٠١٨). قائمة "المطالب": محاولة مكشوفة لفرض الهيمنة على قرار قطر. نقلا عن الرابط: www.alaraby.co.uk

– عز العرب، محمد (٢٠١٧). فجوة الأمن: الأزمة القطرية وتغير مدركات التهديد في منطقة الخليج العربي. نقلا عن الرابط: assabeel.net/news

– عطوان، عبد الباربي (٢٠١٤). المثلث السعودي الاماراتي البحريني نفذ تهديداته وسحب السفراء من الدوحة، الموقع الإلكتروني لصحيفة رأي اليوم، www.raialyoun.com.

– عوض حسين (٢٠١٢). السمات المشتركة للنظم السياسية العربية. موقع التجديد العربي الإلكتروني، متاح، www.arabrenewal.info.

– عيد، محمد بدري (٢٠١٥). أمن الخليج في عام ٢٠١٥ الإدراك والخطاب والسلوك السياسي. الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، studies.aljazeera.net.

- غاردنر, فرانك (٢٠١٤), سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، بي بي سي عربي، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast>
- القدرة، أحمد سمير (٢٠١٧). الأزمة الخليجية في ميزان القوة والتنافس. نقلا عن الرابط: <http://www.alnoor.se/article>.
- القرضاوي، يوسف (٢٠١٣). ثورة البحرين مذهبية تستهدف السنة، وكالة سي ان ان بالعربية.
- القرطاس نيوز (٢٠١٧). شروط تعجيزية تفرض على قطر الهدف منها تغيير الحكم. نقلا عن الرابط: <http://www.alqurtasnews.com>
- لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر؟ (٢٠١٤)، الموقع الالكتروني لقناة العربية الاخباري، On-line، متاح، www.alarabiya.net
- محمود، بهاء (٢٠١٧). الموقف الأوروبي من الأزمة الخليجية: برغماتية تعاند واشنطن. البيت الخليجي للدراسات والنشر.
- منصورى، بديعة (٢٠١٤). الازمة الخليجية من صاحب الحق قطر أم السعودية. الموقع الالكتروني لقناة الحرة، متاح، www.alhurra.com
- موقع الجزيرة نت (٢٠٠٧). مجلس التعاون الخليجي ودوله حقائق وأرقام، متاح، www.aljazeera.net
- موقع الجزيرة نت (٢٠٠٧). مجلس التعاون الخليجي ودوله حقائق وأرقام، نقلا عن الرابط: aljazeera.net
- الموقع الرسمي لقناة سي ان ان الامريكية (٢٠١٥)، متاح، www.edition.cnn.com

- الموقع الرسمي للمجلس الاعلى للقضاء القطري (٢٠١٥). متاح،
www.sjc.gov.qa
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية (٢٠١٥). متاح،
www.bahraincustoms.gov
- موقع العربي الجديد (٢٠١٧). دراسة بريطانية: الأزمة الخليجية تهدد مجلس التعاون بالتفكك والإمارات طرحت مغادرة قطر، نقلا عن الرابط:
<https://www.alaraby.co>
- النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، متاح، www.gcc-sg.org
- النعامي، صالح (٢٠١٧). حصار قطر أضرّ بالسعودية والإمارات. موقع العربي الجديد.
- النعامي، صالح (٢٠١٧). دراسة إسرائيلية: حصار قطر أضرّ بالسعودية والإمارات، نقلا عن الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/portal>
- وكالة الأنباء السعودية (٢٠١٧). المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر. نقلا عن الرابط: <http://www.spa.gov.sa>
- وكالة فلسطين حرة: (٢٠١٥). "وسط خلافات كبيرة.. أمير قطر يزور الإمارات"، متاح، <http://www.palestineafree.com/index.php>
- حسن، مهذب عادل (٢٠١٨). التأثيرات المحتملة لمجالس التنسيق الثنائية على مجلس التعاون الخليجي. نقلا عن الرابط:

- <http://acpss.ahram.org.eg/News>
- مركز الزيتونة (٢٠١٨). تقدير الاستراتيجية حول تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية. نقلا عن الرابط: <http://www.alquds.com>
- حسن، مهذب عادل (٢٠١٨). التأثيرات المحتملة لمجال سال تنسيق الثنائية على مجلس التعاون الخليجي. نقلا عن الرابط: <http://acpss.ahram.org.eg/>
- عايش، عبده (٢٠١٤). مؤامرة كبرى " وراء سقوط صنعاء، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الرابط: studies.aljazeera.net/ar/reports/
- فتحي، حسام (٢٠١٤). مصر. واتفاق الرياض. نقلا عن الرابط: <http://www.alwafd.org>
- عبدالقادر، أشرف عبدالعزيز (٢٠١٤). الدبلوماسية الخليجية في إدارة الأزمات الدولية. نقلا عن الرابط: <http://araa.sa/>
- وليد، أحمد (٢٠١٧). موقع برق للدراسات المستقبلية، الازمة الخليجية ماذا بعد.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- BMI Research (2017). Prolonged Gulf Crisis Looking Increasingly Likely, **Middle East Monitor** 27 (9), p. 9.
- CAFIERO,GIORGIO (2017). **Atlantic Council, ASEAN and the Qatar Crisis**, NOVEMBER 3.

- Fattouh, Bassam and Farren-Price, Bill (2017). **Feud between Brothers: the GCC rift and implications for oil and gas markets**, Oxford Institute for Energy Studies.
- Khan, Tzvi, (2016). FPI Bulletin: Iran’s Proxy War in Bahrain, The Foreign Policy Initiative, Link: **<http://www.foreignpolicyi.org/>**
- Levitt, Matthew, and Knights, Michael (2017) Iranian-Backed Terrorism in Bahrain: Finding a Sustainable Solution, The Washington Institute, Link: **<http://www.washingtoninstitute.org>**
- Lloyd W. Singer& Jan Reber (1987). **A Crisis Management System. Security Management**, N. Y. USA, September.
- Michael, Kobi and Guzansky, Yoel (2017). Qatar under Siege: Regional Implications and Ramifications for the Palestinian Arena, INSS Insight, no. 935, site of The Institute for National Security Studies (INSS, **<http://www.inss.org.il/publication/qatar>**).
- Neubauer, Sigurd (2017). **The Rift between Qatar and the GCC Could Threaten Trump's Foreign Policy**, The National Interest.

- Oran R. Young (1968). **The Politics Of Force: Bargaining During International Crisis**, New Jersey: Princeton University Press.
- Pasternak, F. (1972). **U.S Concepts of Crisis Diplomacy) in: International Affairs**, Moscow
- Petersno ,Reece & Others (2001). **School Violence Prevention: Current Status and Policy Recommendation**, Law & Policy. V.23, No3, July.
- Richardson, James L. (1988). **Crisis Management, In, New Issues International Crisis Management**, Edited By Gilbert R. Winham, U.S.A., Colorado Westview Press, Boulder & London.
- Spanier, John (1972). **Games Nations Play: Analyzing International Politics**, New York
- Tanter, R. (1980). **Modeling and Managing Inter – National Conflicts**. London: Sage Publications.